

كتاب

في معاني القرآن

القسم الرابع

في الحروف

« تأليف »

سليم

كُنْتُ

كتاب

حقوق الملوك مما هلك في

القسم الرابع

في الحرب

« تأليف الامير »

امير انشالان

قُصِّلَ جَزَالُ الدَّوْلَةِ الْعَلِيَّةِ فِي بَرِّهِ وَبَرِّهِ

الطبعة الاولى

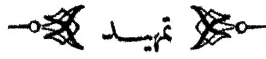
(طبع في مطبعة الهلال بالبحالة بمصر سنة ١٩٠٠)

« على نفقة ادارة الهلال »

مقدمة

رأيت حاجة اللغة العربية الى كتاب في السياسة يبحث في حقوق الملل ومعاهدات الدول مما احده التمدن الحديث . ولا يليق بامة متمدنة ان تجهله . فعمدت الى تأليف كتاب في هذا الموضوع اعتمدت فيه على ثقات فلاسفة العمران وخيرة علماء السياسة . وقسمته الى اربعة اقسام الاول في المبادئ الاساسية في انشاء الدول وماهية حقوقها وواجباتها . والثاني في الاستيلاء والاستدراك والابحار والانهار والثالث في العلاقات السياسية بين الدول وواجبات الملوك والسفراء والوزراء والقناصل . والرابع في الاختلافات وطرق صلحها والحرب برًا وبحرًا

وفما انا اعدُّ مواد الكتاب حدثت الحرب بين انكلترا والترانسفال في جنوبي افريقيا ولهجت الجرائد بذكر اسبابها واختلفت الاقوال في شرعيتها فرأيت ان انشر القسم الرابع من كتابي المذكور لانه يبين حقوق الحرب وشروطها وسائر احوالها وبناءً على رغبتى في سرعة النشر لاطلاع قراء العربية على ذلك اقترحت على مجلة الهلال نشر فصول هذا الكتاب تبعاً فاجابت اقتراحي ونشرت معظمه في سنتها الثامنة ثم طبعته على حدة تسهيلاً لاقتنائه وسأغنى الفرصة المناسبة لنشر الاقسام الثلاثة الباقية . وارجو ان تروق خدمتي هذه في عيون ابناء وطني الناطقين بلغتي وحسبي الله ونعم الوكيل



(نبذة تاريخية في الحرب)

الحرب هي القتال بين قومين واختلاف بين فريقين يفصل بقوة السلاح . وهي قديمة كقدم الانسان لا بل هي في الخليفة منذ رآها الله وطبيعة غريزية في البشر لا تخلو منها امة ولا جيل واسبابها عديدة . فحدثت اما غيرة او منافسة او عدواً او طمعاً . واما غضباً لله ولدينه واما اخذاً بثراهاة او لاسباب مالية او اقتصادية وغير ذلك مما يطول سرده

واقدم حكاية في التوراة هي حكاية قتل قابيل لهابيل غيرة وحسداً من اخيه والتوراة مشحونة باخبار الحروب والقتال حتى ان القبائل كانت تنفي بعضها بعضاً لابرحون صغيراً ولا كبيراً يسبون النساء ويهتكون البنات ويعذبون الاسرى ويستولون على جميع ما تملك ايديهم . وخلاصة الكلام ان الحروب كانت قديماً وحشية كاخلاقهم وطباعهم وكانت المعارك عبارة عن مجازر

ومن الغريب ان الخطوة الاولى في مدينة الحرب كانت استرقاق الاسرى وهو كما لا يخفى بعد عاراً في هيئتنا الاجتماعية الحاضرة ومحرم في شرائع المتمدنين هذا وقد اختلف العلماء والباحثون بهذا الفن في شرعية الحروب وظلمها في مدنيتهما ووحشيتها فنسب لها قوم جميع آفات البشر دينياً وادبياً ومادياً وعارضهم آخرون بانها اذا كان للحرب مضار فلها فوائد وادعوا انها عنصر من عناصر التمدن والترقي

والنوضويون والاشتراكيون في مقدمة المطالبين بالغاء الحرب حتى انهم لا يجشون من المجاهرة بالهزء بالوطنية . وقام منذ ستين سنة تقريباً فحول من الكتلة في اوربا واميركا يجشون الامم على ترك المقاتلة والغاء الحاربة ويشهدون بتشكيل جمهورية اوربية عامة مؤلفة من جميع الامم والشعوب وانشاء محكمة دولية تحل ما ينشأ من الخلاف والمشاحنات بطرق التوسيط والتحكيم . فعقدوا مؤتمرات وجمعوا جمعيات والقوا خطباً رنانة فبقيت الدول صامئة الى عهد قريب وآخر ما ظهر من صدى تلك

المساعي مؤتمر السلم الذى عقد اخيراً في لاهاي اجابة لاقتراح جلالة نقولا الثاني
قيصر روسيا ولكن لسوء الحظ لم ينفطر عند ذلك المؤتمر حتى نشبت الحرب المحاضر
في الترانسفال

ومن الذين امتازوا بمقاومتهم للحرب ايميل دي جياردين الكاتب الفرنساوي
ومن اقواله « الحرب هي القتل والسلب تعلمها الحكومات للشعوب . هي القتل والسلب
يكللها الفخر وتنصب لها قباب النصر عوضاً عن اصبعة القطار » وقال بولنتكي « ولئن
كنت اقدر الشجاعة قدرها واغضب ثبات جأش الرجال في حومة الوغى واعترف
ان الحرب تظهر فضائل الانسان فترفعه الى مصاف الابطال — لا يسعني الا ان انظر
من جهة اخرى الى مياغضة الانسان وغريزته الوحشية وكرهه لقربيه وسعيه في
اهلاكه وسلب ماله ثم اتامل في عذاب اولئك المساكين وافكر في حالة العيال
وخرب الاموال ونعاسة الالف من الناس وشفاء ملايين من الارباء . وما
صدى هتاف الظفر عندي الا بثأرة عيا . الذئاب المنترسة اوزثير الاساد الكاسر .
ولكن واسفاه لايمكني ايضاً الا الاعتراف بان نار الحرب تظهر قدرة الشعوب وتساعد
على تأييد الحقوق المهضومة فهي ولئن كانت ليست اقصى ما يمتناه الانسان ولكن ما
الحيلة وهي لازمة لنا يدي الانسانية »

وكتب مولتك في ١٠ فبراير ١٨٨١ الى المسبوكو باريف « ان كل حرب مهما
كانت ظافرة فهي ويل على البلاد فلا غرامة مالية او عقارية تعادل حياة الرجال
وشفاء العيال »

وقام من جهة اخرى فحول من الكتبة واعاظم الرجال يقاومون احزاب السلم
وبعارضونهم في ادعائهم ومنهم القديس اغسطينوس رغماً عن ان الكنيسة هي سلمية
بالطبع . ثم دانتى الشاعر الشهير ولوثير المصلح الكبير وباكون والفيلسوف ابتر
ومونتسكيو وغيرهم من الفلاسفة الذين جاهدوا ليس فقط بشرعية الحرب بل بالنوازل
التي تنبع عنها وادعوا ان الحرب كانت في كل الازمان عنصراً قوياً للمدينة
واسمهمدوا على قولهم بنتوجات الاسكندر وحروب الرومان . ونسب غيرهم الى
الحروب الصليبية الفضل في دخول علوم العرب وفنونهم الى اوربا وانها هي التي
مكنت المواصلات التجارية بين الشرق والغرب ووسعت نطاقها . وذهب آخرون

الى ان الثورة الفرنسية وحروب نابليون الاول ساعدت على نشر مبادئ الحرية والمساواة واحتج بعض الكتبة على هذا الرأي فقالوا لولم تقع تلك الحروب لحدثت تلك النتائج ببطء . .

وكتب مولتك الى العالم بولنتكلي بان السلم الدائم هو حلم غير لذيذ وان الحرب باعث من الله في الحكم العام تنمو بها اشرف فضائل الانسان كالشجاعة وقهر النفس والامانة نحو الواجبات ونضحية الذات ولولا الحرب لفسد العالم وضاع في مذهب الدهريين والماديين

فينتج ما قدمنا بان الحرب وبلاء وبلاء لكنها ملاصقة للبشرية واشد الامم ميلاً الى السلم تحتاج احياناً الى الحرب دفاعاً عن حقوقها وذوداً عن حدودها او مساعدة لجار لها او خوفاً من بغاش عدوا او غير ذلك من الاسباب الداعية اليها وان السلم الدائم من المستحيلات

وفسر العلامة سورل سبب ذلك فقال « لما كانت الامم مختلفة طباعاً واخلاقاً ومتباينة مصالح وامبالاً استحالَتْ مطابقة مصالحهم وموافقة منافعهم واختلف عوائدهم ولو فرضنا وتم لهم ذلك لحدثت الامم حينئذ مميزات وضاعت فرائدها وخسرت اخلاقها الخاصة بها . فتقف المدنية وقوفاً تاماً . وبأن هذه الامم مرتبطة بعضها ببعض . فتؤثر هذه المخالفات والمضادات بها نظراً لاستعدادها وفطرتها . ولما كانت كل امة مستقلة عن الاخرى يستحيل للواحدة ان تقهر الاخرى وترسخها لارادتها بالطرق السلمية فيعبدون حينئذ الى القوة وتجريد السلاح وهي الحرب وليست هي الا نتيجة السلم ولا يخفى بان لكل امة حكومة مؤلفة من افراد الشعب وكل منها لها اغراض واهواء وغايات تجرّها الى ارتكاب المفاتح والانحراف عن منجى الصواب فتشتعل نيران الحرب بلا داع . والمدن لم تضعف شيئاً من هذه الاهواء الشديدة ولكنة غير محورها وبدل اسبابها كما سيحيى »



القسم الاول

في الاختلافات والمنازعات بين الدول وطرق حلها *

تنشأ الاختلافات بين الدول وتحدث المنازعات بين الامم اما عن مس حقوق وهمية او حقيقية واما لتعرض احداها لمصالح الاخرى او خوفاً على استقلالها او صوتاً لشرفها . وهذا التعرض يقع اما رأساً من حكومة الى اخرى او تحويلاً من طرف حكومة نحو فرد من افراد رعية تلك الدولة

ومن البديهي ان من حقوق كل دولة واول واجباتها للمهر على مصالحها والدفاع عن حقوقها منعاً للدول الاخرى من التعرض لها في امر من هذه الامور

ومن المبادئ الاولى المقررة تكليف كل دولة الابتعاد عن كل عمل غير شرعي نحو دولة اخرى ثم احترام حقوقها وعلى الاخص الحرص على مس شرفها . فاذا وقع شيء من ذلك وجب عليها التعويض بلا ابطاء ولا امهال

ولكن لسوء الحظ ليس لتلك الواجبات حدود معروفة ولا لتلك الحقوق قوانين موضوعة ولا محكمة عليها تفصل ما ينشأ من الاختلافات فيما بينها ولا قاض عام عادل للحكم والتنفيذ . فاصبحت كل دولة مضطرة بالطبع ان تنفي لنفسها بنفسها تبعاً لغاياتها وتنفذ حكمها بقوة ساعدها

ولا بد من التمييز بين الاختلافات الشرعية والمنازعات السياسية التي كثيراً ما تحدث من مجرد تضارب المصالح المادية . وقد يكون الخطأ بسيطاً فبعدونه خرقاً للحقوق . فالحكومات كالأشخاص تخطئ بين حقوقها ومصالحها تبعاً للاغراض والاجوال وقد تغل اسباباً ظاهرة واكثر الحوادث التي نعت اليها تلك المنازعات السياسية ليست في ايمان هذه الا نتائج التضاد اما ادياً كالدين واما اقتصادياً او مالياً وهو الأكثر

والوزراء في عصرنا المحاضر اصبحوا في الغالب اكثر ميلاً الى المسألة مما الى الحرب نظراً لعظم المسؤولية . والملوك وروثوس الحكومات اكثر ميلاً منهم وإنما صارت الحرب بآيدي الشعوب ومجالس النواب فلم تبقى مسؤولية شخصية على احد لان رؤساء

الاحزاب السياسية هم المناضون الآن على ازمة الامم وهم في الغالب آله في ابدى الممولين والمخترين الذين ايضا يشترون ام رجال الصحافة فيدفعونهم الى التهور ويخدعون الشعوب ويورطونهم الى اشهار الحرب . فالمسألة المصرية من اولها الى آخرها مسألة مالية وجميع بلايا مصر نتجت من ذلك . وحرب المكسيك كانت حرباً مالية . واي شاهد اوضح من الحرب القائمة الآن في جنوبي افريقيا بين الدولة البريطانية والبورسكان الترانسفال ؟ اليسست المعادن الذهبية هي السبب الوحيد في اشهارها ؟

وخلاصة الكلام ان السلم الدائم انما هو من قبيل الاحلام والتمنن هو الذي دفع الممالك الاوربية الى سن القوانين وتحديد الواجبات الادبية وقضى على الدول باتباعها والعمل بها قبل العزم على اشهار السلاح . فهي تمنح في جسم اختلافاتها الى الطرق السلمية قبل الطرق الحربية والآ حكم عليها التاريخ والرأي العام ان حتمها ضعيف وانها انما عمدت الى الحرب ظلماً وعدواناً والطرق السلمية تكون اما بالخبايا السياسية او بالطرق الشرعية او بعقد مؤتمر او بالتحكيم وهناك ايضا طرق اخرى سلمية تعرف ايضا بالطرق النهرية وهي انجر والحصربراً ومجرأ

❖❖❖ الفصل الاول ❖❖❖

❖ الطرق السلمية ❖

اول الطرق السلمية الخبايا السياسية وتكون اما بين وزراء الدولتين او سفيريها او معتمديها واحياناً بين رئيسي الحكومتين مشافهة او مكتابة . وجرت عادة الدول الاوربية ان تشر بعض مخبراتها على السنة الصحف تحريضاً للرأي العام وتهويلاً للدولة الاخرى - قال العلامة بونفيس « وهو سلاح خطر لان الصحف كثيراً ما تضلل الامم وتقودها الى الخطأ » وقد امتاز الرئيس بسمارك عن سائر سياسيين عصره في استخدام الصحافة آلة لتنفيذ لمقاصد

❖ المؤتمر ❖ هو مجتمع يضم معتمدي الدول لحل خلاف وقع بينهما وهي احسن الوسائل المؤدية الى حسم منازعة والتوفيق بين فريقين او اكثر يدون امراق

الدماء . وسبب ذلك ان الانسان كثيراً ما يرضخ امام الحجمة والبرهان بدلاً من التهديد والوعيد — والافرار بالخطأ لا يحط من قدر المعترف بل هو يرفع في اعين العاقلين . وقد حلت المؤتمرات في عصرنا هذا اختلافات عديدة وقررت اموراً منية . ولكنها قد تكون آلة في ايدي بعض رجال السياسة فيغتنمون الفرص لتنفيذ مآربهم الخصوصية . ومن فاز في هذه السياسة كورنشاكوف وبسارك ضد نابوليون الثالث

❖ التوسط المحمي ❖ يركن الى هذه التوسط اذا نشأ خلاف بين دولتين فتتوسط دولة اخرى للفصل بينهما اذا لم يكن هناك علاقة خاصة بينهما وبين احدها بحيث تحزب لها وتخدم معها وتقدم لها يد المساعدة سياسياً او حريياً

وبعدون هذا التوسط شرعياً بخلاف التوسط في شؤون الدولة داخلياً . والتوسط يكون اما بطلب الدولتين او احدها او وفقاً لمعاهدة او حياً لمصلحة نفسها منعاً للحرب بتصل ضررها بها . وبحتمل ايضاً ان يكون رغبة في السلم ونحابة لاحد الفريقين . وقد يتفق ان يتقلب ذلك التوسط المحمي الى مخالفة حرية ويجب على الدولة المختابة التي تريد التوسط في خلاف بين دولتين متنازعتين ان تبحث معها اولاً في ايجاد طريقة للتأليف بين دعوى الفريقين والتوفيق بينهما . ثم ان تبدي رأياً ونقل نقل الافكار والمخبرات فاذا زال الخلاف وتم الاتفاق وعادت المياه الى مجاريها انتهى توسطها وتمت مهمتها

ولا بد من التمييز بين التوسط والوساطة وان يكن التمييز بينهما صعباً . وكثيراً ما يحدث مثل هذا الغلط في المخابرات السياسية . ومن امثال التوسط المحمي الخلاف الذي نشأ بين فرنسا وبروسيا عام ١٨٦٧ بشأن مسألة لوكسبورج فعرضت ان تكتله توسطها وتنتج عنه المعاهدة المعروفة بتاريخ ١١ ايار ١٨٦٧ — التي كانت سبباً للاعتراف باستقلال لوكسبورج وحيادها فهدمت حصونها وقلاعها . وعرضت روسيا توسطها لما اختلفت النمسا وبروسيا قبل حربيها الاخيرة فنجح مسعاها

❖ الوساطة ❖ هي اهم من التوسط واكثر تأثيراً اذ يحق للوسيط المباحثة والمحاورة وبحق له ايضاً رئاسة تلك المداولة فيفرغ جهه في التوفيق بين المتنازعين وبحق اكل من الفريقين رفض ما يشير به او الادعان لما يقترحه لان مقامه ليس مقام قاض ولا حكم . كما انه لا يضمن القيام باجراء المعاهدة وتنفيذ بنودها اذا تمت

بوساطته . وخلاصة الكلام ان وظيفة الوسيط هي في غاية الدقة والاهمية لانه مكلف بأبراز كل ما عنده من المعارف السياسية بالحدق والدقة

. والوساطة كالتوسط تطلب اما من الفريقين المتنازعين او من احدهما او تعرض عليهما من قبيل دولة متحابة اخرى . وبحق لدولتين او لأكثر ان تتعاهد على طلب توسط دولة اخرى عند حصول خلاف بينهما

مثال ذلك — لما طالت حرب القرم ورأت الدول الاوربية اضرار تلك الحرب وخافت اعايدها اتفقت في المؤتمر الذي عقد في باريس عام ١٨٥٦ وقررت في البند الثامن من تلك المعاهدة ٤١ « اذا حدث بين الباب العالي ودولة اخرى من الدول الموقعة على هذه المعاهدة خلافٌ يخشى منه على حفظ العلائق السلمية يجب على الباب العالي وعلى كل دولة من الدول المذكورة اخطار الدول بذلك والتماس توسطها قبل التعويل على استعمال القوة » ولما وقعت معاهدة سان ستفانو ١٨٧٨ قلقت اوربا من شدتها قلقاً عظيماً وخصوصاً النمسا وانكلتة فارسلت عاريتها الى البحر الاسود وهددت الروسية فتوسط حيثئذر الرنس بسمارك ودعا الدول الاوربية الموقعة على معاهدة باريس الى عقد مؤتمر دولي في احدى العواصم فاذعنت الدول لرأيه واختارت برلين مقراً للاجتماع وانتخبت رئيساً لذلك المؤتمر فوضعوا المعاهدة المعروفة بمعاهدة برلين

ومن غرائب التلاعب السياسي انه قبل ان شبت الحرب المذكورة طالب صفوت باشا من الدول الاوربية وساطتها وفقاً للبند الثامن من معاهدة باريس فاعارت الدول اذناً صماء واجابت انها تنفي على الحمياد . مما يدل على ان السياسيين لا يمانفون منكرًا عند غاياتهم السياسية ولا يحترمون معاهدة ولا توقعياً

ولما حدث الخلاف بين المانيا واسبانيا بسبب جزائر كارولين طلب البرنس بسمارك توسط البابا لاون الثالث عشر بعد ان خنى العلم الالماني على جزيرة ياب وبعد ان اهان الاسبان سفارة المانيا في مدريد فقبل البابا التوسط بين الدولتين وبعد ان فحص الخلاف واطلع على دعوى الفريقين اعترف بحق ملكية اسبانيا ووجب عليها تمييز الالمان بتسهيلات تجارية فقبلت الدولتان هذا الرأي وعملتا به بموجب معاهدة أبرمت في رومية في ١٧ ديسمبر ١٨٨٥ = ويعتد بعض المؤلئين في هذا الفن هذه الوساطة من قبيل الحكيم مع ان البابا لم يحكم حكماً بل ابدى مشورة

الفصل الثاني

* الطرق الشرعية في التحكيم *

التحكيم طريقة من افضل الطرق لحسم الخلاف بين الامم وحل المشاكل الدبلوماسية بين الدول . وقد نتج عنها الى الآن فوائد جمة واصبح لها في دستور الدول مقام رفيع لان التحكيم لا يكون الا متى ارنضى الخصمان والتفق الفريقان على حل الخلاف سلمياً قبل الاعتماد على القوات الحربية . وكثيراً ما لجأت الدول في ايماننا هذه الى التحكيم متى امتنع الوفاق بينها بلا وسيط فتتفق حيثئذ الدولتان المختلفتان على اختيار حكم يقضي بينهما وينصل نزاعهما ثم تعمدان الى كتابة صك التحكيم بين فيو كل فريق دعواه وحقوقه مع تحديد المسائل الشرعية تحديداً جلياً يتيماً وإعلان رغبتها في الاتفاق سلمياً ثم تعمدان قبول الحكم مهما كان والرضوخ له والعمل به

ودعاة التحكيم فئة كبيرة بين الكتبة والفلاسفة وارباب العلم وهم يذهبون الى وجوب عرض جميع المسائل السياسية والمشاكل الدولية على مجالس التحكيم وبرون هذه الطريقة من احسن الطرق لكفالة السلم والوقاية من شرور الحرب

نعم ان مؤتمر السلم الذي عقد في لاهاي العام المنقضي لم يفرّر امراً كبيراً ولكن التحكيم وحده خطأ خطوة تذكر في تاريخ المدينة وذلك ان الدول قرّرت تأليف مجلس دائم للتحكيم واتخذوا « لاهاي » مقراً له واجازوا لكل دولة ان تختار اربعة من معتمديها يكونون اعضاء في هذا المجلس لمدة ست سنوات وتقرّر انّه اذا حدث خلاف بين دولتين اخذت كل منهما عضواً واكثر من اعضاء ذلك المجلس الكبير للتحكيم بينها وقد كان الغرض ان يجعلوا التحكيم اجبارياً ولكن اكثرية المانيا رفضنا هذا الرأي فلم يعمل به

والتحكيم لا يكون غالباً الا في الاختلافات الشرعية او الحقوقية كتعديد ارض او حجز مركب او حق صيد او تجارة او دفع غرامة او خرق معاهدة او دفاع عن بعض الامتيازات السياسية او القضائية ونحو ذلك من امثال هذه المسائل التي لا مساس لها بشرف الدولة ولا تخط من قدرها او تضعف سلطتها لان هذا ما يعسر التحكيم فيه ولا نظن في العالم محكمة يمكنها حسم النزاع القديم بين فرنسا وانكلترا او بين المانيا وفرنسا

❖ في اختيار المحكمين ❖ لا توجد قاعدة عمومية لاختيار المحكمين وتحديد عددهم فلكل من الفريقين الحرية التامة في اختيار من يشاء . وقد جرت العادة ان يجنازهم الملوك ورؤساء الحكومات ولم بالطبع حتى استشارة من يشاؤون من رجالهم ووزرائهم وكبار ساسةم الذين يفتون بعلومهم السياسية ومعارفهم الشرعية اذ لا يتأتى للملوك في الغالب درس تلك المسائل وليسوا كنفوها لحل الغواض الشرعية ويجوز ايضاً اختيار المحكمين من الوزراء والدياسبين وعلماء الشرع والفانون اود هيئة مجلس او كلية حقوقية وما شابه ذلك . فانه لما اشد الخلاف بين انكلترا وفرنسا على حق الصيد في البقاع الجديدة حكمت الدولتان كلا من الميو مارتس استاذ علم الحقوق في كلية بطرسبورج والما سوف عليه الميورينيه فنصل جبرال سويسرا في بروكسل واستاذ الحقوق في كليتها . واختارت جمهورية نيكاريكا مجلس تميز فرنسا حكماً للخلاف بينها وبين الجمهورية الفرنسية نفسها . ولا يحق لاحد المحكمين توكيل سواه لان الاختيار انما وقع عليه ثقة بعلومه وزاهته الشخصيتين وسلطة المحكمين تكون تبعاً لصك التحكيم . ووظيفتهم ليست وظيفة موسطين ولهذا لا يمكنهم اجبار احد الفريقين على قبول التسوية وانما يحق لهم عرضها فان قبلت كان بوالا وجب عليهم اصدار حكمهم مبنياً على الحقوق المقررة وجميع الفريقين وراهميتها ويمكن ايضاً تخويل المحكمين فصل الخلاف باجمعو فصلاً نهائياً . مثال ذلك . لما نشأ النزاع بين انكلترا واليورتنغال بشأن خليج دالوكا المعروف ايضاً بلوراس ماركس في شرقي افريقيا (وقد لهجت الجرائد بذكر هذا الخليج في هذه الايام الاخيرة بسبب حرب الترانسفال) اجمعت الدولتان على تحكيم المارشال ماكاهون وكان رئيساً للجمهورية الفرنسية وخوّانه حتى فصل الخلاف نهائياً فاصدر المارشال حكماً في ٢٤ يوليو ١٨٧٥ واعطى الحق لدولة البورتغال

ومنى صدر حكم المحكمين وجب على الفريقين الرضوخ له والعمل به باستقامة وشرف لانها قد تعهدا بذلك ورضيا به . واذا كانت الدولة دستورية وحكومتها نهاية وجب عليها عرض صك التحكيم على مجالسها المصادقة عليه والا انقلبت الغاية وضاعت الفائدة . ويحق احيانا لاحد الفريقين رفض الحكم اذا كان فاسداً في مقدمته ساقطاً في نتائجها اولعدم سماع شهادة ما او اذا حدث تلاعب او رشوة وهذا

نادر جد ١٠ . ويذكر بارماك مع ذلك ان لاون العاشر اخير حكماً بين الامبراطور
مكسييليان ودوج فينسبا فاتنق سراً مع كل من الدولتين

وكان التحكيم كثير الشبوع قديماً فاخبرت رومية مراراً حكماً بين الامم وكثيراً
ما اخذت الجمهوريات الابطالية كلية بولونيا الحفوية حكماً في غنلماها واخير مجلس
شيوخ مدينة هامبورغ في عصرنا هذا حكماً للخلاف الذي نشأ بين انكلترا والورنغال
وفي الجبل التاسع عشر كثر التجاء الدول الى طريقة التحكيم لما نتج عنها من الفوائد
نكفي لذكر اهمها واقربها تناولاً خوف الاطالة والمثل

حكم اسكندر الاول فيصبر روسيا في الخلاف الذي نشأ بين انكلترا والولايات
المتحدة عام ١٨٢٢ بخصوص خلافها في نص معاهدة كاند
واقيم ملك بروسيا حكماً بين فرنسا وانكلترا في خلافها بشأن حجز مراكب انكليزية
في شواطئ السنغال عام ١٨٤٣

وحكمت الملكة فيكتوريا في النزاع الذي نشأ بين فرنسا والمكسيك
وام مسألة تحكيمية في المعروفة بمسألة الالباما بين انكلترا والولايات المتحدة
وكان السلم بسببها في خطر عظيم مدة طويلة . وسبب ذلك انه لما نشبت الحرب بين
ولايات الشمال ولايات الجنوب سلمت ولايات الجنوب سفناً حربية في شواطئ
انكلترا منها سفينة الالباما التي اضرّت بمن ولايات الشمال ضرراً كبيراً ولكنهما
ما لبثت ان أسرت فافامت الولايات المتحدة الحجة على انكلترا بانها خرجت عن
حيادها وطال الجدل واحتمد النزاع بين الفريقين وصعب التوفيق بينهما فعرضت
الولايات المتحدة التحكيم فرضيت انكلترا به وعقد مجلس تحكيمي في جنينا فاصدر الحكم
على انكلترا واجبرها على دفع غرامة باهظة فامتثلت للحكم وعملت به

ويذكر القراء الخلاف الذي نسمع بذكره احياناً في الجرائد بخصوص صيد الفقمه
في مياه بحر بهرين وما نشأ عنه من الخلاف بين انكلترا والولايات المتحدة وكانت هن
قد منعت الصيادين الاجانب عن صيد هذا الحيوان ولو كان خارجاً عن مياهها
وكيف قبضت على سفن انكليزية ساقنها الى مرافئها وادّعت بعدالة هذا القرض ما
اوجب كدر انكلترا وغضب صحافئها فاشتد الخلاف بين الحكومتين وعجزا عن فصلو حياً
فاتفقتا على انتخاب منوّض تحكيمي مؤلف من معتمدين انكليزيين واثنين من الولايات

المتحدة وآخر ايطالي ومعتمد اسوجي نحت رئاسة البارون دي كورسيل سفير فرنسا في لوندرة ، فاجتمع ذلك المفوض في باريس واصدر حكمة عام ١٨٩٢ فاعطى الحق لانكلترا ودفع ادعاآت الولايات المتحدة

وخلاصة الكلام ان التحكيم افضل طريقة لحسم المنازعات بين الدول اذا كانت شرعية ولكن هناك مسائل في غاية الدقة لا يمكن لاحد النوسط في حلها اذ الحكومات كالاشخاص لا يمكنها تفويض سواها لصون شرفها والدود عن حقوقها وعرضها

❖ الفصل الثالث ❖

❖ الطرق القهرية ❖

اعادت الدول الاوربية اتخاذ طرق اخرى تسمى قهرية متى ضاقت ذرعاً عن حل اختلافاتها بالطرق السلمية التي تقدم ذكرها وعجرت عن الاتفاق فيما بينها حياً والطرق المشار اليها اربع هي المقاتلة بالمثل والاقادة وحجز المراكب والحصار السلمي

❖ المقاتلة بالمثل ❖ هي ان تتخذ الدولة نفس الطرق التي تتخذها دولة اخرى نحوها او نحو رعاياها مثال ذلك . اذا وضعت احدى الدول قانوناً جديداً مخصوصاً ضد رعايا دولة اخرى يس بخارتهم او يضرب باموالهم او زادت عليهم الضرائب الجمركية اورسوم تذاكر المرور او غير ذلك من مثل هذه الامور حق للدولة الاخرى مقابلتها مثل ذلك عملاً بالحكمة المأثورة « ان الجزاء الحق من جنس العمل » ولا يخفى ان اختلاف شرائع الدول داخلياً لايجب اتخاذ طريقة المقاتلة المشار اليها لان شرائع الارث مثلاً تختلف في اكثر البلدان فللذكر عند بعضها حق الاتيين وعند غيرها المساواة تماماً وعد اخرى للبكر من الدين ان يرث القسم الاكبر من المال . فمثل هذه الاختلافات لا تدعو الى المقاتلة بالمثل لانها امور خاصة باخلاق وعوائد الامم لاحقة بهم

على ان السياسة تقضي على الدول بالخنازع والمناوضة قبل الاعتماد على تلك المبادلة لما فيها من الضرر والخسائر الجمة فاذا فشلت جاز لها المقاتلة حقاً وعدلاً . واغلب ما تكون هذه المقاتلات في التعريفات الجمركية

❖ **الاقادة** ❖ اذا لحق دولة ما ضرر او مس كرامة او اهانة من دولة اخرى او من احد رعاياها حق لها النزوع الى قوة قهرية جبرية لتقتضي بها حقوقها او تدفع الاهانة التي لحقت بها

ولما كانت كل دولة مسئولة عن عمل كل فرد من رعاياها تجاه الدول الاخرى وحب عليها اذا وقع من قبل احد رعاياها اهانة ما أن ائوض تلك الاهانة وتعتذر عنها . فاذا رفضت اصحمت هي المسئولة لان الدول المبهانة لا يمكنها طلب التعويض من ذلك الفرد بل من دولته ورجال حكومتها

والاقادة تختلف باختلاف اهمية العمل وباختلاف الاحوال وتباين اخلاق الامم وعاداتهم ولكنها لا يجب ان تكون الا في سبيل الدفاع مع احترام الحقوق الدولية والمعاهدات المبرمة والا عدت ظلماً وعدواناً

ولا تكون الاقادة في الغالب الا عملاً حريياً وكثيراً ما اتخذها الدول التوبة ضد الدول الضعيفة . وقد امتازت الدولة الانكليزية في صرامتها بهذا الشأن

وتقوم الاقادة احياناً بحجز البضائع الخاصة رعايا الدولة الاخرى او بحجز اثمانها المستحقة او بضبط املاكهم . ولا يخفى ما في هذه الطريقة من الاحجاف لانها في الغالب لا تضر بالمذنبين ولا تنس حكومتهم بل تكون ضرراً ووبالاً على بعض الابرياء . واشهر حادثة في هذا الموضوع وقعت عام ١٧٥٣ اذ اسرت بعض المراكب الانكليزية سنناً روسيانية وادعت الحكومة الانكليزية بعدالة الاسرفاق فردريك الثاني ملك روسيا يومئذ على ايقاف دفع ديون الانكليز لعهزه عن الاتقام بطريقة اخرى ولا يخفى ما في ذلك من الاحجاف

وتكون الاقادة ايضاً بقطع العلاقات التجارية والخارات التلغرافية وسد المواصلات . او بنفي رعايا تلك الدولة او بتوقيف مأموريها او بالغاء المعاهدة والامتيازات التي تعود بالفائدة على رعاياها . وتكون ايضاً بالاسنيلاء على بعض تجارها ومرافقتها . والاقادة عادة قديمة كادت تزول في ايامنا هذه

❖ **حجز المراكب** ❖ « الامباركو » ❖ الامباركو كلمة امباية معناها امساك المراكب وهي عبارة عن حجز المراكب وضبط شعبها وتوقيف رعايا الدولة الاخرى عليها وهي عادة قديمة ويغلب ان تكون رائدة الحروب

ولكنها تبدات في ايامنا وصارت الدول تعطي المراكب الخارجية والداخلية الى مرانهم مهلة كافية للخروج من مياه الدولة او لتفريغ شحنها . وقد بدأ بتعديل هذه الطريقة كل من فرنسا وانكلترا وروسيا ابان حرب القرم وحدث ذلك ايضا في الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا

ويموز امساك المراكب وحجزها اذا كانت في عرض البحار على ان لا تكون في مياه دولة اخرى . واما اذا انتهى الخلاف سلميا فتعاد الامتعة المحجوزة الى اصحابها واذا قررت الحرب عمل تبعا لتواعدها كما سيجي . في باب

ومن امثلة هذا الحجز ما حدث في عهد كرومويل لما اسر بعض الفرنسيين مركبا انكليزيا فاعطى كرومويل الى الكاردينال مازرين وزير فرنسا يومئذ مهلة ثلاثة ايام للتعويض فلما انقضت امر باسربض المراكب الافرنسية ثم امر ببيعها فدفع للتاجر المالحنة من الخسارة واضطر وزير فرنسا بان يكون الفائض من البيع رهينة امره . . .

❖ الحصار السلمي ❖ اخترع ساسة هذا العصر طريقة قهرية جديدة سموها الحصار السلمي . وغايته منع المواصلات بين شواطئ المملكة بدون اشهار الحرب . ولم يقع هذا الحصار الا من الدول القوية ضد الدول الثابتة او الضعيفة اما نهويلا عليها او لاجبارها على القيام بامر او منع امتياز او غير ذلك . ويكون هذا الحصار على انواع فاما ان يكون منعاً لعبور المراكب وخروجها من مرافقها مع الترخيص بوقت واحد لساير السفن الاجنبية بالعبور او منعها جميعا بلا استثناء . ولكن على شرط ان ترد السفن لاصحابها بعد رفع الحصار

واول حصار سلمي معروف في التاريخ حدث ضد الدولة العثمانية عام ١٨٢٧ ابان الحرب المعروفة بحرب المورة اذ ارسلت كل من فرنسا وروسيا وانكلترة اسطولها لمحاصرة شواطئ المملكة العثمانية منعاً للاتصال بين جنودها وجيش ابراهيم باشا المصري وحجرت الاسطول العثماني في خليج نافارين . فكانت نتيجة ذلك الحصار السلمي . . . كذا . . . المعركة البحرية الهائلة المعروفة بذلك الاسم

وعام ١٨٢٨ حاصرت كل من فرنسا وانكلترة شواطئ الجمهورية النضية ودام الحصار عشر سنوات متوالية

وحاصرت انكلترة شواطئ اليونان عام ١٨٥٠ اجباراً لهم على دفع غرامة حرية لاحد

نجار الاسرائيليين وكان نورتغالي الاصل ولكنه حماية انكلترة اسمه باسينيكو وقد ادعى ان قد تعطل له في املاكه على اثر فتنه حدثت ما ينف على عشرين الف ليرة استرلينية فرفضت اليونان دفع نك الغرامة الباهظة فارسلت انكلترة اسطولها وحصرت شواطىء اليونان باسرها حصارا شديدا

فاحتج الكومت نسلود وزير خارجية روسيا على هذا الحصار وتوسطت فرنسا فلم تنجح فقرر اخيرا اجراء التحقيق فثبت لليهودي مائة وخمسون ليرة فقط فدفعته له . . .

واقترح غلادستون عام ١٨٨٠ على الدول الاوربية حصاره بمرحاضا سلميا لجبر الدولة العثمانية على التنازل عن مدينة دولشينو الى الجبل الاسود فرفضت الدول هذا الاقتراح ولكنها ارسلت سفنها فالتفت مراسيها امام دلشينو ونسها

وحاصرت الدول الاوربية ما عدا فرنسا شواطىء اليونان عام ١٨٨٦ لمعها من الفخرش بالدولة العثمانية وسحب جودها عن حدودها . وكان الحصار فقط على مراكب اليونان . فاغتمت المراكب الاخرى تهريب المواد المدعومة

وقد اختلف علماء هذا الفن في شرعية هذا الحصار ورفقه كما اختلفت الدول في كيفية اجرائه . فالدولة الفرنسية لا تحجز عادة مراكب الدول المحصورة بل تكفي بحجز المراكب الاجبية فقط بخلاف انكلترة التي تحجز سفن المقيمين لا استثناء . . . والحقيقة هي ان الحصار السلي ليس الا عملا حرييا موهبا بالسلم يتجنبون به خطر الحروب

واليك خلاصة ما قرره مجمع حقوق الدول في مؤتمر عقد في مدينة هيدلبارج عام ١٨٨٧ برئاسة الفرادوق دي باد . قرر مبدئيا بان الحصار السلي مطابق لحقوق الدول على ثلاثة شروط . ١ ان يعطى للمراكب الاجبية حرية العبور والخروج من الشواطىء المحصورة ٢ نبلغ الدول رسما ربح وضع الحصار مع حراسته حراسة كافية ٣ يجوز حجز سفن الدولة المحصورة شرط ردّها بعد رفع على الحصار بدون دفع غرامة حرية



القسم الثاني

❖ الفصل الاول ❖

الحرب

ذكرنا في نهيد هذا الكتاب تحديد الحرب واقوال العلماء وفحول الخطباء فيها .
فلا حاجة الى الاعداد

اما السلم فهو الاتفاق المتبادل بين الدول واحترام حقوقها ومعرفة واجباتها المتبادلة . فكل عمل يس احد تلك الحقوق يولد اخلاقاً ويسبب نزاعاً . وقد ذكرنا فيما تقدم الطرق السلمية والشرعية والسياسية والتهريبية التي يمكن بها حسم الاختلافات الدولية قبل الجنوح الى القوى الحربية . فاذا عجزت جميعها عن حلها وقصرت عن بلوغ تلك الامنية لم يبق الا طريقة واحدة لحسمها . الا وهي الحرب . . . وهذا امر طبيعي طالما تعذر وجود محكمة عليا تنصل الاختلافات الدولية او مسيطرة سلطة الحكم وقوة التنفيذ . فلم يبق والحالة هذه على الدول الا الاستعانة بقواها واستصراخ شعوبها لتأييد حقوقها وصون شرفها

❖ شرعية الحرب ❖ قسم مؤلفو هذا الفن الحرب الى شرعية وغير شرعية وكان الرومان قديماً يحكمون في هذه المسألة حكماً بأننا . اما في ايامنا هذه فليس لهذا التقسيم اهمية كبرى في السياسة وانما اهميتها تاريخية ادبية . لان نتائج الحرب واحدة كيفما كانت اسبابها . وجميع الذين كتبوا بهذا الموضوع اقرروا بشرعية الحرب وعبر موتيسكيو عن اقوالهم في كتابه روح الشرائع — حيث قال

« حياة الدول كحياة الاشخاص فاذا حق للرجال القتل دفاعاً عن انفسهم حتى للدول اشهار الحرب حرصاً على حياتها »

❖ عدالة الحرب ❖ نسي الحرب عادلة اذا كانت دفاعاً عن استقلال أو حرصاً على حرية او صوتاً لشرف او حفظاً لامنيتها وبزعم البعض ان الحرب تكون عادلة اذا كانت دفاعية ونسي ظالمة اذا كانت هجومية . ولا يخفى ما في هذا التعديد

من الشطط لما يعرض للمؤرخين من المغالط والاهام . اذ الشواهد التاريخية في ايماننا هذه كثيرة وهي تبرهن لنا ان الساسة الراغبين في الحرب كثيراً ما يخترشون باخصاصهم ويدفعونهم الى العداء بنكاية وحفارة حتى يجروهم اضطراراً الى اشهار الحرب ليظهروا للورى انهم ليسوا امدافعين عن انفسهم

والحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا اعظم شاهد على تلاعب الساسة ودعائهم . فان جميع المؤرخين الذين كتبوا في اسباب الحرب السبعينية اتهموا الدولة الفرنسية بالهجوم ونسبوا اليها سبب تلك الحرب ولم تغفل الحقيقة حتى اقر البرنس بسمارك لأحد الصحافيين عام ١٨٩٢ بأنه زور قصداً او عمداً رسالة ملكو غليوم الاول وهي الرسالة البرقية المعروفة برسالة ايميس وكانت غايته اهاجة الشعب الفرنسي وحمل نابوليون الثالث على اشهار الحرب فكان كما اراد . ثم عاد بسمارك وذكر الحكاية تفصيلاً في مذكراته التي نشرت اخيراً بعد وفاته . ونظراً لاهمية هذه الحادثة التاريخية استمع القراء عذراً في تلخيصها فكمأة وإفادة

قال بسمارك بعد ان ذكر كدرة من تساهل ملكو نحو سنبر فرنسا « عذمت على الاستقالة من مناصبي فدعوت المارشال موانك وروون لمناولة الطعام عندي في (١٣ تموز) وبينما نحن على الطعام اذ جاءني ساعر واخطرنى بوصول رسالة برقية بالارقام مضاة من مستشار الملك الخاص في ايميس فأمرت بحملها سرياً . ثم جاءني بها فلما قرأتها على مسامع ضيفي علت على وجهيها ملامح الكآبة من ضعف الملك نحو سفير فرنسا بعد ان تجاوز الحد في قبحه ولتقطعا عن الطعام والشراب . اما انا فاستعدت قراءة تلك الرسالة مراراً وكان الملك غليوم قد اذن لي بنشرها . فأخذت للحال قلماً وحذفت منها جملاً وإبقيت اخرى فانقلب تأثيرها انقلاباً تاماً ثم التفت الى المارشال موانك وألقيت عليه مسائل مخنلة تتعلق بثقتي بجيوشنا ونتيجة الحرب ومهانتنا وإذا كان الاولى بنا التربص والامهال ريثما تكمل استعدادنا . فاجابني للحال بأنه اذا كان لا بد من الحرب فالاولى بنا السرعة اذ كل ماطلة تعجز علينا اخطاراً .

فقرأت حينئذ عليها الرسالة منقحة فأبرقت اسرعتها وقالوا (قد تغيرت نغمتها الآن) فقلت (تستل هذه الرسالة الى باريس قبل نصف الليل وسيكون تأثيرها على الثور الفرنسي كتنأثير الربة الحمراء ونجاحنا يتعلق كثيراً بوقع اشهار الحرب علينا

اذ يهتأ ان تبدأ فرنسا بالعدوان حتى نعلن لاوربا باننا لسنا إلا مدافعين
فسر مولك بذلك سروراً عظيماً ارسل نظره الى السماء باسماً وصاح (اذا قدر لي
البقاء لاقود جيوشنا في هذه الحرب والى جهنم النار هذه العظام) وقرع صدره بكلمات
بدية « ١ »

فيظهر جلياً ان هذا الداهية هو الذي رغب في الحرب وهو الذي هيأها وحمل
فرنسا على اشهارها . ولولم يعترف بتزوين هذا اظل المؤرخون ينسبون السبب
في ذلك الى فرنسا

واي شاهد لدينا اعظم من حرب الترانسفال الحاضرة فان اكلتة هي التي رغب بها
وما زالت تعرش بالترانسفالين حتى اضطرهم اخيراً الى اشهارها . ولما طلب كروجر
وستاين السلم من اللورد سالسبوري كان جوابه انهما البادئان بالعدوان . . . فتأمل
❖ تقسيم الحرب ❖ ينقسمون الحرب ايضاً الى هجومية ودفاعية وليس لهذا
التقسيم اهمية ولا دخل في حقوق الدول وانما اهميته متعلقة بتنمية الجيوش وتدريب
حركات المجد على ان جميع شرائع الحرب الدولية يجب ان تنفي معنوعة هجومية كانت
او دفاعية

ويقسمونها ايضاً الى شرعية وسياسية فالاولى اذا كانت من اجل ارث او تمييز
حكم . والثانية اذا كانت لتوحيد كلمة الامة او استقلالها او لافتح او لاستعمار
او موازنة سياسية . ونقسم ايضاً الى دينية ووطنية وغير ذلك ما يطول شرحه
والحروب الدولية هي التي ننسب بين الدول والامارات المستقلة وتكون
تبعاً للقواعد المعروفة في حقوق الدول . اما الحروب الاهلية فلا تدخل تحت هذه
القواعد اذ الحكومات لا تعتبر الذين يشقون عصا الطاعة الاعضاء او ثواراً
فيعاملون بمنزل ذلك

❖ الحروب البرية والبحرية ❖ تختلف قوانين الحرب البرية عن البحرية
فهي اشد صرامة واكثر توحشاً . وسبب ذلك ان مجال الحروب البحرية اوسع من
المواقع البرية اذ لديها عرض البحار يجمع ميداناً للعراك فضلاً عن تباعد
القتال فتتضرر اضرارها في تعطيل سفن المراكب التجارية وهدم الحصون وتدمير
القلاع واتلاف الاساطيل وسيجيء تفصيل ذلك في باب

* حق اشهار الحرب * ليس لجميع الحكومات والامارات الحق في اشهار الحرب ولكن ذلك خاص بالدول المستقلة هجومية كانت او دفاعية . وليس في ايامنا هذه حرب بين الافراد او بينهم وبين الحكومات فقد ذهبت هذه العادة بذهاب القرون الوسطى

فاذا تعدى فرد او افراد في هجوم او استيلاء حق الحكومات معاملتهم معاملة اللصوص والفرصان ولا يجب عليها حفظ قوانين الحرب المعروفة . مثال ذلك . لما فاجأ الدكتور جيمسون وعصائنه جمهورية الترانسفال عام ١٨٩١ ووقع اسيراً فلو ارادت الحكومة الترانسفالية الحكم عليه بالاعدام لحق لها ذلك شرعاً اما هي فاكنت بتسليمه الى حكومتها لجازاته . . . كذا . . . ولا يحق ايضاً للشركات التجارية او للجمعيات او العائلات حق اشهار الحرب الا اذا كانت مفوضة من حكوماتها بذلك كما فوضت الدولة الانكليزية الشركة الهندية المشهورة التي كانت سبباً لافتتاح الهند سنة ١٧٧٣

والامارات المستقلة لا حق لها مبدئياً باشهار الحرب واما يحق لبعضها ذلك اذا كان مشروطاً في معاهدات بينها وبين متبوعتها
مثال ذلك . الترانسفال ومصر وبلغاريا وغيرها . فقد كان للترانسفال حق الحرب هجوماً ودفاعاً ولكن لما اشهرت الحرب الحاضرة على انكلترة عدتها عاصية ولم تعترف لها انكلترة بمجنوق الحرب الدولية الا بعد المعارك الاولى . ومصر حاربت طويلاً في افريقيا . ولما اعتدت السرب على بلغاريا ونخرشت ارسلت بلغاريا الى الباب العالي في ١٦ نوفمبر ١٨٨٥ بلاغاً تقول فيه انه لا يحق لها اشهار الحرب عن جيرانها نظراً لكونها تابعة للدولة العثمانية

واذا كانت الدول محايدة كسويسر وليجيكا يحق لها اشهار الحرب اذا كانت دفاعية عن حقونها او عن شرفها ولكن اذا كانت هجومية عرضت استقلالها لخطر الرطل

وحق الحرب في الحكومات المتحدة للمجلس الاعلى ولا يحق لولاية اشهار حرب ما ضد أحد اجيباً كان او داخلياً
فاذا وقعت حرب بين ولايتين عُلّت حرباً اهلية ولكن اذا كانت الدولة مؤلفة

من 'دول صغيرة مستقلة كالـدولة الألمانية مثلاً فان الحق في اشهار الحرب الاجنبية للامبراطور فقط . وانما اذا تخارت دولتان منها عُدَّت حرباً دولية وليست اهلية .
واذا حدثت حرب بين النمسا والمجر او بين اسوج ونروج (وهذه الحرب لا بدَّ منها آجلاً كان او عاجلاً) عُدَّت حرباً اهلية ولكن يصعب على الدول المحايطة اعتداد احداها عاصية على الاخرى او أن تعترف لفريق دون الآخر بحقوق الحرب والحضرة البابوية ولئن كان لها حق السلطة فليس لها حق الحرب اذ لا ملكة لها ولا جنود لديها

واذا حدثت حرب اهلية او حصل انشقاق في دولة وقامت طائفة على اخرى وتمكنت من الاستيلاء على قسم من المملكة كان للدول المحايطة الخيار في اعطاء اولئك المنشقين حق الحرب بدون ان يدعوا ذلك الى مساس حق الحكومة الاصلية مثال ذلك لما حدثت الحرب الاهلية في الولايات المتحدة اعطت فرنسا وانكلتة لكل من الفريقين حق الحرب رغماً عن اعتراض الحكومة الاصلية

❖ الفصل الثاني ❖

شرائع الحرب

لما كان العدوان طبيعياً في الانسان والحرب لاحقة بالبشرية والعران كما ذكرنا وجب على المتمدنين من الاقوام وضع قوانين فرعية يعمل بها وترتيب نظامات يرجع اليها تخفيضاً لويلاتها وتعديلاً لمصائبها وبلائها . ولرب معترض يقول وكيف يكون ذلك والحرب هي القوة الوحشية تحل محل العدالة والبطش الذي يقود القوي الى الظفر وتدفع الضعيف المغلوب الى الانتياداة صاغراً
نعم ان الحرب هي الاستنجاد بالقوة ولكن ليس الى قوة ناشئة بلا رُبط ولا قيد ولا شفقة ولا حنان اذ الغاية من الحرب هي الظفر فكل طريقة تؤذي اليها فهي محالة ومباحة وكل قوة تستعمل لا تؤذي الى تلك الغاية ولا تدعوا اليه تعد محرمة ومحظورة

اذاً للحرب قواعد مبنية وقوانين مسنونة وحقوق مرغية وشرائع معروفة .

وحقوق الحرب وقواعدها ظهرت أولاً في القرون الوسطى في عهد الكافاليري (Chevalerie) فاخذت تنمو بنمو المدنية والعمران عند الامم والشعوب في ذلك العهد فلما وجدوا ان الحرب لا بد منها وإن الغاءها من الامور المستحيلة رأوا من باب الصواب تعديل عاداتها الوحشية التي كانت اباداة الخصم وإحباء اثر العدو واستئصال شائقي الكون — والاكتفاء فقط بفن الى حد ان يعجز عن المقاومة . فوضعوا لذلك قواعد تعاهدوا على احترامها وسنوا قوانين عملوا بموجبها فاخذت تلك العادات بالارتقاء وتلك القوانين بالانتظام وتقلبت من طور الى اخر حتى عمت الدول المتقدمة ثم صارت واجبات ثم تحولت الى حقوق حتى انتهت بشرائع دولية عامة

ولم يتم كل هذا الا في اواخر هذا القرن لأن حروب لويس السادس عشر و نابليون الاول كانت حروبا شديدة الفسادة والشراسة . واما البراق والمتوحشون من الاقوام فلا تزال الحرب عدهم كما كانت اي حروب اباداة وملاشاة . وحروب الرومان واليونان تعد ايضا وحشية . ومن امثال الرومان المشهورة « الويل للمغلوب » و يقول الاستاذ ريفيه في تأليفه ان الاسبانيين قد اخذوا عن العرب مدينة الحرب وتعلموا منهم الرفق في القتال اذ كانت عوائدهم اكثر مدينة من الاوربيين يومئذ

والدول الاوربية في ايامنا هن تعود الى الحرب القديمة عد محاربتيها اما وحشية او هجينة . فحروب فرنسا مثلاً في الداموم وافريقيا وحروب الانكليز في الهند وكيفية افتتاح ام درمان والروس في القوقاس وتركستان لم تجر تبعاً لقواعد الحرب المتقدمة . وهم يتعلمون لذلك دذراً بان اولئك البراق لا يعرفون قدر تلك القواعد بل يعدونها في اخصامهم عجزاً وضعفاً

وشرائع الحرب الخاضعة قائمة على امرين ومرجعها الى مبدئين . الاول الضرورة اذ الحاجة عدهم تبرر الوسطة عموماً ولكن على شرط الوصول الى الغاية وهي قهر الخصم وقمعه حتى يعجز عن المقاومة . والمبدأ الثاني مراعاة حقوق الانسانية والمدنية يعني يجب ان تحصر الحرب بين جيشي الدولتين المتحاربتين فقط بدون ان تتناول الافراد . ولكن يتخلل هذا المبدأ احياناً استثناءات لا بد منها سيجيء بيانها في

ويعنيها السلم وهذا لا يتم الا متى اعترف المخلوب بعجزه وضعفه وقبوله بشروط الغالب
بلا غضب ولا احتقار

الفصل الثالث

في اشعار الحرب

ذكرنا فيما تقدم ان السلم موقوف بين الدول على معرفة واجباتهن والقيام بها
واحترام حقوق بعضهن بعضاً . فاذا حدث امر يدعو الى العدوان او رغبت
احداهن بقطع العلائق السلمية مع دولة اخرى وجب عليها اخطار الدول بذلك .
وهذا البلاغ واجب لازم احتراماً لمقام الدول الهادية واعتباراً لنفس مقامها .
وعليه فاذا لم تعلن الحرب رسمياً فحالة السلم يجب ان تبقى محفوظة وحقوقها مرعية

هذا ولا يخفى بان من واجبات الدول العظمى صيانة حدودها واحترام تخومها
فاذا اجتاز جيش منظم حدود دولة مجاورة بدون اخطار ولا اشهار حرب حق
للك الدولة معاملة اولئك الجنود معاملة اللصوص وقطاع الطرق . واذا عاملت
الدولة المهاجمة جنود الدولة المدافعة بمثل ذلك لم يبق حينئذ للحرب وازع ولا
رادع وذهبت الشرائع ضياعاً وعادت المدينة الى الهجمة وعليه كان من الافضل
اعلان الحرب رسمياً وابلغها الى الدولة المعادية . وكل دولة لا تجري تبعاً لهذه
القاعدة العمومية شذت عن واجباتها الدولية

ونبلغ اعلان الحرب يكون اشد حاجة واكثر ضرورة اذا كانت الحرب بحرية
وسبب ذلك اعلام ارباب السفن للخروج من مياه الدولة المعادية وتحذيراً للتجار
من ارسال بضائعهم الى موانئها . قال هونتيل « كل سفينة تمحيز قبل اشهار الحرب
يعد حجراً من الاعمال الفرصانية » وقد حدث لسوء الحظ حروب كثيرة شبت
في الجيل الماضي بدون سابق علم او اشهار حرب

❖ كيفية اشعار الحرب ❖ كان لاشهار الحرب في الاصر السابقة طرق
مختلفة وكيفيات متنوعة . فالرومان كانوا ينفذون منادياً خاصاً للحرب معروفاً بهنك
الصفة الى حدود الدولة التي رغبت في محاربتها فيصبح باعلى صوته معلناً اشهار الحرب
ثم ينتزع سهماً ويطلقه الى ارض العدو

وكانت الحرب تعلن في القرون الوسطى بكتاب موقع بامضاء الملك ومهره بحملة رسول خاص من كبار اهل البلاط الى الملك الآخر
ولما اعلن فردريك المعروف مارباروس الحرب الصليبية ارسل الى السلطان صلاح الدين الابوي رسولا يحمل اليه كُتُبا يخبره باسهار الحرب وانذ الملك شارل الخامس ملك فرنسا الى ادوار الثالث ملك انكلترا بلاغ الحرب مع خادم حفي من خدم بلاطو فاندش ملك انكلترا وارتاب في صحة الكتاب ولكنه لما فحص مهر الملك وثق بصحته وتأهب للقتال

على انهم لم يلتقوا طويلا حتى عادوا في الجبل الخامس عشر والسادس عشر الى عادة ارسال مناد باسهار الحرب يطوف الشوارع ينشئ الناس فلما اشهرت ماري ملكة انكلترا الحرب على هنري الثاني ملك فرنسا انتذت الى مدينة ريمس حيث كانت قاعدة الملك مناديا حرياً خاصاً وطاف في اليوم نفسه مناديا آخر في شوارع لندره وساحاتها مصحواً بحاكم المدينة وثلاثة فرسان يسوقون امامه ابلاغاً للشعب اعلان الحرب

واخر بلاغ على هذه الكيفية حدث في روكسل عام ١٦٣٥ لما اراد الملك لويس الثالث عشر اعلان الحرب على بلجيكا اذ ارسل مناديا حرياً خاصاً اسمه دالنسون فجاء المدينة على جواده وفوقه درعة وقلنسوة وبين شارة الملك وهي عصا مرسوم عليها ازهار الزنوق يتقدمه نافخ بوق فلما وصل ساحة المدينة الكبرى امام قصر الحاكم استأذن في مقابلته فلم يجبه الى ذلك فأخذ نسخة من اعلان الحرب والتهاها على الشعب المجتمع وخرج من المدينة مسرعاً فلما وصل الى القرية الاولى من حدودها نصب خشبة وعلق عليها نسخة اخرى من الاعلان بعد ان نبه شيخ القرية بصوت البوق

اما في ايامنا هذه فكيفية اعلان الحرب تكون اما رأساً الى الدولة المعادية او كما فعلت فرنسا لما اعلنت حربها السعينية على روسيا اذ كانت سنيها بنديتي بتبليغ الدولة البروسيانة اعلان الحرب في ١٥ تموز (يوليو) واما ان تكون بطريقة اخرى كظاهرة او اخطار نهائي . ولا اهمية لكيفية البلاغ وصورت بل المهم المظاهرة واعلان النية وامهنة تحديد الوقت وتعيين الماعة التي تبدأ بها الحرب

فان السرب لما اشتهرت الحرب على بلغاريا عام ١٨٨٥ كلفت في ١٤ نوفمبر
متمند دولة اليونان في صوفيا ان يبلغ امارة البلغار بان الحرب تبدأ الساعة السابعة
صباحاً . وفي اليوم نفسه زحفت جنود السرب على بلغاريا من ثلاث جهات .

ان استدعاء السفراء ومعتبدي السيادة بعد اليوم من علامات قطع العلاقات
السلمية بين الدول ولكن لا يعد دائماً علامة لاشهار الحرب . فاذا طال الامر كذلك
وجب اخطار الدولة الاخرى بنيتها

والحرب تنتج احياناً عن سبب عرضي او من اتيان عمل يس حقوق دولة اخرى
او يحط من مقامها تعتبره سبباً للحرب فيجب عليها حينئذ اخطار الدولة التي انت ذلك
الامر بلاع نهائي يعرفه الافرج بكلمة (*Ultimatum*) اولتيمانوم والبلاغ
المذكور هو عبارة عن لائحة سياسية بعبارة صريحة قاطعة نهائية تتضمن الاقتراحات
المطلوبة محددة تحديداً جلياً وتطالب المحاوبة عليها جواً باناً بلا مظل ولا ايهام
وقد يجددون مهلة الجواب فاذا مصت عد ذلك الصمت اعلاناً للحرب
والمهلة يجب ان تكون معقولة اي لا طويلة تسمح للعدو بزيادة التأهب ولا قصيرة
بنوع ان يعقبتها زحف الجنود سريعاً

وقد لا يعينون مدة للجواب بل يكفي بالقول انه اذا رفض الملاغ تكون الدولة
الاخرى على بصيرة من امرها . فاذا كان كذلك لا يعد رفض الملاغ بمثابة اعلان
الحرب بل يجب انفذ لائحة اخرى معلنة بذلك . . .

وجملة الكلام ان الغاية من كل ذلك ألا تكون الحرب مباغنة ولا الزحف
مفاجئة بل ليكون الخصمان على حذر وبصيرة من الامر

واما اذا كانت الدولة مدافعة فلا يجب عليها اعلان الحرب على الدولة التي
بادأتها بالعدوان لان الدفاع من مبادي الحقوق الاولى

✽ نشر اعلان الحرب في الجرائد ✽ ومن واجبات الدول المتحاربة اخطار
رعاياها بان الحرب قد اشتهرت بينها وبين الدولة الفلانية لان الحرب تقضي بتغيير
العلاقات بين الامم المتحاربة فوجب والحالة هذه اخطارها بذلك . ولكل دولة اليوم
جريدة رسمية فيها تنشر اعلان الحرب بعد ابلاغها الى المجالس النيابية اذا كانت
الحكومة دستورية

❖ **الدول المحايدة** ❖ وعلى الدول المتحاربة ايضاً ابلاغ الدول الاخرى بواسطة سفرائها ومعتمديها وتطلب منها البقاء على الحياد وقد اعتادت الدول في ايامنا هذه ان تنشر رسائل سياسية تنفذها الى معتمديها تبين بها عدالة مطالبها وصحة حقوقها او غير ذلك رغبة في اماله الرأي العام وقد يصدرن اليها منشوراً الى شعب الدولة المعادية كما فعل غليوم الاول ملك بروسيا في اوائل الحرب السبعينية اذ أصدر منشوراً الى الشعب الفرنسي قال فيه انه يحارب الجنود الفرنسيين وليس الشعب الفرنسي . . .

ولا حاجة للقول بان آداب كل دولة ومقامها يقضيان عليها باحترام مقام عدوتها والاشارة اليها عند مخاطبتها او الكلام عنها بعبارات لائقة وجل محتشمة وعليها ايضاً ان تعلن في الجرائد بوجوب رجوع رعاياها المقيمين في بلاد الدولة المتحاربة مع نشر الشرائع الحربية وهي القواعد التي يجازون بموجبها المخابرات التي تحدث خلاف قوانين الحرب ثم اخطار التجار بقطع علاقاتهم مع افراد الدولة المعادية وغير ذلك مما يجبه معرفته والابتعاد عنه

❖ الفصل الرابع ❖

في ابتداء القتال

بقي علينا ان نبحث بعد اشهار الحرب في امور خمسة . وهي (١) تعيين المتحاربين . (٢) في العلاقات السياسية بين الدول (٣) في المعاهدات (٤) في الاشخاص (٥) في الاموال والاملاك

❖ **في المتحاربين** ❖ ان الحرب تعطي لكل دولة مهاجمة كانت او مدافعة صفة المتحاربين وحقوقهم التي تمنحها معاهدات الدول وعادات الامم لكل جندي او جيش محارب وهذه الحقوق تتناول ايضاً الامارات المستقلة والحكومات المحايدة واما الزمر والعصابات والفرسان وان كانوا منظمين ومدربين فليس لهم هذا الحق . فاذا تناولوا على دولة واجازوا حدودها ذلك العمل قرصانية او لصوية فيجازون بمثل ذلك . فان غارة غاربالدي مثلاً على جزيرة سيساليا بعصابتها

يعد من هذا القبيل وكذلك هجوم جامستون على الزانسال كما ذكرنا
 اما اذا حدثت حرب اهلية وقامت طائفة على اخرى وثقت امة عصا الطاعة
 على دولة ما وتمكنت ومن تنظيم جيش مدرّب ورهنت على حسن قصدها وثبتت في
 طلب حقوقها بحق للدول المجاورة الاعتراف لما يحق للمخاريين ولا نعدم عصاة
 مثال ذلك لما ثبتت الحرب الاهلية بين الولايات المتحدة سنة ١٧٦١ - ١٨٦٥
 اعترفت فرنسا وانكلتة بصفة المخاريين . ولما ثار اليونان سنة ١٨٢٥ - على الدولة
 العثمانية رغبة في الاستقلال اعترفت انكلتة بحكومتهم الموقفة اثناء انشائها
 بحقوق المخاريين

ولا بد من التمييز بين الاعتراف بهذه الحقوق والاعتراف بانشاء حكومة جديدة
 اذ لا يعد ذلك الاعتراف من قبيل المداخلة . . . هذا وحقوق الملل في ايماننا هذه
 نقول صريحاً بان جنود الدولتين المخاريين هم وحدهم . . . اعداء . . . بالمعنى الوضعي
 لهذه الكلمة . . . واما ما بقي من رعايا الدولتين غير المخرطين في الجيش فلا يعدون
 اعداء . . . وعليه لا يجوز الحاق الاذى بهم

وهذا المبدأ قد ساعد كثيراً على تحديد الحرب وتخفيض ويلاتها اذ كفلت
 مصالح الافراد . وكانوا قديماً يحيزون لكل من رعايا الدولتين اباداة بعضهم
 بعضاً وأذاهم بما نصل اليه ايديهم بلامتياز . وبقيت هذه العادة جارية الى اوائل هذا
 القرن اذ جاهر بعض الكتبة بهذا المبدأ بدعوى ان الحرب تجعل جميع رعايا
 الدولتين المخاريين اعداء ولكن لحسن الحظ سقط هذا المبدأ تماماً . ومعاهدات
 الدول تحدد اليوم العداء الفعلي بين الجود والتجارة فقط وتوجب حفظ حقوق
 الافراد وكل ما يتعلق بهم من شروط وعقار . ولكن قد يتصل بهم ضرر من قبيل
 المعاملة بالمثل او وجوب المدافعة كما سيجي

❖ العلاقات السياسية ❖ الحرب متى اشهرت تقطع كل علاقة سياسية بين
 الدول المخارة على ان هذا القاطع ليس واجباً شرعياً . بل هو من قبيل العادة
 والاختيار اذ التاريخ يذكر حروباً كثيرة حدثت بين بعض الدول بدون ان تنقطع بينهما
 العلاقات السواسية . لا بل ان بقاء معتدي السياسة ما يساعد على عقد العلم سريعاً .
 وعليه اذا بقي السفراء في مراكزهم وجب المحافظة على كرامتهم وانقاء جميع حقوقهم

وامتيازاتهم الممنوحة — ولكن الافضل استدعاء معتمدي السياسة خوفاً من هرج الشعب فتعطي كل دولة حيثئذٍ لمعتمد الدولة الاخرى جواز مروره (باسبورت) ثم تعلن بانها قد استرجعت براءتها التي منحتها لقناصل الدولة المعادية في جميع مملكتها فيجب حيثئذٍ على القناصل تسليم سجنائهم الى قناصل الدول المتحاة وتكليفهم بحماية رعاياهم الذين يرغبون في الفاء بارض الدولة المعادية اثناء الحرب

❖ المعاهدات ❖ ان اشهارالحرب تفتح بعض المعاهدات المعقودة قبلها وليس كلها خلافاً لما يدعيو البعض بان الحرب بنفسها تلغي جميع المعاهدات بلا استثناء . اذ يجب التمييز بين المعاهدات التي عقدت من اجل الحرب ولا يعمل بها الا في زمن الحرب وبين صلاحية المعاهدات واجرائها

فالحرب كما لا يخفى تفسخ جميع المعاهدات السياسية والودادية والحالات وغير ذلك من امثالها . واما المعاهدات المتعلقة بالحقوق الشخصية التي لها اساس بالحقوق العمومية . كحقوق الارث والوصاية والافلاس والحقوق الملكية عقارية كانت او ادية او صناعية فهذه تبقى جميعها مستمرة ويعمل بها تبعاً للبدء الاساسي الذي ذكرناه بان الافراد ليسوا اعداء

واما المعاهدات التي يبدأ العمل بها فهي المتعلقة بالحرب كاحترام حقوق تجارة الهادين او اذا كانت تحت حماية دولة اخرى او خاصة بمعاملة الجرحى والاسرى واستعمال الذائف المنفجرة او غير ذلك . ويدخل ضمن هذه المعاهدات ما هو خاص بالحكومات الهادية كمالجيك واللوكسمبرج وسويسرا وحياد ترعة السويس يعد أيضاً من هذا النيبيل . وكل ما يخالف احدى هذه المعاهدات يعد عدواناً واحتراراً للدول المسالمة او الهادية

❖ في الافراد ❖ تقسم سكان المملكة الهاربة في حال الحرب الى ثلاثة اقسام . الاول رعاياها . والثاني رعايا الدول المتحاة . والثالث رعايا الدولة المعادية . ونقسم رعايا الدولة الهاربة الى فئتين . الى مقاتلين وهم الجنود البرية والبحرية على اختلاف انواعهم من احياطي ورديف ومستحفظ وغير ذلك . والى غير مقاتلين وهم بقية افراد الرعية الذين لا يقاتلون ولا يعدون اعداء

واما رعايا الدول الهادية فتبقى لهم حقوقهم الماضية وإنما يشترط عليهم لزوم الهادية

النامة ويترتب عليهم واجبات جديدة في اثناء الحرب
اما رعايا الدولة المعادية فكانوا يعدونهم قبلاً اعداء يلتقون الفضيض عليهم وينزحونهم
في اعماق السجون او يعاملونهم كاسرى الحرب . ولا يخفى ما في هذا العمل من الاحجاف
والظلم . لان اولئك الغرباء انما جاؤا تلك المملكة واختاروها موطناً لهم ايام السلم ثقة
منهم بحرية الرجوع واعتقاداً بالامن فيجب على الاقل امهالهم ريثما يخرجون من البلاد
واما في ايامنا هذه فقد جرت الدول على هذه القاعة وقررت اكثرها في
معاهداتها التجارية وهو وجوب اعطاء رعايا الدولة المعادية مهلة كافية للخروج
سالمين من ارض العدو مع ذوبهم واموالهم . وقد عمت هذه القاعة حتى صارت
نظاماً عاماً وقانوناً متبوعاً

واختلف الباحثون في هذا الفن فيما اذا كان يوافق اطلاق الحرية لرعايا الدول
المعادية في الخروج من ارض العدو وهم بالطبع متى عادوا الى بلادهم انخرطوا في
سلك جيوشهم بعد ان اصحبت الخدمة العسكرية اليوم عند اكثر الدول الزامية .
فيزيدون والحالة هذه جنود الدولة ويكونون بالطبع اشد خطراً لوقوفهم على مواقع
البلاد ومعرفتهم ثروة المدن فيكونون بمثابة ادلاء للجيش ورواد له . ولكن من
جهة اخرى اذا ارادت احدى الدولتين المحاربتين منع هؤلاء من الخروج عرضت
رعاياها عند الدول الاخرى المعاملة بالمثل فضلاً عما في ذلك من الخطر اذا قد
تدفعهم الوطنية الى تجسس حركات الجنود المعادية والوقوف على محال الضعف وغير
ذلك مما يصعب كتماناً . ولهذا السبب قررت الدول في اواخر هذا القرن اطلاق
الحرية لرعايا الدولة المعادية بالخروج من بلادها

كذلك فعلت فرنسا والمانيا في اثناء حربها السبعينية . وقد يتفق كثيراً
ان بعضهم يرغبون في البقاء ولا يودون الخروج من البلاد فيجب حينئذ على الحكومة
مراعاتهم وحسن معاملتهم تبعاً للمعاهدات الدولية والرفق بهم مع وضعهم تحت مراقبة
الشرطة . ولكن يحق لها اخراجهم عنوة من المدن المحصنة او ابعادهم الى مكان
بعيد من ساحة الحرب

وجملة القول انه يحق للحكومة اتخاذ جميع الاحتياطات التي تقتضيها امنيتها
والحركات العسكرية ولكن يجب ان يكون كل ذلك برفق وانسانية

وتباحث المؤلفون فيما اذا كان يحق للدول المحاربة ابعاد رعايا الدولة المعادية قهراً افراداً او جملة — ولا يخفى ان قوانين بعض الدول كفرنسا مثلاً تجيز ابعاد الاجانب بلا سبب ظاهر حتى في ايام السلم وهذا الامر منوط بنظر الشرطة . اما انكثرت فبعكس ذلك لانها لا تبعد اجيباً من بلادها مهما كان واياً كان اذ الشريعة الانكليزية تكفي وحدها لحماية جميع من وطئ ارضها . واما في ايام الحرب فتد اجازوا لكل دولة ابعاد من تشاء من الاجانب اما خوفاً من تجسس او منعاً من مظاهرات الشعب او لاسباب اخرى توجبها حالة الحرب . ويحق للدولة ايضاً ابعاد البعض واستبقاء البعض الآخر كما فعلت حكومة الترانسفال في حربها الحاضرة فانها ابعدت بعض الانكليز وأذنت لآخرين بالبقاء فيها . وفي حرب الفريم اجازت كل من فرنسا وانكلتة لجميع رعايا الروس بالبقاء .

ولما اشتهرت الحرب الدعينية بين فرنسا ولمانيا كان في باريس وحدها ما ينف على ثلاثين الف الماني ونحو مئة الف في سائر المملكة . وكانت الحكومة الفرنسية قد رخصت لهم بادئ بدء بالبقاء واشترطت عليهم حسن السلوك ولكن لما زحمت الجنود الالمانية على البلاد الفرنسية اشتد خطر بناء الالمان بها فاخطرهم فرنسا بوجوب الرحيل عنها ورخصت لبعض الذين وثقت بحسن سلوكهم بالبقاء . فلما وصل الالمان امام اسوار باريس لم يبق ضمنها من الالمان الا بعض المنشردين الذي لم يبق احد من سفراء الدول المتحاربة حمايتهم . ورغماً عن ذلك فقد اضاف البرنس بسمارك على الغرامة الحربية مائة مليون من الفراكات تعويضاً لاولئك المنشردين . . .

*** في الاموال والعقارات *** هل يجوز حجز اموال رعايا الدولة المعادية وعقاراتهم ؟ — تلك مسألة قد اختلف عليها الاقدمون بدعوى ان تلك الاموال منقولة كانت او غير منقولة هي جزء من مجموع ما للامة المعادية وكلما يخص بالجزء اخص بالكل وانباعاً لهذا المبدأ حجز كثير من الاموال في الحروب الماضية . واما في ايامنا هذه فقد اختلفت الكتب بوجوب احترام اموال رعايا الدولة المعادية تبعاً للقاعدة الاساسية التي ذكرناها ان الحرب لا تكون بين الافراد . فضلاً عن ان تلك الاموال قد انتقلت الى الاجانب وقت السلم وتبعاً لشرائع البلاد والحرب لا تغير

شيئاً من الحقوق الشخصية وعلى هذه القاعدة حرماً حجز ديون الدولة الأخرى سواء كان قرضاً لها أو لرعيها

وقد حجزت الدولة الفرنسية أبان حروب الثورة جميع الديون الخاصة برعايا الدول المعادية لها ونفي المحجز إلى سنة ١٨١٤ أي بعد سقوط نابليون الأول .
وعام ١٨٠٧ ألغت الدولة الأنكليزية المحجز على جميع المراكب الدائرية التي كانت بثغورها وجميع الأملاك الخاصة بهم فحجزت الدائرك مقابل ذلك جميع ديون الأنكليز في بلادها . .

والدول كانت تحجز قديماً سفن الدولة المعادية الراسية في مرافئها بدون أمهالها للابتعاد عن مياهها أما اليوم فقد ذكر أن قد انفتت جميعها على إعطاء مهلة لأرباب السفن للخروج من مياههم إلا إذا وجدوا أن خروجها يضر بمركباتها وينشي أسرار أساطيلها . وفي الحرب السبعينية أعطت فرنسا مهلة شهر للسفن الألمانية للخروج من المواني الفرنسية وفي حربنا مع روسيا أعطت الدولة العلية خمسة أيام للسفن الروسية . . .

✽ قطع العلاقات التجارية ✽ الحرب تقطع عد اشهارها جميع العلاقات التجارية بين رعايا الدولتين المتحاربتين . تلك عادة قديمة العهد ولا تزال مرعية إلى أيامنا هذه . على أن بعض العلماء اعترض على هذه القاعدة بحجة أنها مخالفة للمبدأ الأساسي أي أن الحرب محصورة بين الدول وليس بين الأفراد . فضلاً عن أنها خطأ محض في الاقتصاد السياسي لأن التجارة تستمر جارية بين رعايا الدولتين المتعاديتين وإنما عوضاً من أن تكون العلاقات رأساً تنقل إلى رعايا الدول الأخرى الذين بالطبع يزدون الرسم (القومسيون) والسمة والشحن وغير ذلك من الرسوم الزائفة التي تدفعها رعايا الدولة المتحاربة . وقد ردّ على ادعائهم هذا غيرهم فقالوا أن التجار كثيراً ما يفضلون أرباحهم على الوطنية وبعدهون كل من يحول دول مكاسبهم عدواً لهم . . . وعليه أن استمرار العلاقات التجارية يساعد على إطالة زمن الحرب ويسعف الدولة المعادية ويزيد ثروتها . فضلاً عن أنه لا يؤمن الحركات العسكرية من الإباحة في المراسلات التجارية . وقال آخرون أن على جميع أبناء الوطن مساعدة دولهم بجميع قواهم وتفضيل الخسارة على إلحاق الضرر ببلادهم

ولما يجادون كل من يخالف ذلك الغلام جراء شديداً. فلهذا عقدت قرنها
فرصها المعروف ان محرمها السيدية اكتسب احد مبادئ الامان وانه كونه
ذلك الترخيص فساتح الحكومه الألمانية امام محاكمها وحكمت عليه بالحياة
وانما اختلف العلماء فيها اذا كان يجب هذا الميعاد مطلقاً عاماً - فذهب
البعض بوجوب ذلك فقام العادات القبارية والاخبارية والاسلاف والاسفار وكل
علاقها كانت وفي غير غير ذلك وان على الدولة ان تتبع ظروف الحال ونساجها
دليلها وراعيها

وانما العادة القبارية اليوم في انه متى اشهرت الحرب تعلن كل دولة اذا كان يجب
فقام العلاقات عمومياً او تحجز بعضها مع ذكر شروطها - وفي الغالب يعمون الضمان
(المذكورناه) لمبدأ المدق

وانما اذا كان الميعاد عاماً فيعطون مهلة للبحار لتضيق اشغالهم فاما انقضت جوري
كل مخالفات حجت بضائه وفي حرب القرم رخصت كل من قرنا وكذلك
الاتجار مع نفور روسيا غير المحصورة على ان تكون الضائع غير مبيعة ومشفولة على
ظهور المين الحاية

وفي الحرب التي اعلنتها فرنسا وانكلتة على الصين عام ١٨٦٠ اجازت بماء
العلاقات القبارية لانت الحرب كانت من اجل اجبار الصبايين على دفع مواهبهم
للخبرة الاوربية

ولا يخفى بان قطع العلاقات القبارية يسري ايضاً على تجار الدول المجاورة للدولة
المعادية - هذا وكل اوراق تجاري او مقاوله تعقد بين افراد الدولتين المتحاربتين في
انما جريها بعد فساداً - ولا يخفى لاحد الطرفين مطالبة الآخر بالعمل بذلك
الاتفاق - والحرب تزول المعاملات الشرعية بين رعايا الدولة المعادية الى ان

القسم الثالث

الحرب البرية

طرق الهجوم والدفاع

ذكرنا فيما تقدم ان من مبادئ حقوق الدول المقررة في يومنا الحاضر حصر
العداوة الحربية بين الدول المتحاربة بدون ان تنصل الى افراد وعلمائها وبعمارة
اخرى ان الحرب يجب ان تنحصر مصادرها فيما يجب على الدولة وحدها ولاحد لها
الاعتراف وكما انه يجوز قتل الخصود في المدايرهم - هم الحصون، وسدود البلاغ والتعور
يسوع ايضا الاعراض المالية العدو وهدم سككهم وقطع طرقهم - وما كانت ائتلاف
دعائره ومؤثره وجمع ما يخص وحى والمخط من مظاهر الادبي - وكل ما تقدم جائز
على شرط اتباع المبادئ الاولى في الحرب وهو ان يعود ذلك العمل نائفة على الفاعل .
على ان الحرب تحرم اتيان عمل لا وائقة لها كما كان عمل الاقدمون في حروبهم
فقد كانوا يجيزون ارتكاب جميع المحرمات وايضا الظلم والاحش . وعليه فقد
اجمع معتمدو الدول في مؤتمر بروكسل عام ١٨٦٤ ان الحرب لا تعطي المقاتل حرية
الاختيار في طرق اصراره . وقد حرمت الوسائل المعالمة للشرائع المدنية والمناحية
للعواطف الانسانية *



❖ الفصل الاول ❖

❖ الطرق المحرمة والممنوعة ❖

نقسم هذه الطرق الى رمية وعدرية .

فالطرق البربرية المحرمة هي (١) حح العدو اذا استسلم وذلك امر :
يدي لا الحدي اذا كف عن القتال او قعد عن الدفاع وحت معاملته كاسير
حرب (٢) الاجهار على الجرحى (٣) لا يجزى لاني فائد كان ان يعلن
عدم اعطاء الامان للعدو المقاتل سواء كان السبب نصاً او اسقاماً او تهويلاً
(٤) لا يجوز اهانة العدو ولا تعديبه حتى ولو كان ذلك في سبيل احارته على
امانة اسرار دولته (٥) لا يجوز الذك بالعدو عيلة او اغراء آخر على قتله سواء
كان سلطاناً او حدياً (٦) لا يجزى لاي كان اسقاط آخر من حق حماية
للشرائع له واجازة لكل فرد قتله . وقد شدت الدول المحاللة عن هذه القاعدة لما
اعلمت اسقاط ماوليون الاول من حماية الشرائع لما رجع من جربة ألما مناه عام
١٨١٤ . وكان ذلك باغراء وزير نالابرن المشهور .

❖ واما الطرق الممنوعة ❖ فهي (١) استعمال القنابل والقذائف
والاسلحة التي تزيد في تعذيب الجرحى لا فائدة (٢) الرشق بالاسهم المسمومة او
اطلاق الزجاج المسحق او الرمي برصاص مصصوع ومشفوق كما فعل الانكليز في الثورة
الاخيرة في الممد باستعمالهم الرصاص المعروف باسم « دم دم » ولكن لا يجزى بان
ما اخترع في السنين الاخيرة من المهلكات النارية والمدمرات الحربية فهو اشد هولاً
واعظم تأثيراً من تلك الادوات الممنوعة وقد حرّم الداما ايوسا الثالث استعمال
القذائف النارية في الحرب اذا كانت بين البحارى فقط

وخلاصة الكلام ان الغاية من هذا المنع هي عدم استعمال كل سلاح يزيد
في تعذيب الجرحى ولا يأتي مائدة من اذ الغاية من الحرب اضعاف الخصم حتى
يعجز عن القتال او الدفاع فاذا جرح العدو جرحاً سيضاً حصلت تلك الغاية ولا
حاجة لتشويهه طول عمره

وقد قررت الدول في مؤتمر بطرسبورج (١٨٦٨) منع استعمال القذائف اذا كان وزنها يقل عن ٤٠ غرام من القذائف كانت او محشوة بمواد التهابية وفي الحرب السبعينية كتبت كل من دولتي فرنسا وروسيا بينهم الاخرى باستعمال قنابل منقوعة كما يفعل اليوم الانكليز والروس في حرب الترنسفال وذهب بعض الشرائع ان قوانين الحرب تختار تجريد القنابل المدججة والمتوشحة لئلا لها قوانين الحروب انية

وقد انتقد بعض المشرعين من الالمانيين والابطالين لوحود عساكر الجرائر المعروفة بالركو في الحرب السبعينية واتهموا ببارك ظلماً وبهتاناً باتيانها اموراً وحشية فرد العلامة كالزو الشهير حيث قال « ان فرق التركونعد جداً منظماً اذ رأها ضباط من الرنديس قد اجلسوا تدربتهم وتنظيمهم واظهروا في الحرب للسبعينية بدالة غريبة وشجاعة فائقة انفتت الرعب في قلوب الالمان ولم يرتكوا منكراً » وقال العلامة اوت لماذا لم ينفذ الالمان على تجريد روسيا مثلاً بعض القنابل الاسبوية التي هي اشد هجبة من عساكر الجرائر وكيف اجاروا للنساء تجريد قنائل الكروات في جروبها مع ما علموا من البرية ؟

✽ التسميم ✽ من اكر الحرمات في الحرب وام الامور المنوعة في اياما هذه التسميم على اختلاف طرقه سواء كان من قبل تسميم الابار او الانهار او الطعام او السهام وكر من يلجأ الى استعمال اسقط نفسه من حق حماية الشرائع له واينا يجوز تحويل الانهار ومجاري المياه وتجفيف الينابيع لان العدو متى حرم من الماء اضطر الى اخلاء مركزه

✽ الطرق الذميمة ✽ القنابل مسممة ان يكون شريقاً يعني يجب على كل من المعارين ان يكون على ثقة من استقامة عدوه وشرفه وحفظه لشرائع الحرب فكل خدعة غير جائزة نذ نذراً واغتيالاً - فقال ذلك - لا يجوز الاختلاف بالوعد او النكث بالهد او الكذب بالتقول او المهاجمة فجأة في اثناء هدنة - والمظاهر بالتسليم حتى اذا اقترب العدو منه فتنه بسهولة - او رفع علم الصليب الاحمر الخاص بعربات الجرحى والتشفيات على العربات التي تقل ايتون والذخائر ، او الخداع باستعمال رواية الموضفين بالهوانك السلبية او غير ذلك مما يحرق هذا الجزى - ولا يجوز استخدام

الكلاب المعروفة « بول دوك » لانها حيوانات كاسرة مخالف الكلاب الاخرى فانها تأتي بمخدرات نافعة اذ تهدي الى المحرقة وتحمل الرسائل والذخائر

❖ **الحيلة** ❖ هل يجوز استعمال الحيلة في الحرب ؟ - نعم وقد قبل الحرب ضدنا واحص المتشرعون على ذلك واتى عليه معتمدو الدول في مؤتمر بروكسل (١٨٧٤) في البند الرابع عشر ولكنهم قالوا ان الحيلة في الحرب جائزة على ان لا تكون غدريه مخالفة للشرائع الحربية فالمكابر والمهاجمة فجأة او غسلاً او المظاهر بالنهري او التهويل به وبشر الاحار الكاذبة او الرسائل المرورة وما اشبه ذلك فكله جائز وانما لا يسوع استخدام اثواب الاعداء ولا اريائهم ولا اتخاذ شاراتهم ولا تقليد رايائهم او اعلامهم . وفي شرائع الولايات المتحدة كل عدو يلجأ الى اتخاذ تلك الحيلة يحس حقوقه من حماية الشرائع له . ولكن الشراع اخذوا فيما اذا كان يجوز تقليد صور الاعداء ونويعهم واتحاد شعارهم . الشعار بخاصة بين الجيوش يتعارفون به ويسميه العامة سر الليل) فهم من اجازة محجة ان العدو طالما لم يطلع بشعاره ولم يجر عن كيفية نويعه فلا عذر في استعماله مخالف لباس الجيوش فهي ظاهرة للعيان . ورد غيرهم بان العدو لا يصل عالمنا الى معرفة شعار العدو وسر تويعه الا تعذيب الاسرى ولا يخفى ما في هذا الامر الطابع من المخالفة لشرائع الحرب الممثلة

وقد اتهم الفرنسيون البروسيايين انهم اكثروا في الحرب السعيبية من نشر الاخبار الكاذبة والرسائل الملفة . وادعوا ان تلك الحيلة ولئن كانت جائزة شرعاً فهي مخالفة للشرف العسكري

وجملة القول ما قاله مولدك « ان اعظم خسر في الحرب السرعة في انجازها فيجوز استخدام جميع الطرق المؤدية الى ذلك بشرط الا يكون ذلك العمل مذموماً . . . » اهـ

❖ الفصل الثاني ❖

❖ في الطرق المجازة والمعلقة ❖

لما اجتمع مؤتمر بروكسل (١٨٧٤) عرضت الدولة الروسية مشروعاً بينت *

فيه الطرق الجائرة والمخالفة في الحرب فلم يتم الاتفاق عليه بحجة انه يستحيل ادراك الغيب ومعرفة اخطار السهو وعليه فقد نزع الدول التعليمات التي بشرتها الولايات المتحدة في اثناء حربها الاهلية ومنها تنتطف ما جاء في البند الخامس عشر . « ان ضرورات الحرب تحجز ائتلاف العدو المسلح وكل من وجدت في اثناء النزاع ولم يستطع انقادها ويجوز اسر كل عدو مسلح كان او اعزل اذا كان اسرع يعود بمائة على الاسر . وعليه يسوع هدم الماني والطرق والاقبية وقطع وسائل الانصاليات وحجر المون والدخائر والاستيلاء على كل ما يعود منه فائدة على شرط ان لا يكون محالاً هذه القاعدة الاساسية ولتعليمات مؤتمر طرسبورج فيما يخص بالقوانين »

* الحصار *

لا يحى ان عاية كل مقاتل الاستيلاء على مواقف العدو ومواقع الحصنة التي هي ركن مكين لثقتي دفاعه فلا استيلاء عليها يكون اما بحصارها براً او بحراً او باطلاق التنايل عليها .

* فالحصار البحري * - هو قطع كل اتصال عن الثعور والمراىء تجارية كانت او حرية وعن مصاب الانهر اذا كانت خاصة بالعدو والحصار يجب ان يكون بالدواع الحرية ولا يجوز الا متعانة بمراكب قرصانية . ويجوز التضييق على المحصورين وتجييزهم حتى يضطروا الى التسليم صاغرين وقد ذكرنا في الطرق القهرية غير الحرية عن الحصار الملقب بالسلمي .

ويجوز للمحاصر الترخيص للسفن المحايدة بالدخول الى الثعور المحصورة . وقد صار للحصار اهمية كبرى في الجيل التاسع عشر وحدث مراراً كثيرة . وقد تقرر في معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ بان تزع السويس هي محايدة ولا يجوز لاي دولة كانت حصارها . . .

وكثيراً ما برافق الحصار الهجوم على الحصون والقلاع للاستيلاء عليها عنوة واقتداراً بدون انتظار مناعيل المجاعة .

وام حصار حدث في هذا الجيل المنقضي حصار ساستبول ١٨٥٤ - ١٨٥٥ وحصار لافنا ٢٧ - ١٨٧٨ اما الروسايون في حرمهم السعينة فقد اكتفوا

تطويق المدن المحصورة وباطلاق القنابل عليها بدون هجوم او اقتحام على اسوارها . . . وبالطبع يحق للمحاصر اطلاق القنابل على حصون العدو وقلاعها . ليلاً نهاراً واحياناً على المدينة نفسها خوفاً من اطالة الحصار . وهذه الطريقة كثيراً ما تلجأ للعرب في قلوب المحصورين فيحملون قائدهم على التسليم . وقد اوصلت الاختراعات الحديثة رمي القنابل الى درجة فائقة من الاصابة مما جعل لهذه الطريقة خطارة كبرى

وجاء في الدد الخامس عشر من تعليقات مؤتمر بروكسل انه لايجوز اطلاق المدافع على مدينة غير محصنة او مدينة قد استسلمت وفتحت اسوارها للعدو واما كل مدينة تظهر تنافساً او دفاعاً حق الهجوم عليها وحار حصارها وقد اجمع المتشرعون بالهبي عن اطلاق المدافع على المدن التي لم تترك في الحرب او الثغور التجارية العبر المحصنة الا اذا كان ثمة ضرورة حربية فوق العادة

وحرث العادة ان يحل محل الحصار ارباب السلطة المحصورة نهزموا على رمي المدنة بالقنابل بدون وجوب تعيين الساعة اكي تمكس النساء والاطفال والشيوخ من الالتحاء الى ملأ امين واكي تضان كدور العلم والصناعة والماحف في حرز مكس . وهذا الاحطار لم توجه شرائع الحرب ولكنها عادة جارية . والمماجاة جائرة اذا وجت وعظما لم يتم تطويق المدنة لا يثق للمائد المحاصر مع النساء والاطفال من الحروح منها .

ولما حاصر الالمان مدينة باريس ١٨٧٠ امطروها نارا حامية بلا اذار الامن الذي اوجب اعتراض معندي الدول الذين طالبوا في العاصمة فاعذ اقدمهم رته الى الدرس سمارك احتجاً على ذلك العمل فاجابة سمارك بان الاذار ليس واجباً في شرائع الدول ولا هو عادة من عادات المحاصرين

قال العلامة سونيس « قد اجمع الكتبة والشرائع قبل الحرب السبعينية على وجوب تصويب المدافع على الحصون والقلاع وتكدات الجود اوكل ما يتعلق بالحركات الحربية فقط كذلك فعل النرنساويون والانكليزي في حصار ساسنول اذ المدينة لم يمسها ضرر فغياً عن اطالة الحصار ولا تذكر منشراً تجاسر على القول انه يجوز اطلاق القنابل على ماني المدينة المحصورة وعلى معالمها وقصورها اذ ر للهند المحصور

على التسليم ومع ذلك فقد اجاب الجنرال دي غروتر الامان في نواب مدينة ستراسبورج
خطاباً غريباً حيث قال ردّاً على اعتراضهم « اما اعلم ان اطلاق المدافع على مدبتكم
تكني من فلاحكم وحة نوكم فعليكم اجبار ان تأخذ على التسليم » ومن الغريب ان المدين
رو-ين جاكين المتشرع البلجيكي (وزير ملك سيام -الآ) قد أبد هذا الرأي
ولكن اعتراضه عليه اكثر الشراخ حتى من الاملايين مثل لورنشي وجافكت
ومارنس الروسي وغيرهم

ويجئني مع ذلك ان يذو غير الالمان حذوهم في الحرب المستقبلة . فتكون
قد نهضت المدينة خطوة الى الوراء

وعالمو كونا كانت الحالة على المحاصر ان يجنب عدم الممانى التي لا يبد تدميرها
شي . رخصوا المعابد والمباني والكنائس والمدارس والباحق والمكتبات على شرط
الأن تكون -تحت- بطريقة ما الى ما بعد من ماني الدفاع ويجب على المحصور ان يرفع
على قمة تلك البناية علامة ظاهرة يبرها العدو والماصر . وقد حثت العامة ان نصب
راية بضاء عليها سم الصليب الاحمر فوق المكتبات وراية بضاء على الكنائس
 والمدارس وقد تقدم انه يجب حينئذ الامتناع من استعمال تلك الالية لعاباً حرية
والأفانها تحمره العدو وحق له تدميرها

وقد اجمع الدرسايويون على اتهام الالمان عدم مراعاتهم تلك القواعد الانسانية في
حربهم المستقبلية . وكتب العلامة نازير من الجمع العلمي الدرساوي في مجلة العالمير في
١٥ أكتوبر ١٨٧٠ ان الالمان في حصارهم -ستراسبورج- تركوا المحبون وصروا على دمارهم
على المدينة فامطروها قتال عفرقة واصاحوا الكمية الكثرة رائحة المشهورة ومكتبتها
وه نشتياتها . واعذر الالمان بان ذلك حدث خطأ من فرق المدفعية فرد حجمهم
قالاً ان خرائطهم كانت دقيقة واضحة فلا يجهل هذا الخطا وعليهم فانهم احرقوا عدداً
٤٠ ألف مجلد والذين واربعائة مجلد علي من مكتبتها وقد انتقدت جرائد الالمان
نفسها على هذا الصنيع المهج

ولكن لما وصلوا الى اوارماريس اول قبيلة سفطت كانت بجانب الماتيون
ولم يستقل كنيسة سان سليس وكلية الدوربون وكلية الخنوقه وماوي العيان
واكثر المكتبات فاعترضت الحكومة الدفاع الوطني على هذا العمل فاستجى الالمان

انه يصعب اصابة الرمي على بعد ٧ او ٨ كيلومترات . . .
ولا يخفى ان الامراض قد تنكث في ايام الحصار ويشند الضيق والجوع على النساء
والاطفال والشيخوخ فيضطر القائد المحصور الى اخراجهم من المدينة فيردهم المحاصر على
اعقابهم كي يحملوا المحصورين على التسليم . ويبحث الشراع فيما اذا كان يجوز اتيان مثل
هذا الامر فاجازه بعضهم ومنعه آخرون ولكن الفئة الكبرى ذهبت بمجازه
واما معتمد الدول وقناصلها فيحق لهم البقاء في المدينة المحصورة اذا شاؤوا
ولم الخروج منها عند الحاجة وإنما لا يخفى لهم المداومة على مراسلة حكوماتهم سرا وبواسطة
الرسل الخاصة . كذا فعل بسمارك ١٨٧٠ في حصار باريس مع معتمدي الدول
الذين بقوا فيها ولم يأذن لهم بمخارجه دولهم الا برسائل جلية متوجهة وإنما رخص في
ذلك لمعتمد الولايات المتحدة فقط لغاية سياسية كانت في النفس

﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في حقوق المتحاربين وواجباتهم نحو جنود العدو ورعاياه ﴾

قلنا فيما تقدم بانه قد اجمع الشراع واتفق الراي العام ووافقت جميع الحكومات
المتحدة على وجوب تحديد العداوة الحربية بين قوات الدول المتحاربة وحصر القهر
والضرب بين جيوشها بدون مس ببقية رعاياها المستكنين
وعليهم فانهم قسموا الاعداء الى مقاتلين وغير مقاتلين . فكل محارب امتنع عن
الدفاع او عدل عن القتال عد اسير حرب ووجب حينئذ معاملته بصفته اي
برفق وعناية . واما اذا وقع فرد من رعايا الدولة المعادية بين يدي العدو ويك
سلاح عومل بموجب ما يقتضيه حالة الدفاع وظروف المكان

﴿ في المقاتلين ﴾

المقاتلون هم الجند على اختلاف درجاتهم وطبقاتهم من عامل او محاذ او
احياطي او رديف او غير ذلك من برّي او بحري سواء كان من المتطوعة او
المنظمة او غيرها فان جنود المنظمة يعرف من كينيتها وتربيتها وطرق تدريبها
وشكل البسما ويدخل من ضمن الجنود المنظمة بقية الموظفين فيؤ كوكلاء المؤن

وحافظي المال والنفس والاطباء والمريضين وباعة الماكول والمشروب ولا يحق لاحد منهم حمل السلاح لانهم لا يعدون مقاتلين بالمعنى الوضعي لهذه الكلمة . وانما يجوز اسرهم ويجب تمييزهم بالرعاية ما عدا الاطباء فلا يجوز اسرهم عملاً بموافقة جينيف كما يجي .

❖ الفرق المتطوعة ❖

انشأت هذه الفرق خلافاً شديداً في الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا وخصوصاً المعروفة باسم «الفران تيرور» ورفض بسمارك اعنارهم مقاتلين . ولكن مؤتمر بروكسل قرر في بنه الثاني بانه يحق للمتطوعة المحاربة ومعاملتها عند وقوعها بالاسرتبعاً لقواعد الحرب على شروط اربعة :

- ١ — ان تعترف حكومتهم بهم وترخص لهم حمل السلاح
- ٢ — بوجوب تدريبهم وتنظيمهم تحت رئاسة قائد مسئول عنهم او يتعلق بالاقبل بفائد الجيش العام
- ٣ — يجب ان يكونوا لايسين ألسة خاصة او على الاقل ان يكون لهم علامة ظاهرة ثابتة تعرف من بعيد للعين المجردة
- ٤ — بوجوب حمل السلاح ظاهراً بلا تنكر والا استنار ثم معرفة شرائع الحرب وقواعد العمل بها

❖ النهضة العامة ❖ (الجهاد)

يحدث كثيراً في الحروب ان ينكسر احد الجيشين وينفرط عفه وينتزع شمله فتقتضي الامة المكسورة من زحف العدو على بلادها فتدعو الحكومة حينئذ عامة الشعب وكل قادر على حمل السلاح ان يهب للدفاع عن الوطن واخذ الثار . واختلف المؤننون في شرعية تلك النهضة وهل يمكن معاملة الناهضين تبعاً لقواعد الحرب وهم بلا وازع ولا رادع . ويشهد لنا التاريخ بهضات عديدة من هذا القبيل نكتفي بذكر همزة البروسيايين عام «١٨١٢» لما زحف نابوليون الاول على بلادهم وهمزة الفرنسيين في الحرب السبعينية لما هاجتهم الجنود البروسياينة من كل جانب بعد ان أسروا معظم الجيش الفرنسي وإمبراطوره . فاستصرخت الحكومة الموقنة للشعب الفرنسي ان يهب باجمعه للذب عن الوطن وامرت باخلاء كل بقعة وكل قرية

عد اقترب العدو والسعي بقطع خط رجوعه والاستيلاء على ذخائره وموتونه ومفاجاته ليلًا وغير ذلك . واعتبر المرسوبون هذا العمل شرعيًا وإنما اثارته هذه المسألة بحثًا طويلاً وجدلاً عتيقًا في مؤتمر بروكسل وإراد معتمدو الدول الكبرى ان لا يعد في سلك المقاتلين الا العرق المنطوقة ولكن اصرر معتمدو الدول الثانوية بوجوب الاعتراف بشرعية النهضة العامة

هذا ولم يعد في ايامنا لامثال تلك النهضة اهمية كبرى اذ اصبح كل فرد جندياً واصبحت النهضة نادرة فضلاً عن ان ضررها اكثر من نفعها لعدم الاقدار على تدريبها فتصبح مجلبة للأمراض والابوثة وباعثاً للخوف والاهام

❖ معاملة المتحاربين ابان القتال ❖

لا يخفى ان من الامور الدينية المقررة شرعاً جواز قتل وجرح العدو عند اشداك القتال وتلاحم الجيوش . فاذا كف جندى عن القتال او امتنع عن الدفاع امتنع قتله او جرحه . اذ كل من عجز عن الاضرار لا يجوز ضمه . ولا فرق فيما اذا كان العجز اختيارياً كالتسليم او اضطراراً كزعم السلاح من يده غصباً . فالعدو متى اصبح اعزل حرم مسه .

وعليه فان قتله بعد جرحاً وجرحه بذالة . اذ قد اصبح اسير حرب ولا سهر وجبت رعايته

لا تميز شرائع الحرب المتقدمة لفائد ما ان يعلن عدم اعطائه الامان سواء كان اغاية في النفس او هويلاً او انتقاماً

فاذا حدث ان خالف عدو قواعد الحرب وهناك حرمتها فذبح الاسرى او سكان مدينة افتتحها عنوة حتى للعدوان يلجأ الى المقاتلة بالمثل ولا يخفى ما في هذا العمل من الظلم الفاحش والمظاظة المائلة لانها تنفع بالطبع على الابرياء . والعدالة تنفي بوجوب مجازاة الفاعلين اذا وقعوا في يد العدو ولكن بعد ان يحالوا الى مجالس المحارب لمحاكمتهم افراداً ومجازاة كل بما جنته يده . ولكن لسوء الحظ العادة فوق العدالة . وهي تميز المقاتلة كما تقدم .

❖ في الجواسيس ❖

الجاسوس في الحرب هو الشخص الذي يختلس الوقوف على حالة قوات العدو

سرًا ويسعى متنكرًا لمعرفة مكانه وجميع ما بهم معرفة لا بصالحها إلى عدوه وإما في السلم فهو الباحث في أرض العدو للوقوف على اصناف أسلحته وكيفية استحكاماته وأنواع قلاعوه وعدد حصونه ومقدار ذخائره وغير ذلك . فإذا التفتي القبض عليه في زمن السلم عدله عمله جرمًا فيحال إلى المحاكم العادية لمحاكمته ومجازاته تبعًا لشرائع البلاد وإما إذا وقع في قبضة العدو في أبان الحرب فيحال إلى مجلس حربي وحيلولة عادة الإعدام أما شتقًا أو رميًا بالرصاص ولكن إذا تمكن جندي أو ضابط من خرق مناطق العدو بدون أن يتسكّر وتكن من الوقوف على حركات العدو ثم وقع في قبضته فلا يعدّ جاسوسًا بل أسير حرب وللجاسوسية في الحرب إخصام وأعوان . فالعلامة موتسكيو الشهير وفور وواتل من أكثر إخصامها . بخلاف العلامة سويرل وكالفو وهنر ومارتنس فهم من أنصارها والقائلين بلزومها في الحرب وفردريك الثاني ملك بروسيا كان من أشدّ أعوانها وكثيرًا ما لجأ إليها وكذلك نابليون الأول . ويقول العارفون أن الجاسوسية كانت للبروسيين في الحرب السبعينية أكبر عامل لظفرهم

ورغمًا عن شرعية الجاسوسية فجزاء الجاسوس الإعدام كما تقدم نظرًا لخطارها وسوء عواقبها . ولا فرق فيما إذا كان الجاسوس وطنيًا دفعته غيرة على بلاده إلى اقتحام ذلك الأمر أو مغرورًا بهال . إذ النتيجة واحدة في الأمرين وإنما يشترط لمحاكمة الجاسوس ومجازاته أن يلقى القبض عليه وهو في حال التجسس فإذا فاز بالأبواب سالمًا ثم عاد فسقط يده العدو أعد أسير حرب ولا يجوز أن يضام من أجل عمله السابق . وإما إذا كان الجاسوس من رعايا الدولة التي أسرته عددًا دائمًا لبلاده فيحال حينئذ إلى المجالس العادية لمحاكمته . وجزاء الذي يهرب الجاسوسية تجربة كجزاء العامل فعلًا

ولا يجوز مجازاته إلا بعد محاكمته وإثبات التهمة عليه منعًا لارتكاب الخطأ والذهول ودفعًا للشك والاهام إذ كل عدو في الحرب مبال بالطع إلى كثرة الشك والارتباب

✽ في الجنود الفارة أو المنضمة إلى العدو ✽

قد يتفق أن بعض الجنود يفر من جيشه تخلصًا من عناء الحرب أو هجرة وبعضهم

ينضمون الى جند العدو ويخونون . وهذا العمل بعد بالطبع خيانة تستحق الجزاء الصارم
وإختلف الشرائع فيما اذا كان يحق للمريق الذي لجأ اليه هارب ما ان يعيد من
حيث اتى او يسلمه الى حكومتهم . فبعضهم اوجب ذلك وبعضهم لم يوجب . ومن
الديهي انه لا يحق له تجاوزه الهاربين من صفوف اعدائه لان ذلك التبرار لا يؤثر
الآ بعده وليس له منع ما عادت اليه . وانما يحق له طرده وعدم قبوله ولا بعد ذلك
الطرد خيانة او عقوباً لعدم ارتباط احد الفريقين بعهد ما . والعادة الجارية عدم
تسليم الجود النارة الى العدو ولو الخ في الطلب

﴿ في السعاة وحاملي البريد ﴾

اذا كان السعاة من المجد وكانوا متقلدين سلاحاً ومرتبين اللباس العسكري
وقد عهد اليهم نقل المراسلات خطية كانت او شفهائية الى قوات الجود المعادية
او الى مدينة محصورة او الى الحكومة نفسها فاداً وقولاً بيد العدو وهم قائمون باجراء
مهمتهم يعدون اسراء حرب

ولكن اذا كانوا بخلاف ما تقدم يعاملون بمقتضى الاحوال التي وقعوا فيها في
ايدي العدو . وان لم ياتوا امراً موعداً ولم يستعملوا الخدعة عثوا اسراء حرب والى
اذا عمدوا الى الاستتار او الانكار والحيلة عدوا جواسيس . وكذلك حاملو
البريد اذا وقعوا في يد العدو فهم اسرى ويحق ضبط رسائلهم والوقوف عليها واما
اذا كانوا يحملون رسائل بين المخاربين انفسهم فتقلب صفتهم فلا يجوز حينئذ
مسخهم ولا ضبط رسائلهم اذ يصبحون كحاملي المحاربات السياسية

﴿ في الادلاء ﴾

تختلف معاملة الادلاء باختلاف حالاتهم واجاسمهم فاذا كان الدليل جندياً
من جيش العدو وقد استوطن البلاد وعرف طرفها واختر معارها ومسالكها ثم
وقع في يد العدو فهو اسير حرب ولا تؤثر دلالة شيئاً . ولكن اذا كان الدليل من
ابناء البلاد وهدى العدو الى مسالك وطوبى بعد عملة خيانة فيجازى عملاً بشرائع
بلاده تبعاً للنظامات العسكرية وخصوصاً اذا عمد الى تلك الخيانة رغبة في كسب
درهم او مطمع آخر ادنى اما اذا ثبت انه حمل على ذلك من العدو قهراً فلا يجوز
حينئذ ضربه او مجازاته

❖ في الرواد ❖

الرواد يكونون عادة من الضباط يعهد اليهم استكشاف مواقع العدو ومراقبة حركاته وترتيب قواته فاذا وقعوا في ايدي العدو كانوا اسراء حرب لان غلبهم كان ظاهراً . واذا كانوا من غير المجد عوملوا تبعاً لظروف الحال ولا يجوز عذبهم
جوليس

❖ في راكبي المناطيد (البالون) ❖

صار للمناطيد في اباننا هذه اهمية كبرى مع ان استخدامها كان قديماً فقد استخدمها
الفرس وسابور في معركة فلوريس في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٧٩٢ وفي حصار
مايانس سنة ١٧٩٤ ولكن لم يبحث احد عن الكتب والمؤلفين في شرعية استعمالها
وكيفية معاملة راكبيها الا بعد الحرب السعوية ولا يحصى بانها افادت
الفرسوين كثيراً فان غمماً طار بها وتخلص من باريس وقد طوقها العدو من
كل جانب وسقط في مدينة « تور » حيث اعد الدفاع الوطني الامر الذي اهاج
سمارك فتهدد بمعاملة راكبي المناطيد معاملة الحواسيس طبقاً لشرائع الحرب - ولم
يكس في ذلك العهد فقرن واحدة تنبئ الى المنطاد . . . و يرغب بعض كتبة الالمان
في تأييد دعوى سمارك في هذه القضية فلم يتلخوا اذ ان معظم المشرعين يعدون راكبي
المناطيد كالرواد والسعاة الذين يحرقون صنوف الاعداء عناية بالسهم الرسمية
فينسلفون الجبال والضباب استكشافاً لمواقع العدو وانما اجازوا تصويب المدافع
والسادق على المناطيد والسعي لاسقاطها فاذا افلخوا وجب معاملة راكبيها كاسرى حرب
ومن الغريب ان الشارع بلوتشلي الالماني الشهير ادعى بان النضاء الذي
يكون فوق معسكر جيش هو خاص بذلك الجيش . وقد جعل حدوده من ثلاثة
الاف الى اربعة الاف قدم صعوداً . . . ورد عليه الشارع كاللوف فقال ان مثل
راكبي المناطيد مثل بحارة سفينة تمكنت من خرق ثغر محصور به راكب العدو
فمن يحرق الهواء كمن يحرق الماء . ووافق على قوله مؤتمر بروكسل ولم يسع مندوبو
المابا الا الاعتراف بوجوب معاملة راكبي المناطيد معاملة اسرى حرب

✽ في مراسلي الجرائد ✽

اصبح لمراسلي الجرائد السبارة الذين يراففون الجيوش في الحروب مقام رفيع . وكثيراً ما تكون الصحف اسبق في نشر اخبار الحرب من القواد انفسهم . فان مراسل جريدة التيمس هو اول من بشر الامة الفرنسية بدخول جنودها ظافرة الى تنازاريغ فاعنق مداعسكر . ومكاتب روتر سق الجنرال روترس قائد الجيوش الانكليزية حالاً في الترانسفال في تبشير الامة الانكليزية برفع الحصار عن « مفكين » بعد حصار ستة اشهر . وقد انذت جريدة الدالي مايل وحدها خمسة عشر مراسلاً الى حرب الترانسفال فلم يسلم الا واحد منهم وسقط الباقون اما قتلى او اسرى واما مرضى وكفى بذلك دليلاً على أهمية الصحافة في ايامنا . ورغماً عن ذلك فلم يتقرر في امرهم شيء بعد . واما بحق للفائدة العام قولهم في لحاق جيشه او رفضهم وبحق له ايضاً مراقبة رسائلهم التلغرافية وحجزها اذا كانت مضرة بحركاته

فاذا وقع مراسل في قبضة العدو لا يحق له المطالبة بان يعامل كاسير حرب اذ للعدو حرية التصرف به واما جرت العادة بحسن معاملتهم ورعاية مقامهم

✽ في الاجانب الذين ينفخون في جيش العدو ✽

لا فرق اليوم في كيفية معاملة الجنود الوطنية التي تحارب دولة عدوة لها وبين الجنود والضباط المأجورين الذين ينفخون في صفوف العدو طمعاً بمال او انتصاراً لهم . ويذكر القراء حسن معاملة الانكليز للضباط الفرنسيين فيلوي دي ماريول الذي سقط قتيلاً في حرب الترانسفال بعد ان اضر بالانكليز ضرراً كبيراً وكيف احتفلوا بدفنه واكرموا رمته ما يدل على عدم اهمية هذه المسألة في ايامنا الحاضرة

ولا يخفى بان لا فرق في ما تقدم بين معاملة الرجال والنساء فالجزء واحد لكل الجنسين



الفصل الرابع

في واجبات المتحاربين بعد القتال

على المتحاربين بعد الاعتراك وإجلاء القتال واجبات هامة توجهها الانسانية وفروض مقدسة تدعو اليها المروءة والمدنية نحو من خانهم الدهر وسقطوا في حومة الوغى اما قتلى او جرحى او اسرى

القتلى

قررت عادات الامم المتقدمة ثلاثة واجبات نحو القتلى

الواجب الاول صيانة جثثهم وحرمة ابدانهم فلا يجوز سلب ما عليهم او تنيش جيوبهم بل يجب اعادة كل ما يعثرون عليهم الى ذويهم بواسطة حكوماتهم ولكن لا يحق ما في تنبذ هذا الامر بالدقة من الصعوبة والمعاذير
الواجب الثاني تحقيق شخصية الميت فلا يجوز دفنه الا بعد ان اخذ جميع الاشارات والعلامات المثبتة حقيقة شخصه . وكانوا يبتدون سابقا الى معرفة القتل بواسطة تذكرو وغرة فرقته مع كنية سجله . واما الآن فتسهل معرفته اذ كل جندي يخط في جيبه صفيحة نحاسية قد حفر عليها جميع ما يلزم للهداية اليه فتمى التحقيق عن كل ذلك وجب ارسالها الى الفريق الآخر مع الموجودات التي وجدت عليه

الواجب الثالث دفن القتلى باحترام . وذلك فرض محتموم يعود على الظافر او على الراشح والراكر في ساحة القتال . وكثيرا ما يتفق القواد على هدنة وجيزة ريثما يتمكن كل فريق من دفن قتلاه ونقل جرحاه

ويجب على الاخص اخذ الحيلة والحذر التام من التسرع بدفن القتلى خيفة من ان يكون بينهم جرحى في قيد الحياة . ثم الحرس من عدم نشي الاويشة القتالة او الامراض المعدية وغير ذلك ما هو معروف من قواعد الصحة وحفظ الابدان

❖ في الجرحى والمرضى ❖

لا شيء أولى بالاعتناء وادعى الى الرأفة والحنان من الجرحى او المرضى الذين يستقلون في ساحة القتال دفاعاً عن اشرف بلادهم وذباباً عن وطنهم وهم يعيدون عنة ناوون عن الاهل والخلان . ومن الواجب البديهي ان يعتني كل فريق بجرحاه ومرضاه ولكن قضت الشرائع الدولية على كل فريق من المتحاربين بالاعتناء بجرحى الفريق الآخر ومرضاه كماهم من جند بلا ميزة او استثناء وقد استندوا من عهد ليس قريب مستشفيات نهالة لتلك الغاية . وكان القواد يتعاهدون قديماً قبل تصادم الجيشين على كيفية الاعتناء بجرحى بعضهم بعضاً ويتواتقون على العناية بهم وتريضهم مع حفظ كرامة المرضى والإطباء والجراحين وغيرهم من القائمين بخدومتهم . واما كانت تلك المعاهدات موقفة بجهلها الجدد ويتعذر عليهم اجراء منطوقها ولا يخفى ان عدد الجرحى في الحروب الحاضرة يتكاثر من يوم الى آخر لما اخترعه من الآلات الخاصة للارواح والفدائف الهائلة .

❖ جمعية الصليب الاحمر ❖

النضل في التكر بمحالة الجرحى والاشارة سوحوب استنباط طريقة لسرعة معالجتهم وتريضهم يعود الى رجل سويسري الاصل من اهل البر والاخصان يدعى هنري دبرلين وكان قد تنقد عام ١٨٥٩ ساحات الحرب التي نشبت بين فرنسا والنمسا في شمالي ايطاليا وشاهداهم معاركها المعروفة باسم سولفرينو وكان قد سقط بها اربعون الفا بين جريح وقتيل ونحو ذلك العدد من المرضى وكان قد اخذ على نفسه الاعتناء بمواساة الجرحى ومعالجتهم فشاهد بلواهم نام عينه وسمع أنفهم وغويهم وبكاءهم باذنيه ما تنفطر له القلوب فشر بعد الحرب كتاباً سماه تذكارات سولفرينو شرح فيه ما عاينه ووصف حالة اولئك احسن وصف بما اهلج الهواطف واثار الحاسات الانسانية في عموم الطبقات ومختلف البلدان وشاركه في جهاده الخيري جمعية خيرية سويسرية وكانت الغاية اولاً تأليف جمعيات في كل بلاد لمساعدة جرحى الحروب . ولكن اشار بعض الانمان بوجود تعاهد الدول على صيانة تلك الجمعيات وعدم التعرض لها وغير ذلك مما استلقت أنظار الحكومة السويسرية فدعت في ٦

حريران سنة ١٨٦٤ جميع الحكومات الاوربية والاميركية لعقد مؤتمر دولي في جنيفيا وساعدت فرنسا ذلك المشروع كثيرا فتم انعقاده في ٨ آب ووضعوا مشروعا فرروا فيه كيفية معاملة الجرحى في حومات الوغى وصادق عليه معتمدو الدول الاوربية اجمع ووافقت عليه اخيرا تركيا والجمهورية واليابان وسيام والكونغو وغيرها واضيف الى ذلك المشروع بنود خاصة بالمعارك البحرية لم يتم مصادقة الدول عليها حتى الآن

ولا يسعنا في هذا المختصر الا اقتطاف اهم ما جاء في ذلك المشروع من الامور التي تخص بمعاملة جرحى الحرب

١ = فرروا وجوب حياد المستشفيات وعدم ضررها او مسمها ادا كان فيها مريض او جريح على شرط الا يكون فيها جند ما لاي عذر كان سواء للهموم او الدفاع

٢ = صيانة الاطباء والمرضين والمجود الفالة والكهنة فاذا وقعوا في قصة العدو لا يمكن عدم اسرى حرب ولكم اما يعيشون في احراء وظيفتهم عند العدو واما يرجعون الى معسكرهم محمولين

وليس في ذلك المشروع ذكر للجبهات الاخرى التي ننا لم عادة عند انشباب الحرب لمساعدة الجرحى ولكم في الغالب يحسون بمعاملة الفائمين بها والسكان الذين يعتنون بالجرحى يعفون من ضرائب الحرب وغرائمها

٣ = الاعثناء لجميع الجرحى على السواء بقطع النظر عن ملهم او اجناسهم او مذاهبهم ويحق للفواد اعادة الجرحى الى معسكرهم اذا تعذر عليه تريضهم

٤ = اعادة الجرحى الذين لا يصلحون للحرب بعد شئامهم الى بلادهم

٥ = لا يحق لاحد التعرض لعجلات الجرحى او لقطرها الا اذا كان سيرها مضرا بحركات الجند وترتيب صفوفه فيحق للفائد اجبارها على السير في طريق آخر

وقد اتفقوا تسهيلا لتمييز تلك العربات وعمال تلك المستشفيات على علامة تظهر عن بعد فاختروا العلم السويسري اعترافا بنضل تلك البلاد على هذه الجمعية وهو صليب احمر على علم ايض برفعوه على قمم المستشفيات او على ظهور العربات

والفطارات ويتقن المرصون والمستخدمون على سوا عدم

وقد ابدلت الدولة العثمانية الصليب الاحمر بهلال احمر ابان الحرب الاخيرة مع الروسية وصار الهلال من ذلك العهد علامة مستشفيات الدول الاسلامية وإشار البعض بوجوب اختيار علم آخر جديد ليس فيه اشارة الى ديانة او انهاء الى امة

وانارت هذه المسألة خلافاً شديداً بين الفرنسيين والروسيين في الحرب السبعينية واشتد اللجاج بين سمارك والكونت دي شدودري من اجل كيفية معاملة المجرى وكان كل فريق يلقي الذنب على الفريق الآخر بلا جدوى ولا طائل وأما الدولة الروسية فقد جمعت في كراس صغير جميع التعليمات اللازمة بهذا الشأن ووزعته على جنودها وكلفتهم حفظ قواعد العمل بهوجو

وجملة القول انه مع ما في ذلك المشروع الجليل من الخير والبر والاحسان وما نجم عنه من الفوائد فقد وجدوا فيه بالاخبار نقصاً لاتزال الامم المتقدمة تسعى في سد رحمة بني الانسان

❖ في امري العرب ❖

كان الافدومون في سالف الزمن يعتبرون العدو الذي يقع في قبضة ايديهم اسيراً لانحسب الشرائع الانسانية فكانوا يذبحونهم كالاغنام بلا شفقة ولا حنان كذلك كانت عادة الاشوريين والفينيقيين والمصريين واليهود في حروبهم ولم يكن عملهم محصوراً في الاسرى بل كان يتناول جميع السكان بلا تمييز في الاجناس والاعمار . ولكن لحسن الحظ (كذا) تغلب الطمع على الظافرين فابدلوا القتل بالاسترقاق وهذه اول خطوة خطتها الحرب نحو المدنية والنضل الاكبر فيها عائد الى الرومان لانهم اول من استعبد الاسرى وسخر الشعوب المغلوبة . ثم جعلوا عبودية الاسير خاصة بالدولة وليس بالجندي الآسر او فائز . ولكنهم عادوا في القرون الوسطى الى تلك العادة الوحشية فصاروا يذبحون الاسرى وكثيراً ما كانوا يذبحون سكان المدن وخصوصاً اذا استقبلوا في الدفاع او تبتلوا في القتال وكان للظافر عدم الحق المطلق في التصرف باسير وله الخيار

في قتلوا أو يبيعوا واسترقاقهم ثم لتتسرت عادة القندية فائسها بسببها عدد من القواد وغنموا أموالاً طائلة وأصبحت الحرب تجارة راجحة . ووصل بهم الحد إلى تعيين تعريفات لكل فئة من الأسرى كما يعمل التجار في تقدير اثمان سلهم

وأخيراً بطلت تلك العادة وخطت الحرب خطوة مهمة في هذا الشأن في أوآخر القرن الماضي فاستند المؤرخون قسوة الجبرال بوارت للذبح إلى اسير في يافا وحملوا عليه حملات شديدة رغماً عن اعتذاره بأنه لم يعمل ذلك إلا اضطراراً حجة أنه كان قد امر بتسريع اوائك الأسرى للمرق الأولى فعادوا إلى قتالهم . وأكروا على روسيا أيضاً أرسلها أسرى الفرنسيين عام ١٨١٢ إلى سيبيريا

واختلف علماء هذا الفن قديماً فيما إذا كان يجوز معاملة الأسرى تلك المعاملة الوحشية . فجازها بعضهم وحرما الآخرون . وأما اليوم فقد اجمع الشارع على مناهة عام وهو أن العدو الذي يقع في قبضة عدوه فهو أسير حرب يجوز موقتاً عن مشاركة قومه في القتال فلا يجوز قتله ولا ضعه ولا بيعه ولا استرقاقه

وقد ينفي أن يجلب الأسير على الأسرار تباكاً أو يتعذر عليه حراسته أو غير ذلك فهل يجوز والحالة هذه حرمانه من الأمان وهل يجوز قتله . — تلك مسألة دقيقة أجازها بعض الشارع مثل بلونشلي وهافنر وغيرها وأما كالول وأمثاله فقد حرموا قتل الأسرى محرماتاً تماماً وقالوا أن تعذر على الأسر حراسة أسراه وجب عليه أن يجلي سبيلهم ويطلق سراحهم لأنه إذا كان لا يجوز للقاتل إحراق مدينة أو قرية تعذر عليه حفظها في يد فالأولى أن لا يجوز قتل النفس وهي أعز وأثمن من حجارة مرصوفة وصار للأسرى في الحروب المحاضرة أهمية كبرى نظراً لكثرتهم فقد بلغ عدد أسرى الفرنسيين في الحرب السبعينية ١٦٠ و ١١ ضابطاً و ٨٨٥ و ٢٤٢ جندياً فتأمل .

ويتفق أحياناً أن يقع الملوك والوزراء وغيرهم من كبار المملكة في قبضة العدو فهم حينئذ أسراء حرب . إذ الغاية من الحرب إضعاف العدو بجميع الوسائل المشروعة . ولكن من البديهي أن معاملتهم تكون بمنزلة موجبة للرعاية والإكرام . فلا يعاملون الملوك اليوم كما عامل شركان فرنسي الأول ملك فرنسا . فالألمان أكرموا نابوليون الثالث أكراماً غالياً بعد أسرهم في سيدان . وكذلك فعل

الفرنساويون بالامير عبد القادر الجزائري والروس مع الامير شامل الشركسي حتى بلغ منهم الحد اثنى معاملة ملوك الامم المتوحشة معاملة حسنة كما فعل الفرنسيون في بهانزين ملك البهاومي وملكة مداغسكار بعد ان اشتهر عنهما من الظائع ما اشتهر وقد احسن الانكليز معاملة زعيم الزولوس ولكيهم اساءوا معاملة نيلوليون الاول في جزيرة القديسة هيلانة . بيد انهم اكرموا كرونجه القائد الترانسغالي كثيراً وهو اليوم اسيرهم في تلك الجزيرة

❖ في كيفية معاملة الاسرى ❖

الاسر عند الامم المتقدمة عبارة عن حجز مؤقت يمنع الاسير من مساعدة قومه في القتال او الدفاع ويكون تحت سلطة الحكومة وحمايتها وليس بقبضة الجندي او القائد الذي اسره وللظافر الحق المطلق في حرمانه من حرية الرجوع الى معسكره ولكنه لا يحق له قصاصه او تعذيبه او اهانه او تشويه او حرمانه من الطعام او الشراب باعتبار كونه عدواً وقد وقع اسيراً . واجبات الاسير الرضوخ لنظام الظافر فاذا نرد او عصى حق عاين الجزاء او النصاص فيحال الى مجلس عسكري واذا ارتكب جرماً عومل بموجب ذلك النظام

ولا يجوز الاستيلاء على ائمة الاسرى او سلب ما عليهم من الحلي والدرام فاذا دعت الضرورة الى رعاها من ايديهم وجب اعادتها حين تسريحهم واما الاسلحة فهي بالطبع غنيمة الآسر وانما جرت العادة من قبيل المجاملة رد السيوف الى الضباط فقط

والاسرى يرسلون عادة الى مدينة محصنة او معقل او الى معسكر ويجددون لم محلاً معلوماً لا يتعدونه او يطلقون لم حرية التنزه على شرط الحضور في ساعة معينة لتعدادهم

ويعطى للضباط حرية اكثر مما للانصار . ويجوز احياناً لمن الاسرى خوفاً من الحرب او اذا خالف النظام وانما العدالة تقضي ألا يجتلي مع المحرمين

ويجب معاملة الاسرى بالرفق وعلى الحكومة الاهتمام بهم والعناية بامر معيشتهم تبعاً لشروط مقررة بين المتحاربين فاذا لم يكن ثمة شروط معروفة وجبت معاملتهم من

حيثية المطعم والمشروب معاملة الجنود الظافرة على السواء وتنفى النفقة على الغالب حتى يقع الصلح أو التبادل

يؤذن بعض الاحيان للأسرى بالاشتغال كسباً لمعيشتهم وإنما تلك منة وإحسان من الظافر

والعدالة والشرف العسكري بحرمان إجبار الأسير على مشاطرة بلاده في عمل حربي مهما كان كما انه لا يجوز الاساءة اليه تحميلو على افشاء سرجنته او الافادة عن احوال وطنه

وقد اجازوا تشغيل الأسرى في أشغال عامة على شرط ان لا تكون تلك الاشغال متعبة او مخطرة او محطية مقام الجندية وان لا يكون لها علاقة بالحرب المنتهية .

✽ فرار الأسرى ✽

اذا حاول الأسير الهرب فلا يعد فراره حرماً وإنما محاولته هذه تعرضه الى صرامة شديدة وإحتياطات اخرى شرعية بحق للأسر اتخاذها .

فيجوز اطلاق الرصاص عليه في اثناء فراره على شرط ان يحظر بذلك . ولكن اذا تمكن من النجاة ولحق بمسكنه ثم عاد فوقع اسيراً مرة ثانية فلا يمكن مجازاته لفراره الاول لان الدرمين الأسر كما ذكرنا لا يعد ذنباً بل يعرض الدار الى التشديد والمراقبة بصفة خاصة

اذا حدثت مؤامرة عامة بين الأسرى على الفرار جملة او افراداً وكشف امرهم وقع المتآمرون تحت القصاص والعقاب الشديد حتى انه يجوز الحكم عليهم بالاعدام اذا اقتضت الضرورة ذلك وكان الذنب كبيراً

لا يجوز جعل الأسرى متكافلين فاذا لاذ بعضهم بالفرار فلا يسوغ مقاصدة رفقاته الآخرين كما فعل القائد البروسياني فالكنستن في الحرب السبعينية فانه امر مجبر عشق أماركلما فرأسير من رفاهم

يسرح العدو احياناً أسراه مرخصاً لهم بالعودة الى وطنهم اذا وعدوا وأقسموا بالاستكامة وعدم تجريد السلاح عليه في الحرب المنتهية

فيجوز للأسير عند عودته الى وطنه ان يستقدم في الوظائف الملكية والسياسية مع

الاذن بتعليم الرديف وقمع الثائرين ومجاربة عدو آخر لبلاده اذا لم يكن محالاً للعدو الذي اطلق سراحه .

على الاسير ~~المسرح~~ القيام بوعده فان اخلف به وحث يمينه جازت مجازاته حتى المحكم عليه بالاعدام ولكنهم قلما يصلون الى هذه الصرامة الا لضرورات داعية اذا اطلق سراح اسير ما بعد ان وعد واقسم هل يجب على حكومته احترام يمينه واعفاءه من الخدمة العسكرية ؟ — تلك مسألة منوط امرها بشرائع الملاذ الداخلية فاذا كانت تميز بجدوها الوعد تنعم عليها الفول به والقيام به وجوبه والا حتى لها مجازاة جنديها لمخالفتها شريعة بلاده ولكن يجب رخصاً عن ذلك احترام وعده وقسمه . كذا افنت فئة من المنشعبين . واحسن ما ذكر في هذا الباب ما جاء في تعليمات الولايات المتحدة وذلك انه اذا رفضت حكومة ما قسم جندها وجب عليها ارجاعهم بالحال الى اسرهم فاذا رفض العدو قبولهم فهم راء من يمينهم . ومؤتمر بروكسل يشير على الحكومات بقول يمين جودهم معاً للمشا كل

الاسر بطل بمادة الاسرى ويكون باتفاق خاص يسمى « كارتل » والمبادلة هي اختيارية وانما يجب التصريح في الاتفاق فيما اذا كان يجوز للجود المسرحة العود للخدمة العسكرية

والمبادلة هي ان يدل جندي ما آخر وضابط بضابط وجريح بجريح ومريض بمريض . وهكذا كل على نسبة رتبته ومقامه وحالته . ويجب على كل اسير أن يصدق القول في اعلان رتبته بدون تمويه او تضليل . والضابط يدل عادة بعدد معلوم من الانار بنسبة رتبته ومقامه

وينتهي الاسر اخيراً بانتهاء الحرب وعند الصلح فلا يبقى ثمة الا الاتفاق على شروط التسريح المادية كالغرامة وما أشبهها

هذا وقد كتب المنشعرون قصولاً ضافية في هذا الباب اقتطفنا منها زينة اقوالهم وام آرائهم خوفاً من التطويل الممل وهو لا يهيم الا الذين انقطعوا لدراسة هذا الفن

الفصل الخامس

في غير المقاتلين

قد حرمت حقوق الملل في عصرنا الحاضر ما كان عائدًا الى اواخر القرن الماضي وعليه فقد ميز الشراع في ايامنا هذه بين العدو المحارب وبسموه «عدو عامل» والعدو غير المحارب وهو «عدو غير عامل» فاجمعوا على صيانة السكان غير المقاتلين وعدم التعرض لحريتهم ومعاهدات الدول توجب حرمة اعراض النساء وصيانة الاملاك وعدم التعرض الى المعتقدات الدينية وغالبًا يتمتع المحاربون على ذلك عند اشهار الحرب

ولما اشتهرت الحرب السبعينية أصدر ملك روسيا منشورًا الى الشعب الروساي يقول فيه «اني احارب الجيش الروساي وايس الروسايين فاني اتخدمهم تحت حمايتي يتمتعون بامن تام في جميع ما يحصهم طالما كانوا لا يجاهرون بالعداء نحو الجنود الالمانية»

وساء على تلك القاعدة الاساسية لا يجوز جرح أحد من السكان او تعذيبه او اهانه ولا معاملته بقسوة واستبداد وعلى الاخص خرق حرمة العيال او عرض النساء

ولا يجوز حملهم على قسم بين الطاعة والامانة للعدو الظافر فان احتلاله البلاد انما هو وقتي

ولا يجوز اكرامهم على مشاركة العدو في قتالهم مع اناء وطير ولا يسوغ تجنيدهم او سوقهم قهرًا الى الاسوار وحملهم على الهجوم او الدفاع ولا يجب قسومهم بويلًا باباحة ما عندهم ما يبيد العدو ويأول الخضر بلادهم ولا الى خيانة الاسرار وتفسير اشارات جده فان مثل تلك الخيانات توجب المجازاة عند جميع الحكومات

ولا يجب لعدو قهر أحد من السكان على حراسة مؤنثه وذخائره والدفاع عنها ضد مواطنيه ولا اجبارهم على ركوب السكك الحديدية معًا لجند بلادهم من هدم الخطوط

او تمبيد القطار . ولكن الامان كثيراً ما لجأ الى تلك الوسيلة في اثناء حربهم
الاخيرة . فقد كانت الجنود الالمانية تسوق اعيان المدن الرساوية التي
احتلتها سوقاً فيركونهم في العربات الكائنة في مقدمة القطار رهائن حتى اذا كان
ثمة مكيدة او دسيسة لتمبيد القطار او قلع الخطوط ان يقع البلاء على الرساويين
فقط . وقد اشدد الرساويون كثيراً على هذا العمل وعدوه محالماً لحقوق الملل
مغايراً للعدالة بحجة ان الانقام بهذه الكيفية يقع على الارباب

هذا وانما الحرب في الحرب كما يقال فقد توجب ضرورتها اموراً لا بد منها
اجازتها شرايع الحضارة رغماً عن قساوتها وظلمها كوضع الصرائب على سكان المدن
التي يجنأها العدو والاستيلاء على ما يحتاج اليه المحتلون من الادوات ونحوها وتسخير
الافراد بنقل المؤن والدخار على خيولهم وعربانهم مع ما في تلك الامور من
المشاركة للعدو في محاربة ملاده والتسهيل عليه في سبل النج والاسيلاء غير ان
ذلك العمل لا يعد خيانة لانهم احروا عليه قهراً

ولكن لا يجوز سوفيهم الى ماحات الحرب وتعريضهم لاطار القتال . فاذا
كانت الطرق قد دمرت والمجمر تعطلت بحق للطامر تسخير السكان في اصلاحها
واعادة سائنها ولكن لا بحق له حملهم على فتح سكة جديدة حربية . وجرت العادة
ان يجبر الغالب سكان المدن التي يمر فيها ان يدلوه على الطريق ولا يحق ما لهك
الدلالة من الاهمية هي اشد ضرراً على ملاده ما لو كان الدليل في صفوف الاعداء
ومع ذلك لا يعد عملة خيانة لانه فعل ذلك مكرهاً

ومن الداهية ان الدليل اذا نزع من تلقاء نفسه بدلالة العدو على طرق البلاد
عد عملة خيانة واستحق الجراء

فاذا خان الدليل وضل الطريق عمداً فالعادة ان يحكم عليه بالاعدام نظراً
للاخطار التي يجلبها للعدو وانما يجب قبل الحكم عليه التدقيق والتحقيق فيما اذا كان
تفضيله عمداً او جهلاً

❖ في الرهائن والعصيان ❖

لا يحق للعدو الغالب ان يرغم عن فرداً او افراداً لكي يحمل سكان مدينتهم
على اتيان امر ما . تلك عادة قديمة هجينة قد حرمها المتحدنون

ولكن المملوب مطالب باطاعة الغالب ذلك حق النوي على الضعيف فان عصاه حق عليه الجراء . واختلف الشراع في كيفية معاملة السكان الذين شقوا عصا الطاعة واثاروا الناس على العدو والمحل بلادهم وقد تعذر على مؤتمروكسل حل تلك المسألة الدقيقة ولذا فانهم تركوا لكل قائد حرية العمل تبعاً لظروف المكان والزمان

ومن الديهي ايضاً ان الفائدة الذي يجنل مدينة مكلف بالحرص على سرحركانو وقوانو فاذا افشى ذلك السرفرد من السكان حق لفائدة تجارانه سواء كانت تلك الاباحة عمدًا او جهلاً سهواً او صماً . ولكن الجزاء يكون بقدر الجرم على ان يكون ذلك بعد عما كتمو قانونياً

الفصل السادس

حقوق المعارب في ارض العدو

ذكرنا فيما تقدم ان العاية الاولى من الحرب اثبات ساطة النوي على الضعيف لايها تنهي باعتراف المملوب بضعفه واصباعه صاغراً لشروط الغالب . فكل عمل يؤدي الى تلك العاية كان حلالاً جائراً والعكس بالعكس . وعلى هذا المبدأ قسم الشراع الاعمال الحربية الى « ضروية » و « غير ضرورية » فالاعمال الضرورية هي التي تمكن العدو من اضعاف عدو باسرع ما يمكن والغير الضرورية هي التي تطيل زمن الحرب وويلاتها بلا فائدة تذكر ولا نتيجة تحمد

وذكرنا ايضاً ان الحرب في ايامنا لا توجب اعدام جد العدو بأسره وهدم بيتيه وتخريب املاكه فخرمان المدوم من الافتتال والاعتراك ومنعو من الانتفاع بامواله وذخائره تكفي للوصول الى تلك الغاية

والقوات الحربية لا تقتصر على القوات العسكرية بل وهي تتناول القوات الاخرى الناتجة من اسباب الثروة كالعقارات والاملاك وواردات البلاد ولكن لابد للوصول اليها من احتلال البلاد او فتحها وهذا مدار بحثنا في هذا الفصل

﴿ في طبيعة الاحتلال ﴾

كان للغالب المحتل من قديم الزمن الى اواخر القرن الثامن عشر حرية العمل ومطلق الصرف في ارض عدوه وقد وافق الشراع والميلابيون على ذلك ولكنهم يزلوا في ايماننا بين الاحتلال الموقت والامتلاك الدائم ، فاذا كان الاحتلال مؤقتاً حق للحتل الاتيان بما ياول الى انتهاء الحرب ولكنه لا يبقى له قلب الهيئة الحاكمة بأسرها وان ساغ له منع تلك الهيئة من الانصياع لاوامر الحكومة الشرعية المغلوبة ، مع ترك الادارة على ما كانت عليه قديماً ولا اكتفاء بالاستفادة من احتلاله العسكري الا اذا كانت تلك الهيئة معاكسة له فيبقى له تشكيل حكومة مؤقتة لخدمة مصالحه اثناء الاحتلال . اما اذا كانت غاية المحتل ضم البلاد الى ملاده فيبقى له قلب الهيئة الحاكمة ونائب حكومة اخرى تجري الاحكام باسم الفاتح الغالب . كما فعل الروسويانيون عند احتلالهم الازسور واللورين . ولكن مادامت الحرب قائمة فذلك الاحتلال لا يبدؤ شرعياً قانونياً . وسواء كان الاحتلال دائماً او مؤقتاً فللمحتل ان يأتمر على صيانة جنده لانه اصبحت مسئولة عن الاشخاص والجماعات التي وقعت تحت سيطرته . والمادة في مثل هذه الحال ان يصدر الغالب منشوراً يعلن فيه حدود الارض المحتلة واجبات كل فرقة . كذا فعل الالمان في الحرب السبعينية فوضعوا الاحكام العرفية في كل بلد احتلوه

﴿ في شرائع البلاد بعد الاحتلال ﴾

تبقى الشرائع المدنية جارية مجراها في البلدان التي احتلها العدو الا اذا كانت مقاومة لمصلحه وهو نادر . لان الشرائع تكون في الغالب خاصة بالافراد وليس بالحكومات ونفس على ذلك انتمايين والظلمات الخاصة بالبلديات وقد جرت عادة المتغلبين ان يتركوا الاحكام الشرعية جارية مجراها الا اذا كانت مضرة بهم كاحكام الفرقة العسكرية فانه يبقى لهم حق منع الاشخاص القادرين على القتال من الانضمام الى جنده

واصدر الامبراطور غليوم في الحرب السبعينية منشوراً في ١٥ ديسمبر حرم فيه على سكان المقاطعات التي احتلها الجنود البروسيانة اللحق بالجنش الفرنسي والاضام تحت اوائه وقرر عقوبة كل مخالف مجزأ املاكه ونفيه عشر سنوات من بلاده .

اما المحافظة على القوانين الجزائية فانها اشد لزوماً من جميع الشرائع والنظامات لان المنشردين واللصوص وقطاع الطرق يغتصبون فرص الحرب للتعدي والسلب فيجب والحالة هذه السهر والصرامة في الجزاء عنة ومثالاً طيقاً لشرائع البلاد الاولى الا اذا كان التعدي واقعاً على جنود المحتلين فيجازون حينئذ طبقاً لشرائعهم

❖ في ادارة العدلية بعد الاحتلال ❖

اذا كان الاحتلال مؤقتاً لا يجرى للمحتل توقيف الاحكام العدلية او تغييرها بل يجب عليه صيانة حقوقها وإطلاق الحرية لها لان الغاءها لا يجرى الى الغالب نفعاً ولهذا السبب عينوا ليس من مصلحة القضاء الوطنيين اثاره الاحقاد ومعاكسة المحتلين . ولكن باسم من تجري تلك الاحكام ؟ - باسم سلطة الحكومة الشرعية الاصلية وقد ابادها العدو باحتلاله ؟ - ام باسم الغالب وسلطته جبرية غير شرعية ؟ - تلك مسألة سببت اخلافاً شديداً في الحرب السبعينية بين الالمان وقضاة الرسوبين . لان الالمان رفضوا بادى . ذي بدء الاعتراف بالحكومة الجمهورية فافترحوا على مدينة « ناسي » ان يصدروا احكامهم باسم نابوليون الثالث وكانت الامة الفرنسية قد خلعتة . فرفض القضاء اقتراحهم فطلب اليهم ان يرضوا باسم السلطة الالمانية العليا المحتلة الانزاس والورين وكانت غايتهم تحويل احتلالهم الفهري الى احتلال شرعي فرفضوا ايضاً . فاقر القضاء اخيراً بالاجماع في جلسة عامة على توقيف الاحكام وأقبلوا المجالس وحذا حذوهم قضاة مدينة « لان » و « فرسابل »

هذا واذا اقتربت جنود الدولة المحتلة ذنباً نحو السكان سينقلوا الى المجالس العسكرية وحوكموا طبقاً لشرائع بلادهم الجزائية

واما اذا اقتربت بعض السكان ذنباً فتختلف طرق محاكمتهم باختلاف المحتلين . فالفرنساويون يسوقونهم الى مجالسهم العسكرية ويحاكمونهم كالجنود الفرنسية . واما الالمان فانهم يضعون الاحكام العرفية في كل بلد احتلوه . وما ادراك ما الاحكام العرفية قال ولكنتون القائد الاسكليزي الشهير « ليست الاحكام العرفية الا ارادة القائد العام (كذا) »

❖ في الموظفين والادارات ❖

الاحتلال يعرض الموظفين المحليين الى امور صعبة دقيقة لانهم مطالبون من جهة

باتباع أوامر رؤسائهم وحكومتهم المغلوبة ومن جهة أخرى بمراعاة الغالب الفاتح . وإنما عليهم في كل حال توصيل اطاعة حكومتهم الأصلية وترك وظائفهم إذا صدرت إليهم الأوامر بذلك . كما فعلت النمسا لما زحمت الجيود الروسية على مقاطعة بوهيميا في حرب سنة ١٨٦٦ فانها امرت جميع موظفيها على الاختلاف طقائهم حتى اثار الشحنة بترك وظائفهم وإخلاء البلاد . وقد انتقد بعض الشراخ على هذا الامر .

ولكنهم يميزون عادة بين الموظفين السياسيين والموظفين الاداريين فالعمال السياسيون كالولاء وإسماهم يتدحسون امام العدو ويحلقون البلاد

وأما بقية الموظفين كالشيوخ وإعضاء المجالس البلدية وعمال الجمارك وإسماهم فيكنهم الغناء في وظائفهم رغماً عن الاحتلال مع تقديم مصلحة الوطن على كل شيء .

ولما دخل البروسايون البلاد الفرنسية في الحرب السبعينية اندلوا الولاية بغيرهم من الالمان وطلب حاكم فرساليا الالمانى من المامورين الفرنسيين البقاء في وظائفهم فرفضوا وردوه خائفاً ففرم كلاً منهم بدفع ٢٠٠ فرك وزج اثنين منهم في السجن . . . كذا .

❖ في الصحافة ❖

الصحافة في الحرب من اشد الاخطار على النواد نظراً لتسرعها في نشر الاخبار والحركات التي يجب ان تبقى مكتوبة . وعليه جرت عادة القواد الذين يرغبون في اخفاء حركاتهم ان يمنعوهم عن الجرائد من مرافقتهم . وقد يمنعون صدور الجرائد المحلية ايضاً . ولا يخفى بان الانكليز من اشد الاقوام رغبة في اطلاق الحرية للصحافة ومع ذلك فهم اشد الناس تضيقاً عليها في زمن الحرب . وعليه يحق للقائد اذا احتل مدينة او مقاطعة ان يقيد حرية الجرائد او يضعها تحت المراقبة او يلغها اذا شاء كما نقضوا ارادته وظروف الحال . على انهم كثيراً ما يتخذونها وسيلة لخداع العدو . . .



الفصل السابع

في اموال العدو الثابتة والمنقولة

الحرب تحول الظافر حق الاستيلاء على جميع ما يقع قبضته من اموال العدو من ثابت ومنقول ولكن الشراع يوزل بين تلك الاموال فاجمع ما يدها بان للظافر حق الاستيلاء على حصون العدو وقلاعهم وتكنائهم وان له مطلق التصرف بها ان شاء استخدمها لنفسه وان منع بها وان شاء دمرها اذا اقتضت ظروف الحرب هدمها على شرط ان يكون للجند صفة المحاربين كما قدم وان يصدر الفائد المأمور خطأ بالهدم والدمير واما الابنية السلمية التي لم تن للحرب كمعاهد العلم وصروح الادب والمستشفيات والمعابد والكنائس والمناصب والمكاتب والكنائس وغير ذلك فلا يحق للظافر هدمها ولا تشويهها بل يجب عليه صيانتها والحرص عليها وانما يحق له تحويرها اذا اقتضت الظروف الى تكسرات او الى مستشفيات او مستودعات المؤن والذخيرة وقد قل العلامة فائق « من اهم واجبات الظافر صيانة المعاهد في شرف الانسانية وزينة المدينة وهدمها لا يزيد العدو قوة وانما يجعله معدوداً من اعداء البشرية »

ولما دخل البروسيايون بارس بعد سقوط ناولبون الاول عام ١٨١٥ ارادوا هدم عامود فنوم الخماسي الذي كان قد نصبه ناولبون بعد ظفر عليهم في معركة باما المشهورة وسكب من مدافعهم فعارضهم القائد ولكنكون الانكليزي في هذا العمل ثم حاولوا هدم الجسر المعروف باسم تلك الموقعة ايضاً فانفذ ولكنكون جسداً يحرسون حوار الجسر المذكور اما فرانسوا يوسف امبراطور النمسا فانتم من ناولبون (صهر) بمحقق والمائة وذلك ان ناولبون كان قد شاد في مدينة ميلان بايطاليا قبة نصر تنش عليها رسماً يمثل امبراطور النمسا فرسوا يوسف خاضعاً للشروط التسليم التي اشترطها عليه فلما استقال ناولبون في فونابلو مكرهاً امر الامبراطور فرسوا يوسف ان يقش نجاه ذلك الرسم استقالة ناولبون المذكورة . . .

ولما دخلت الجيود الفرنسية والانكليزية (سكين) عاصمة الصين سنة ١٨٦٠ اضرموا النار في قصر الامبراطور الصيني رغماً عن الخوف والمعاهدات ومن الغريب ان بعض الصحافيين لا يزالون يلغون على الدول في الحرب المنتهية

في الصين الآن بوجوب هدم قصر الامبراطور وتدمير جميع المعابد والابنية المقدسة
عرة للصينيين وانقاماً من التوكسر
وبعبارة اخرى يطلبون مقابلة الهمة باعمال ههجة اخرى وما العرق اذا بينها
وبين المدنية ؟

هذا وقد حرمت حقوق الدول ائتلاف محتويات المكاتب وخزائن المتاحف لان
ائلافها ليس من ضروريات الحرب على ان يبعها لا يجوز ولو قبل باستعمال ثمنها
للحرب لان ذلك مخالف لمبادئ المدنية والعمران . وانما اجاز بعض الشراح الاستيلاء
على بعض مجاميع المتاحف او المكاتب غنيمية وشعاراً للغلبة والظفر . وانما الاكثرية
معاكسة لهذا المبدأ

وكان سوتبارت قد نفل عام ١٧٩٤ بعد انتصاره المشهورة في ايطاليا بعض ما
وجن في متاحفها من الرسوم الجميلة والتماثيل القديمة والقوش النادرة والآنية البديعة
ماذواً بانفاق خطي وقعه كل من البابا والدوق دي بارم وفيسيا . فلما دخلت
جود الدول المتحالفة باريس سنة ١٨١٥ بعد سقوط نابليون اقترح اللورد كاسترلاغ
معتمد ائكتن رد تلك التحف والرسوم الى متاحفها فاحتج الوزير تاليران بان تلك
التحف اصبحت ملكاً الامة الرساوية بانفاق معلوم . فلم يعبأ باحتجاجه بل هجمت
جنود الدول المتحالفة على متحف الوفري في باريس واخرجوا منه تلك التحف عنوة واقتداراً
واما الالمان في الحرب السبعينية فقد كانوا شديدي المحافظة والسهر على المتاحف
التي وقعت بايديهم في فرساليا وسان جرمان ومعمل سفر . حتى ان الدرس بشارك
كان قد التمس من سين البيت الذي اقاموا في فرساليا ان تبعه ساعة بسيطة كانت
في غرفة اشتغالو تذكراً له ورضي الثمن الذي تبرعه فابت عليه ذلك . واخيراً
استولى عن تلك الساعة عنوة وترك بدله صرق من الدراهم تزيد عن ثمنها اضعافاً فعمل
كعبة الفرنسيس عليه حملة شديدة لا يزال صداها يرن في الآذان هذه الايام ولقبوه من
اجل ذلك بسارق الساعات

❖ في الغارات ❖

اجمع الشراع وانتفتت الحكومات بان للغالب حق الانتفاع بابنية العدو المغلوب
وغاراته على ان لا يحنى له امتلاكها

وللظافر ايضاً حق الاستيلاء على واردات الدولة وصادراتها والانتفاع بمداخلها
فيجوز له كراء مزارعها وإحراجها وجميع ما يخص بها والانتفاع من غاباتها وقطع
أشجارها استخداماً لأخشابها في بناء الاستحكامات وفتح الطرق إذا اقتضت الحركات
الحربية الدفاع . ولكن قطع تلك الأشجار يجب أن يكون تبعاً للظواهر الموضوعه
والقواعد المسنونه للإحراج

✽ في المنقولات ✽

من البدهي أن للظافر حق امتلاك جميع منقولات العدو التي تستخدم للحرب
كالأسلحة والخيول والذخائر وعربات النقل والمؤن وما أشبه ذلك
والقاعدة المرعية عند الدول أن تلك الغنائم هي للدولة وليست لأفراد الجند
الذين يفتسبونها . فإن القائد العام يعطي بدلها لكل غنم مبلغاً معلوماً من المال . . .
كذا فعل الألمان في الحرب السبعينية

✽ في السكك الحديدية ✽

للسكك الحديدية في الحروب المحاصرة أهمية كبرى لأنها أصبحت ركناً قوياً للدول
فاذا عرف القواد استخدامهما كانت أكبر مساعد لهم على الظفر نظراً لسهولة نقل
الجيش وجمع الذخائر والمؤن وغير ذلك مما تحتاج إليه الجيوش في حركاتهم الحربية .
ولكن أهميتها هذه جعلتها عرضة لطوارئ الحرب وتضاربها . وأصبح ثم القواد الأول
عند زحفهم على بلاد العدو الاستيلاء على السكك الحديدية وحجز جميع مهماتها ومعداتها
من عجلات وإرنال وقواطر فيستخدمونها لحاجاتهم ويحرمون العدو من فوائدها
فيزيدونه أرباباً وقهراً . وقد حجز الألمان في الحرب السبعينية جميع السكك
الحديدية الفرنسية التي وقعت في قبضتهم وتولوا إدارة سيرها فأوجب ذلك جدلاً
طويلاً في شرعية ذلك الحجز ونتائجها . ولكن لما كانت السكك الحديدية من أكبر
العوامل في الحرب أصبح حجزها والحالة هذه شرعياً وإنما تختلف نتائجها باختلاف
البلدان وتبعاً لإدارتها فالسكك الحديدية في ألمانيا وبلجيكا مثلاً خاصة بالحكومة
وأما في إنكلترا فإنها لشركات تجارية تحت مراقبة الحكومة وبعضها في فرنسا خاص
بالحكومة وبعضها للشركات . فاذا كانت تلك السكك خاصة بالحكومات حق
للظافر حجزها وتولي إدارتها والانتفاع منها ومن أجورها ايضاً طالما هو محتل أرض

العدو ولكن لا يحق له بيع شيء من مهماتها ومعداتها لانه ليس مالكاً ونقطة الخلاف بين الشارع في—هل يجوز للظافر استهلاك تلك المهمات والمعدات وإرسالها الى بلاده او لا ؟ فبعضهم من اجاز ذلك لان تلك المهمات حربية وبعضهم لم يجزه بدعوى ان الغاية الاولى منها تجارية وليست حربية فيحق للظافر الاستفادة منها واستخدامها طالما كانت الحرب منتشرة فاذا وقع السلم وجب عليه ارجاعها لاصحابها . وقد وافق على هذا التول جميع حقوق الملل

واذا كانت السكك ملكاً لشركات خاصة حتى للغالب الاستيلاء عليها . منعا للعدو من استخدامها وجاز له تولي سهرها ومراقبة ادارتها . فاذا وقع السلم وجب عليه ارجاعها لاصحابها بجميع معداتها . ولكنهم اختلفوا فيما اذا كان يجب عليه التعويض على الشركات المذكورة ما لحقها من الخسائر

ولما حجز الالمان في الحرب السبعينية جميع السكك الدنساوية بلا استثناء عرفوا حركات الجيش الدنساوي وضعفوا اركانها . ثم تولوا ادارتها ووعدوا الشركات بانهم يقتضون حساباً مضبوطاً يدفعونه عند نهاية الحرب لكل شركة نصيبها وهكذا كان . فقد اضيف على معاهدة السلم بند بوجب انتخاب مفوض مختلط لتصفية حسابات الشركات المذكورة

❖ في البريد والتلغراف والتلفون ❖

من البديهي ان للظافر متى احتل ارض العدو حق الاستيلاء على جميع طرق مواصلاته البرية والبحرية واستخدامه لنفسه وحرمان عدوه منها . وفي يومنا الحاضر عند كل دولة متمدة غرف خاصة منظمة لكيفية شؤون ادارة البريد والتلغراف والتلفون نظراً لنوائدها وكثرة منافعها في سرعة نقل الاوامر والاخبار

وخلاصة الكلام ان حكمها في الحرب كحكم السكك الحديدية اي يحق للظافر الانتفاع بها واستخدامها او قطعها اذا شاء . وليس له حق استهلاكها فاذا وقع السلم وجب عليه ارجاعها بدون ان يكون مطالباً باصلاحها اذا كانت متعطلة

❖ في عوائد الدولة وضرائبها وديونها ❖

من الامثال الدارجة عند الافرنج « عصب الحرب المال » والدولة بالطبع اشد حاجة اليه في زمن الحرب منها في زمن السلم وعلى هذا المبدأ حق للظافر بداهة

الاستيلاء على اموال العدو باجمعها سواء كانت خاصة بجنده او مودعة في صناديقه ومصارفهم . وانما لا يحق له مس راس المال الخاص بالافراد والشركات الموجودة ولا في صناديق الاقتصاد والمعاشات والعجزة وغير ذلك . وانما يصعب في الحرب التمييز بين تلك الاموال

والاستيلاء على تلك الاموال لا يكفي احياناً لاضعاف العدو . ولذلك فانهم اجازوا للغالب الاشتماع بدخيل العدو وجمع ضرائبه وصرفها لادارة البلاد الذي احتلها ويجب ان تكون كيفية تحصيل تلك الضرائب تبعاً لقانون البلاد المسنون . فان غلب الموظفون عن وظائفهم تولى الظافر بالطبع ادارة تحصيلها كما يشاء .
واما اذا كان للدولة المغلوبة ديون مستحقة فيحق للظافر الاستيلاء عليها ايضاً والانتفاع بها وانما لا يسوغ له تحصيل الديون الغير المستحقة . كما انه لا يجوز للدولة المغلوبة الرجوع على السكان بعد السلم واجارهم على دفع الضرائب والديون التي اقتضاها الظافر منهم في ابان احتلاله بلادهم . وهنا موضوع مباحثة طويلة بين الشراعي في هذه المسألة اكتفينا بما تقدم خوفاً من ملل القراء

الفصل الثامن

في حقوق وواجبات المتحاربين وعقارات الافراد

كان القدماء في سالف الزمن يعتقدون ان الغاية من الحرب محو العدو وملاشاة وان الاستيلاء على ما هو خاص به واستملاك عقاراته من الحقوق البدئية الطبيعية مجببة ان كل ما اختص بالمغلوب هو غنيمته الغالب . وظلت تلك العادة متبعة الى العصر الحديث . ومن الغريب ان بعض مشاهير الشراعي كفانتل ومارتنس وكروسبوس قد وافقوا على هذا البداء وذهبوا الى انه يحق للغالب الاستيلاء على ماشاء من اموال العدو سواء كان خاصاً به او بحكومته حتى اذا جاء الجيل التاسع عشر بتمدينه فنقض تلك العادة العممية وقرر ان الحرب انما تكون بين الحكومات وليست بين الافراد . والقنال يجب ان يحرص بين الجنود والجيوش وحرملوا مس

ما يختص بالافراد الذين لو قوا على الحياد لما امنوا من غوائل الحرب واضرارها
اذ يكفيهم منها فهد دولتهم وزحف العدو على بلادهم

* صيانة العقارات الخاصة بالافراد *

حرم الشارع من اموال الافراد وعقاراتهم لانها ليست من قوات العدو .
وعليه فقد وضعوها تحت حماية حقوق الممل العامة وجاءت التعليمات الاميركانية
ومؤتمر بروكسل ومنشورا كسفورد مطاباً لذلك المبدأ . وكان بوبارت يصدر
في حروبه اوامر صارمة الى جنوده برعاية هذه الفاعل . وكذا فعل البروسيان في
الحرب السبعينية ولكن لا يسعنا الا استلالت انظار القراء الى الفرق العظيم بين العلم
بذلك المبدأ والعمل به اذ يتعذر وقد يستحيل اتباعه بالدقة التامة والا فكيف
يتسنى للقواد الزحف بجنودهم الجحارة بدون ان يدوسوا المزروعات او يجسوا في
الحقول والبقاع ؟ وكيف يمكنهم القتال هجومياً كان او دفاعاً بدون اطلاق المدافع او
بدون اصابة القرى والساكن وغير ذلك مما لا بد منه ولذا اضاموا الى تلك الفاعل
ذلاً مؤاده : ان مبدء صيانة العقارات يكون مرعياً اذا لم يكن خرقه ضرورياً
لحاجيات الحرب . وبعبارة اخرى حرماً ما ليس بضروري لحركات الجند وامنيته
واباحوا ما هو لازم للظفر والظهر

* نظام العقارات *

لا يحق للغالب اذا احتل بلاد العدو ان يغير شيئاً من نظام العقارات او من
املاك الافراد . فلا يجوز له حرقها ولا استملاكها حتى ولا استغلالها او استنغارها .
وقد اجمع الشارع على ذلك المبدأ . وضافوا اليه ان من مصلحة المحتل صيانة تلك
الاملاك من طبع جنوده . وثانياً لان من واجبات الجند الامتناع عن الاتيان بامرلا فائقة
له منه . فضلاً عن ان حسن تصرفه يساعد على اخضاع السكان واستسلامهم له . وعليه
لا يجوز حرق المساكن او المزارع او الانبار والاهراء او ائتلاف المغروسات او
هدم الطرق او الاقنية او الابنية الا اذا كانت كما ذكرنا لازمة للحركات الحربية .
وانما يجوز للعدو مثلاً ائتلاف الغلال والمحاصيل ليعرم عدوه من الانتفاع بها اذا تعذر
عليه نقلها ولكن لا يجوز له قطع الاشجار كالزيتون او الكرم لان ذلك يضر بالسكان
سنوات عديدة بدون فائدة للفاعل

ومبدأ هذه الصيانة يجب ان يكون مرعياً في الاملاك والعقارات الخاصة بملك او رئيس الدولة المعادية واما راتبة المخصص له من الدولة فتحكم بحكم اموالها تبعاً لما ذكرنا

* المنقولات *

حكم المنقولات بحكم العقارات تماماً فكل ما كان ضرورياً للحرب وحركاتها جاز حجره او الاستيلاء عليه وما عدا ذلك عدّ شراً ونهباً وقد ذكرنا بان المنقولات والمهمات الخاصة بالافراد او الشركات اذا كانت تنفذ المحتل لنفل مهاوتو كالكسك الحديدية وغيرها جاز له حجرها والانتفاع بها على شرط ردها لاصحابها بعد عقد السلم .
اما الاسلحة فمما كانت للغروب او للنقص يجوز حجرها ولو كانت خاصة بالافراد لانها تعد من وسائل القتال ولذا يجب على المحاجر ردها او التعويض على اصحابها بعد نهاية الحرب .

* السخرة *

السخرة هي ما يفرضه الظافر على السكان الذين احتل بلادهم من احضار ما هو لازم له من اي نوع كان . وكانت العادة جارية قديماً حتى في اواخر القرن السادس عشر بان يختطف الجنود عبوة واقتداراً ما يحتاجون اليه من غذاء ومشروب ولا يخفى بان ذلك العمل اقرب الى النهب مما الى السخرة .

والوزير الفرنسي لوفوي الشهير هو اول من الف ادارة منتظمة لهيئة لوازم الجيش من المؤونة وقد حسنت جميع الدول المتقدمة تلك الادارات في ايامنا . ولكن مهما بلغ من انتظامها فلا بد من السخرة وهي تكون اما في ارض العدو او في ارض الحاملين على السواء والفرق اما يكون بدفع قيم ما يأخذونه من الخزينة وكثيراً ما لجأ نapoléon الاول الى السخرة نظراً لكثرة حروب ووفرة جنوده . ومع ذلك فهي لا تعد شيئاً بالنسبة الى عدد الجيوش التي يمكن سوقها في هذه الايام . وعلى الاخص لسهولة انتقالها وسرعة حشدتها في اماكن مختلفة ونقط متباعدة . ولهذا الام باب يستحيل تجهيز كل ما يلزم لتلك الالوف لا بل لتلك الملايين من المؤونة والزيادة . فالسخرة اذاً لا بد منها على كل حال والحاجة اليها تهرها وعاملها القوة وتعد مع ذلك شرعية في انقوائين الملكية

والاحكام العسكرية .

وعليه يحق للعدو اذا احتل بلدًا ان يستخر سكانه في ما هو في حاجة اليه من منزل وملبوس ومفروش وما كول ومشروب واجارهم على ايواء خيولهم وحيواناتهم ومهاتهم وتقدم العلف لهم والنور والوقود .

ويحق له تسخير عربات النقل والحيوانات مع ساقنتها وكذلك المراكب او السفن التجارية الماخزة في الانهار والبحيرات وتسخير الطواحين والافران وجميع المعدات التي يحتاج اليها لترميم الجسور واصلاح الطرق او الآلات المتعطلة . وتقدم جميع احتياجات المرضى والجرحى من الادوية والضادات والاجهزة وغير ذلك مما يطول ابراده .

ولكن لا يحق للغالب اجبار المغلوب على تقديم معدات القتال او الذخائر اما اذا وجدت فيحق له حجزها ولكنه لا يستطيع تسخير السكان في صنعها اذ بعد ذلك العمل اجبارًا لهم على مشاطرة العدو في قتالهم .

والعادة ان تكون السخرة بواسطة ضباط محصوين لتلك المهمة فيطلبون كل ما يحتاجون اليه من مشايخ البلدان او من رؤساء بلدياتها بعد ابراز امر القائد خطيًا بذلك .

والمبدأ الرئيسي في ذلك ان المستخر مطالب بدفع قيم او اجور ما يستخره ولكن فلما يرخص العدو والغالب لتلك القاعدة وحكم الاجاسب المتوطنين كحكم الوطنيين الاصليين فليس لهم حق الامتياز شيء او طلب تعويض خاص لهم .

✽ الضرائب المالية ✽

تنقسم هذه الضرائب الى جزية وغرامة . فالعدو المحتل يحق له تغريم السكان كلهم او بعضهم بمال معين اذا أصيب من جنك ما هامة . والجالس الحرية تحدد مقدار ذلك المال ويجب ان يكون على قدر الجرم وان لا يلحق الارياء . وقد شكاه الفرنسيون كثيرًا من الالمان في الحرب السبعينية لانهم لم يكتفوا بجعل المدينة كلها مسئولة عن عمل فرد من سكانها بل كانوا يجعلون الناحية كلها مسئولة بعمل ذلك الفرد ويغرمونها . فان مدينة شانيلون الصغيرة غرمت بدفع مليون فراك — فقط لا غير — تعويضًا عن هدم جسر دمرته الجنود الفرنسية قبل رحيلها عنها . وغرموا

مدينة اخرى بعشرة ملايين فرنك من اجل تدمير سكة حديدية . وطلبوا اربعين الف فرنك تعويضاً عن قطع سلك برقي . وتنافر احد الجنود الروسية في مدينة « اورليان » مع احد سكانها فغرموا المدينة بدفع ستماية الف فرنك .

اما الغرامة الحربية فانها عادة قديمة جداً وهي عبارة عن ضريبة نقدية يفرضها الغالب على سكان البلد الذي قد احتله . وقد حاول الشراعي تفسير تلك الضريبة فسامها بعضهم تعويضاً للجنود ينعمهم من السلب والتهب . ولا يخفى ما في هذا التفسير من المخالفة لمبدأ مدينة الحرب لان النهب والسلب محرمان في هذه الايام عند الامم المتقدمة .

وفسرهما آخرون بان الغاية منها تعويض اكلاف الحرب على الغالب . وهذا التفسير مخالف ايضاً لمبدأ آخر وهو ان الحرب تكون بين الحكومات وليست بين الافراد . وكما لا يخفى للغالب اجبار السكان على الانتظام بحشو سدأ لما تنقص منه فلا يجوز له تكليفهم دفع ضريبة مالية مساعدة له على زيادة قهرهم والآن فالخاط بين السكان والحكومات هو خاط في المسئوليات . فضلاً عن ان الاحتلال لا يكون نهائياً واذا وقع السلم لا يرضى الظافراحياناً باسقاط ما استولى عليه من الغرامة الحربية الاصلية .

يبرهن على ذلك بما جرى للفرسويين في حربهم السميانية . فقد رفض الالمان اسقاط شيء ما غرموه لسكان المقاطعات التي احتلتها الجنود الروسية من اصل الخمس المليارات الغرامة الفارمة التي اقترحها بسمارك على الحكومة الفرنسية . ومع ذلك فقد غرم البروسيون مقاطعة السين السفلى بدفع ٢٤ مليوناً ومدينة « روان » وحدها غرمت بدفع ستة ملايين وخمسماية الف فرنك واجبرت على دفعها في اثناء خمسة ايام . وغرمت باريس حين تماسيها بعد حصارها بدفع ما بقي مليون فرنك . والمقاطعات المحتلة بتسعة وثلاثين مليوناً وبلغ مجموع السخرة ثلاثماية وسبعة وعشرين مليوناً فضلاً عن الخمس المليارات . فتأمل

التعديت الغير المشروعة على الاملاك الخاصة

كانت العادة جارية الى اوائل القرن المصمر ان يبيع الناسد المجنوده نهب المدينة المحصورة وسلبيها . مكافأة لهم وتنشيطاً لهم . ووافق على تلك العادة بعض

ارباب الاقلام وفئة من الشراع ولكنهم حرموه في هذا القرن تحريماً شديداً . قال بلونشلي « ان حجب الذهب لا تكفي لاختفاء همجية ذلك العمل الوحشي لان تحميس الجنود حتى يعملوا اعمال قطاع الطرق مغايرة للشرف العسكري . فضلاً عن انه مخالف للقاعدة الحرية المدنية — الافراد ليسوا بحاربين — وعليه لا يجوز ضرهم او اذيتهم » فالذهب محرم اذاً حتى ولو كان من قبيل الفصاص او المبادلة او من اجل اي عذر كان .

والفرنسيون يتهمون الالمان بانهم خالفوا تلك القاعدة في الحرب الاخيرة وقد جرى التحقيق على تلك الشكاية بامر من وزارة الداخلية فوجدوا مبلغ ما نهىل يوازي نحو مائتين وستة واربعين مليوناً من الفرنكات . وصادق بعض المؤرخين الالمان على هذا العمل وسألوا قادتهم بالسنة حداد . وانتقد الكتبة كثيراً على الجنود الفرنسية والانكليزية لتههم في الحرب الصينية عام ١٨٦٠ القصر الصيني واحراقه بعد ان سلبوا جميع محتوياته .

❖ الغنائم ❖

الغنيمة ما كان خاصاً بالجنود من الاسلحة والالوية والخيول وغير ذلك فيجوز لكل جندي الاستيلاء عليها غنيمة . ولكن لا يجوز مس الخيل والنقود الخاصة بالجنود كما انه لا يسوغ مس ما هو خاص بالافراد . وللقائد العام الاختيار فيما اذا كان يترك تلك الغنائم للجنود او يعوضها عليهم بمبلغ من المال . وقد اصبحت تلك العادة قاعدة عمومية عند الدول المتقدمة واجمع الشراع عليها .

❖ التعويضات ❖

اذا اصاب بعض السكان بشيء ما تقدم ذكره : من ضريبة او سخر او غرامة فهل يحق لهم طلب التعويض ومن يكون ؟ -- يجب التمييز اولاً بين تلك الخسائر فاذا وقعت في الحرب بسبب هجوم او دفاع او اطلاق مدافع فلا يحق لهم طلب التعويض من احد الفريقين — لان الحرب هي من القوات الغالبة وشبيهة بالافات السماوية كالطغيان وسقوط الصاعقة . ولكن لو فرضنا وحق لهم طلب التعويض فمن يكون ؟ امن الدولة الغالبة او من الدولة المغلوبة ؟ لا يكون من الدولة الغالبة لانها ليست مسئولة عما خربت مدافعها وقنابلها وزحف جنودها الا اذا خالفت في سيرها

قاعدة من بعض قواعد الحرب المرعية فانها تكون مسئولة لدى الدولة المعادية والدول الاخرى . ولكن لا تكون مسئولة عن شيء تجاه الافراد . واما الدولة المغلوبة فلا يتعم عليها شرعاً التعويض عما وقع على رعاياها من اضرار الحرب لانها تعد ذلك من القوات القاهرة . واما فعلاً فقد جرت العادة ان تسعف بعض الدول رعاياها الذين اصيبوا برزايا الحرب شفقةً وحناناً عليهم فقط . كما فعلت فرنسا في الحرب السبعينية وكذلك فعلت مصر بعد الحوادث العراقية . اما اذا وقع الضرر على بعض السكان من دولهم في سبيل التحصين او الدفاع في الحرب فبالطبع يحق للمحاسرين طلب التعويض من حكومتهم لنظامهم الخاص بهم .

وحكم التعويض على السفرة حكم ما تقدم ولكن العادة ايضاً ان الدولة تضع ضريبة على المقاطعات التي سلمت من اضرار الحرب اسعافاً للذين رزئوا بويلاتها . والعادة ايضاً ان يكون ذلك الاسعاف عاماً يقطع النظر عن رعية المزدوئين واجناسهم وانما تلك عادة وليست بقاعدة .

❖ في اللصوص وسلاية الجنود ❖

بعض الناس يلحفون الجيوش في الحروب فيغتصبون الفرصة للسلب والنهب ويطوفون مواقع القتال والعراك فينهون المجرى او الموتى . فاولئك هم اللصوص وسلاية الجنود وجراؤهم القتل بلا سؤال او جواب لان عملهم بعد من الاجرام العسكرية الفظيعة . . . اهـ

❖ الفصل التاسع ❖

❖ العلاقات والمخبرات بين المتعارين ❖

ذكرنا فيما تقدم ان الحرب متى شجرت قطعت العلاقات بين الدول المتحاربة وكذلك الجيوش متى زحفت ونهيات الصنوف للقتال وجب قطع العلاقات والمخبرات بين النواد وجنود الاعداء . ولا سهل التمسس وهانت الخيانة فتضغف ثمة الجنود بنوادها ويكون ذلك باعثاً على اخلال النظام ودليلاً على ضعف القائد العام . ولكن لا ينبغي بان الضرورة كثيراً ما تقضي بالمخارة بين النواد لتسوية شؤون

لا يمكن تسويتها إلا برضى الفريقين . فكل اتفاق يتبنون عليه واجب عليهم وعلى حكوماتهم العمل به والقيام بشروطه وصدق وإخلاص نية . وهما يمكن من مركز الفائدة العام عند حكومتهم فانه عند العدو حر في حركاته وحشد الجنود التي هي تحت قيادته . وقد حدث ان بعض الحكومات اعترضت على عهود بعض قواتها تخلفاً ما رضى به وانفقوا عليه .

ومعور تلك الممارات والمفاوضات - واسمها بالفرنسية (Cartel) (كارتل) تكون اما من اجل مبادلة الاسرى . او في جوازات التسريح والتأمين او الهدنات والتسليم

❖ رسل الحرب ❖

يختارون المتقاتلون لخاراتهم في حروبهم رسلاً خاصة فينتخبون من بين الضباط اشدهم دهاء واكثرهم اقداماً واوسعهم خبرة فيحملونهم الرسائل والخبايرات ويعهدون اليهم سلماً الى العدو فعليهم اجتناب صغوفه الى الفائدة الاكبر بتقديمهم مطلب او موبق وجندي آخر رافعاً لواءاً ابيض . فادا جهل الطريق او اللغة اصطحب معه دليلأ او ترجماناً . ومع هذا فالقواد غير محبوبين على قبول رسل العدو بل هم مخبرون في قبولهم اوردهم . ولما يجب عليهم حينئذ اخطارهم عند خفارة الجيش او مقدمتهم بعدم امكان قبولهم واعطاء الاوامر اللازمة لارجاعهم الى معسكرهم - المين وقد يتفق ان يمان احد الفريقين الى عدوه عدم قبول رسل من لدنه الى مدة محدودة حرصاً منه على بعض حركاته او غير ذلك . فكل رسول يتجهج بعد ذلك على خرق صغوف الاعداء بعد معارناً . ولكن لا يجب ان يكون ذلك المنع طويلاً والاً فالنتيجة على الفائدة عظيمة

ويتفق احياناً ان يتنقوا الرسائل ناهية للفائدة العام عن حركاته او كسباً للوقت فاذا وقعت الشبهة في ذلك حق للفائدة رفض الرسول او امساكه والاحتفاظ عليه . واذا تقدم رسول والمركة في احتدام والقتال في اشتداد والظفر يرفرف بين الفريقين جاز للقائد الظافر رفض الرسول واذا قبله حق له الاحتفاظ به الى ما بعد نهاية المعركة وليس عليه كف القتال وإيقاف الرحف والهجوم حين مشاهدة علم الرسول والاً اصبح الظفر عرضة للخطر كل حين

وقد انفتحت الدول وقررت جميع الشرائع من قديم الزمن ان رسول الحرب

مصون بجرم مسه أو ضعه أو اهانتة أو اسره أو جرحه أو قتله . ويجرم مس من كان بمعينو . فكل من يقدم على شيء من ذلك عدّه عملاً جرمياً عظيماً مخالفاً للشرف والقوانين الحربية واستحق الجزاء . وإنما يشترط أن لا يعد ذلك العمل جرمًا إلا إذا وقع عمداً . فإذا جرح الرسول أو قتل وهو خائن صفوف الاعداء حين اشتباہ القتال فلا يحق لباعثه الشكوى أو اقامة الحجة لان ما اصابه قد يكون بالصدفة ومتى اتّم الرسول رسالته اعيد الى مقدمة جيشه مع العوطات اللازمة لعوده سالماً ومنعه من الوقوف على حركات العدو وقواته . فاذا كان قد اطلع على شيء من ذلك احتفظ عليه الى ما بعد نهاية المعركة

وإذا كانت حقوق الدول قد منحت رسول الحرب حق الصيانة والامانة فقد حرمت عليه تعدي ذلك الحق أو اتخاذ تلك الرسالة حجة للتجسس . فاذا ثبت انه استخدم الرأية البيضاء وسيلة للوقوف على حركات جيش العدو أو قوته عدّه جاسوساً وعودل معاملة الجاسوس . ولكن لا بدّ قبل مجازاته من التصريح وإعمال الفكره وإثبات ذلك الجرم اثباتاً يتناظرًا لما للرأية البيضاء في الحرب من الاهمية وحقوق الحرمة والصيانة ويجب ايضاً اخطار العدو بامر تلك التهمة .

✽ اجازات التامين والتسريح والحماية ✽

إذا اقتضت حالة الجند وحاجة البلاد حرية المرور في بعض حدود البلاد أو فيما بين خطوط الجنود فالنقطة العسكرية تسمح الاجازة اللازمة في هذا الشأن . وهي تنقسم الى اجازتين احدهما تعطى للاشخاص ونسبى اجازة تسريح والاخرى الامتعة والبضائع ونسبى اجازة تأمين أو ترخيص

فاجازة التسريح لا تعطى حق المرور الا لما قلنا . فلا يجوز لاحد استخدامها أو الانتفاع بها بخلاف اجازة التامين . واجازة التسريح تعطى لمن كان عليه صفة سياسية وأحياناً لمراسلي الجرائد أو لغيرهم اذا شاء القائد العام وله وحده الحق في المنع أو المنح . اما اجازة الحماية (sauvegarde) فهي اجازة خاصة تمنح لمعاهد العلم والادب والديانة كالمدارس والمتاحف والكنائس والاديرة حماية لها من غوائل الحرب وتعطى أحياناً للطاحن والافران وغير ذلك مما يحتاج اليه الجند أو السكان . وهذه الحماية تنقسم الى قسمين « حماية مينة » وهي اجازة خطية بسيطة تسلم لاطالها . و « اجازة حية » وهي خطية ايضاً ولكن تعطى لحاملها حق حراسة ابنيته بحماية خاصة مستلحة .

القسم الرابع

❖ الحرب البحرية ❖

الحرب البحرية اشد هولاً واطح مجالاً من الحرب البرية وتكون اما نأراق الاساطيل او اغراق الدواع او تدمير الحصون او تخريب الثغور او هدم الثكنات والمستودعات واحتلال الشواطىء او غير ذلك من ائلاف تخارة العدو . وخلاصة القول انها الحاق الضرر والدمار بجميع ما هو خاص بالعدو بحراً والدفاع عما هو خاص به

ولا خلاف بين القواعد الموضوعه للحرب البرية والبحرية ولكن بالظرالى التباين بين البر والبحر صعب الطمع تطبيقها كلها في المكائين على الماء فتنتج من هذا التباين العديد قواعد خاصة بالحرب البحرية تختلف عن قواعد الحرب البرية سواء كانت لاحقة بالدول المتخارئة او خاصة بالدول الحايكة وللحياد في هذا الباب شأن هام امر دنالة قسماً خاصاً سيجي ذكره

❖ الفصل الاول ❖

❖ مساحة الحرب ❖

الحروب البحرية ساحاتها البحور الشاسعة او المياه الخاصة بالدول المتخارئة ولا يجوز ان تقع في مياه الدول الحايكة او الترع او البرازخ والانهار المتنى على حياها كترعة السويس مثلاً فان الدول متفقة في ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨ على حياها مع بقاء البحر الاحمر حرّاً . ومن الانهر المتنى على حياها الكونغو والنيجر والدانوب الى حدود الابواب الحديدية . ولكل دولة الحق لابل من الواجب عليها

منع كل اقتتال في مياهها ولو اضطرت في ذلك الى استخدام القوة . فاذا وقع عداء رغماً عنها حق لها طلب الاعتذار من الدولة المتعدية وعليها الرضوخ . وفي التاريخ امثلة كثيرة على ذلك

* الطرق المحللة والمحرمة هجوماً او دفاعاً *

كل ما ذكرناه في الحرب البرية من الطرق المحللة والمحرمة ينطبق على الحرب البحرية كل الانطباق . وقد ابنا ايضاً ان الاتفاق الدولي الذي عقد في بترسبورج في ١١ دسمبر سنة ١٨٦٨ اوجب منع القذائف المنفجرة التي تزن اقل من اربعة ارام ويشل هذا المنع ايضاً الحروب البحرية ولكن ما يستعملونه اليوم في الحروب من آلات التدمير والهلاك لما نقشه رلة الابدان رعباً وهولاً . فان نسافة (طوربيلاً) تكفي لاغراق اكبر دارعة بما فيها من الاموال والرجال في بضع دقائق . وقد كان من السهل قديماً انفاذ التوتية اذا غاصت سفنهم في لجج الماء اما اليوم فينعذر وقد يستحيل انفاذهم لسرعة الفرق وشدة هول معدات القتال لان قرائح مخترعي هذه الايام منجها الى المباراة في ابتداء آلات الهلاك ماسرع ما يكون من الزمان . فاذا كانت الشعائر الانسانية تاتي استخدام تلك الطرق الهائلة فحق الملل نبيها نعباً للقاعدة الاساسية وهي ان الغاية من الحرب اتلاف قوة العدو . والخدعة في الحرب البحرية جائنة جوازها في الحرب البرية على شرط الا تكون بطريق الغدر او على غير ما يقتضيه الشرف العسكري . فمن الغدر مثلاً الهجوم على العدو برياة مزورة ولكنهم اجازوا رفع الراية المزورة او المستعارة للفرار من وجه العدو خوفاً منه . وعلى هذا فاستعمال هذه الراية يكون محللاً او محرماً تبعاً لكيفية استعمالها

اذا لجأ ربان سفينة الى تلك الخدعة واحتمل برفع الراية المزورة على سارية بقصد الهجوم على العدو فهل يجوز لعدوه استعمال تلك الخدعة ؟ - كلاً . لانها خدعة غير مشروعة ومخالفة للشرف العسكري ومنافية لمقام الامم المتقدمة . وقد اجمع الشارع ايضاً على تحريم اطلاق القنابل على سفينة معادية اذا انزلت علمها لان انزاله اشارة على الخضوع والتسليم

ولا يخفى ما لحصار المواني والثغور التجارية من الاهمية وسنفرد للكلام فيه فصلاً خاصاً . على اننا نكتفي بان اطلاق القنابل على الثغور البحرية والشككات والحصون

والمضايق وغير ذلك ما يعدونه من طرق الدفاع جائز ولكن لا يجوز على ثغر تجاري لا حصون تحمي ولا مدافع تصونه فهو بمثابة مدينة مفتوحة لا يجوز حصارها أو تدميرها وجميع أمراء البحر الذين خالفوا هذه القاعدة عرضوا أنفسهم لانتقاد الأمم المتحدة وأخصهم الأميرال نلسون الأنكليزي لأنه فاجأ كوتنهاجن عاصمة الدانمرك باسطولوه عام ١٨٠١ وأطلق عليها قنابله لكي يعبر العماره الدانمركية التي كانت راسية هناك على التسليم

❖ الاسلاك البرقية البحرية ❖

واختلف الشراح في جواز اتلاف الاسلاك البرقية البحرية . على ان الاتفاق الدولي المبرم في تاريخ ١٩ مارس ١٨٨٤ بين ست وعشرين حكومة يقول بوجود حماية الاسلاك البحرية في زمن السلم . ولكن لا يشر الى حمايتها في زمن الحرب . وبحت اسنادي العلامة رينو الشهير في جميع وجوه هذه المسألة وفي انواع ضررها للعلاقات الدولية الحربية فقطع في الامور الآتية :

١ يجوز قطع الاسلاك البرقية اذا كانت تصل نقطتين خاصتين بدولة واحدة معادية كالسلك الذي يصل مثلاً سيبيريا بايطاليا او كورسيكا بفرنسا . وهذا القطع جائز سواء كانت الاسلاك في عرض البحار او في مياه العدو

٢ يحق لكل دولة قطع الاسلاك البرقية التي تتصل ببلاد عدوها كالاسلاك الموصلة بين فرنسا وبريطانيا

٣ اذا كان بين احد المحاربين وبلاد محايدة اسلاك فالحارب الذي ينتهي عنه السلك حر في قطعه او ابتائوه عملاً بالعادة السياسية كل سيد في ارضه . اما المحارب الآخر فلا يجوز له مسه لان العلاقات بين المحارب والمحايد من الامور المجائز على شرطين . الاول ان المحايد لا يحق له مراسلة ثغر محصور الا اذا كان يتدبر في ارض دولة محايدة وينتهي في ثغر محصور . فمن البديهي انه يحق للمحاصر قطع ذلك السلك ومنع كل صلة معه . وله ايضاً ان يمنع المراكب من العبور او ابصال الرسائل . والشرط الثاني انه لا يجوز للمحايد نقل الرسائل من احد المحاربين وبشرط في حرية المواصلات البرقية بين المحاربين والمحايد ان لا يكون بها اشارة الى الحركات الحربية . ولكن لا يحق ما في هذا الشرط من الصعوبة والدقة اذ من

الامور السهلة انفاذ الرسائل السياسية بشكل الرسائل السريطة وقد يكون فيها اتفاق او ائتار او استطلاع لحركات العدو فاذا اشبه بذلك جاز قطع السلك
٢ اذا كانت الاسلاك بين دولتين محابدين فلا يحق لاحد قطعه باي وجه كان . اه

﴿ اسر السفن وتدميرها ﴾

لكل محارب الحق في اسر سفن عدوه او تدميرها سواء كانت حرية او تجارية والاسنيلاه عليها بجميع ما تحوي من الاموال والرجال او الاسلحة والذخائر . وكذلك المراكب الاجنبية التي يدناجرها العدو لخدمته ويستثنى من ذلك السفن الناقلة لرسل الحرب او المستخدمة لمبادلة الاسرى او لطلب هدنة وانما يشترط عليها الاتفل من الاسلحة والذخائر الا مدفعا صغيرا لاعطاء الاشارات والعلامات اللازمة

وقد اصيف على اتفاق جنينا الشروط الآتية ١ - عدم جواز اسر المأمورين الروحيين والاطباء والمرضين واعادة مالم من الآلات الجراحية والتضميد اذا كانت ملكا لهم وانما عليهم القاء على تلك السفن قياما بواجبات منهم مع حق العود الى بلادهم عند الفراغ منها

٢ لجميع اصحاب الزوارق والقوارب الذين يعرضون انفسهم في امان المعركة لنشل الغرقى والجرحى ونقلهم الى المراكب المخصصة للمستشفيات حق المحابدين سواء كانت تلك السفن خاصة بالعدوا والمحابدين

٣ جميع السفن المخصصة للمستشفيات تخضع لشرائع الحرب ويجوز اسرها وحق استملاكها على شرط عدم تغيير صفتها في زمن الحرب . اما السفن الاخرى المخصصة بالمحابدين او بشركات خيرية نعد محايدة ويجب صيانتها ولكن آكل من المحاربين حق المراقبة والتنشيش عليها

٤ كل مركب تجاري اذا كان غير ناقل سوى الجرحى او المرضى لة حق المحادلاي امة كانت

٥ جميع الغرقى والجرحى الذين نجوا لا يمكن استخدامهم في الحرب المتشنة

٦ يجب على تلك السفن رفع راية الصليب الاحمر بجانب الراية الوطنية

ووضع تلك الاشارة على اذرة جميع اطباؤها ومريضها وبجارتها ومستقدميها تمييزاً
لم عن المحاربين

❖ الفصل الثاني ❖

❖ في اموال الافراد المعايدين ❖

ذكرنا فيما تقدم ان لكل محارب الحق في اسر مراكب العدو الحربية وتدميرها
والاستيلاء على ما فيها . ولا فرق كانت تلك المراكب خاصة بالعدو او مأجورة
لخدمته في تلك الحرب

فهل يجوز للمحارب اسر اموال الافراد للعدو . واذا جاز له ذلك فكيف يكون
شأنه وما هو نصيب بحارة تلك السفن والاموال المشحونة ؟ تلك مسألة من اهم
مسائل هذا العصر الدوائية وقد طال جدال الشراخ والسياسيين فيها نظراً
لخطارتها ولانها تمس مصالح الدول الكبرى سياسة واقتصاداً وخصوصاً الدولة
البريطانية العظمى . لان تجارتها كما لا يخفى من صادر ووارد انما تنقل على البحار
ويقدرون قيمتها بنحو العشرين ملياراً في السنة . فضلاً عن مساسها بحقوق الدول
الحايكة من بعض الوجوه كما سترى في القياسات الفرضية الآتية . فالسفن المذكورة
اما ان يكون ما تحمله خاصاً بالعدو او بالمحايدين او بعضه هؤلاء وبعضه لاولئك .
وقد تكون هذه السفن ملكاً للمحايدين تحمل اموالاً للمحايدين وقد يكون فيها بضاعة
حربية مهربة وربما كل ما فيها او بعضه خاصاً بالعدو او غير ذلك

ولما كان للحيايد والمحايدين اهمية كبرى فخرجت البحث في هذا الشأن الى النصل
الذي افردناه لذلك ونكتفي الآن بالبحث عن سفن العدو التجارية اذا كانت ناقله
اموالاً للافراد التابعين له .

❖ في العادة الدولية ❖

للدول عادة قديمة وهي قاعدة متبعة عند العموم تقول لكل محارب الحق في اسر
مراكب العدو التجارية وحجز ما عليها من البضاعة الخاصة به بعد القيام ببعض
المعاملات الرسمية . وقد حاولت بعض الدول ابطال تلك العادة يوم اتفقت في

قرارها المعروف بقرار باريس (١٦ افريل ١٨٥٦) على إلغاء القرصانية ايضاً . فافر على ذلك الاتفاق احدى واربعون دولة او مدينة حرة الا الولايات المتحدة واسبانيا والمكسيك فانها رفضته . وسبب رفض الولايات المتحدة انها اشترطت في قرارها ابطال اسر بضائع الافراد التابعين للعدو ابطلاً تاماً ومنع التفتيش . وجنهما في ذلك ان الدول التي عدد مراكبها التجارية كثير وقوتها البحرية ضعيفة تصبح بإلغاء القرصانية عرضة للدول البحرية القوية اذ تحرم نفسها من الاستعانة بالفرسان . فاعلنت حينئذ دول روسيا وإيطاليا وبروسيا وفرنسا استعدادها لقبول شرط الولايات المتحدة فحاللتهم انكلتة فاحبط سعيهم جميعاً وفسد ذلك المشروع فوفقت المسألة عند هذا الحد وظلت تلك العادة مريعة

* اسر الافراد *

يجوز للمحارب اسر ضباط سفن الدول التجارية ومجارتها اذا كانوا من تبعة العدو وله ان يحجز عليهم في مدينة يجنارها هو . فاذا كان فيهم اناس من تبعة دولة اخرى يسامون الى قناصلهم وهؤلاء يتولون امر اعادتهم الى اوطانهم . واما الذين ليسو من ضباط السفينة ولا من مجارتها كالمسافرين مثلاً فلا يجوز اسرهم او حجزهم ولو كانوا من رعية العدو الا اذا كانوا عاملين في جيشه او اسطول . ولا يجزى ان اسر ضباط سفن العدو التجارية وعساكرها وسيلة من اهم الوسائل الفاضية باضعاف قوة العدو . وهي لا تختلف مبدئياً عن العادة في الحرب البرية . فقد ذكرنا في ذلك القسم انه لا يجوز للزاحف على بلاد العدو اسر احد من رجالها الاشداء طالما كانوا مستكينين تخلصاً من مشقة حراستهم ودفعاً لا كلاف نفلهم وتغذيتهم . اما اذا رغبوا في اللحاق بجيش العدو والانضمام اليه فللزاحف حينئذ الحق في منعهم وصددهم خوفاً من زيادة قوة العدو . كذلك في الحرب البحرية فان لكل فريق من الاعداء ان يقصد الطرق المؤدية الى اضعاف خصمه وعلى هذا المبدأ اباحوا اسر ضباط سفن العدو التجارية ومجارتها لانهم لو اطلقوا سيولهم لاسرعوا الى الانخراط في اسطول العدو . ولا يجزى بان الاساطيل تجمع بمجارتها من نوبة المراكب التجارية والنوتي لا يمكن اسبداؤه او الاستعاضة عنه بمواه من عامة الناس . لان مهنته تقتضي المزاولة الطويلة والممارسة الصعبة لاكتساب الخبرة في ركوب البحار . ولما كان عدد البحارة في جميع

البلدان محدوداً فكل نوتي يؤسر يعد بالطبع نقصاً في قوة العدو . ففي عام (١٧٥٥) اسر الانكليز المراكب الفرنسية التي كانت تصطاد سمك المورينا (Morue) فحرمت فرنسا بتلك الوسيلة من خدمة اثني عشر الف وقي دفعة واحدة . . . ولكن انكلترا خالفت في عملها هذا حيثئذ الحقوق الدولية لان الاسر وقع قبل اعلان الحرب رسمياً . . .

❖ في الاشياء والاموال ❖

اذا التقت سفينة تجارية لاحد افراد العدو باحدى سفن الفريق الآخر الحربية . فهل تعد تلك السفينة معادية ؟ . — تلك مسألة يختلف اعتبار الدول فيها باختلاف قوانينها وشرائعها . فالشرايع الفرنسية مثلاً تعتبر صفة المالك وصفة الراية المرفوعة معاً . ومحاكمها المختصة بالنظر في الضائغ والمكاسب تعتبر تابعة صاحب السفينة حداثاً طبيعياً لحياذ تلك السفينة او عدايتها . ولا عبء في محل اقامته . وتعتبر رفع الراية التي تحمي السفينة من الامور الثانوية . اذ لكل دولة شروط خاصة تجوز بها رفع الاعلام على المراكب التجارية .

اذا باع فرد من نعمة العدو مركبة الى آخر من نعمة دولة محايدة ووقع ذلك البيع في ابان الحرب عداً البيع في اعتبار العدو الاسر ملغى لا يعمل به . الا اذا وقع قبل اشهار الحرب وثبت وقوعه بالاوراق والصكوك المؤيدة لذلك هذا هو مختصر الشرايع الفرنسية لهذا الشأن وهي على العموم صريحة بسيطة خلافاً للشرايع الانكليزية والابيرية فانها ملزمة بمهمة تقبل التأويل والتفسير فامسكنا عن ابرادها او تلخيصها خوفاً من ملل القراء .

❖ في الامور المستثناة ❖

وامسئنت الدول المتعددة بعض السفن من الاسر او الحجر اما شفقة على الضعفاء او صيانة للعلم والمدنية واليك السفن المستثناة
أ — مراكب الصيد — فلا يجوز اسرها ولا الحجر عليها اذا كانت خاصة بصيد الاسماك على الشواطئ رحمة باصحابها ومن يتبعهم لئلا يجرموا من كسب معاشهم فضلاً عن ان صيد الاسماك لا يعد قوة ولا ضعفاً بالعدو . وهذا الاستثناء شامل للصيادين ولكل ما هو خاص بهم من مؤونة او زاد او شباك او اسماك . وذهب بعض الشرايع

بان ذلك لا يتناول المراكب الكبيرة التي يصطادون بها الحيتان والفقمات والمورينا وغيرها لانهم يعدون ذلك تجارة وصناعة فضلاً عما يجارتها من الاهمية الكبرى . ولا حاجة الى القول بان ذلك الاستثناء انما يشترط فيه ان لا تكون لتلك السفن علاقة بمركات الاعداء .

٢ - البعثات العلمية - جميع المراكب الموقوفة للاسفار العلمية او للابحاث الاكتشافية تستثنى ايضاً من الحجر والاسر . تلك عادة مرعية عند جميع الدول المتقدمة منذ اواخر القرن الماضي

استدراك - اختلف الشراخ في المراكب التي تلقىها الامواح والاعصارا والزواج على شاطئ العدو او التي تدفعها الى اللجوء الى احد مرافقه فيما اذا كان يجوز اسرها والعادة المتبعة عند الدول متباينة فبعضهم من يأسرونها والبعض الآخر يفرجون عنها تبعاً للظروف والحاسات . . .

٣ - المراكب المتخولة الى مستشفيات - ذكرنا شروطها والبنود الاضافية على اتفاق جنيفيا في ما مر فلنراجع

٤ - السفن التي تنقل البريد والرسائل - لم يتم بعد اتفاق الدول على استثناءها ولكن ذلك امر غير بعيد لما اصبحت للبريد من الاهمية الآن

٥ - البضائع المشحونة - من الامور المقررة ان البضائع المشحونة على السفن تستعير تابعة لتلك السفن ولا تقبل الشرائع الفرنسية لهذه القاعة استثناء . ولكن من هو صاحب تلك البضاعة هل هو الشاحن او المشحونة له . والعادة ان ترسل البضائع مضمونة على حساب المشحونة له فهو اذا صاحبها الا اذا كان ثمة اتفاق آخر مشروط . فالشرائع الفرنسية تحتزم ذلك الاتفاق وتعمل به كما انها تقبل الدعوى بان البضائع المنقولة على مركب عدو هي عدوة ايضاً وتكلف صاحبها اقامة البرهان على حيادها

ومن المبادئ الاساسية ايضاً عند اقامة الدعوى ان يكون الاسر مدافعاً امام المحاكم المختصة للفنائم فلا يطلب منه البرهان على شرعية اسره . لان الظن غالب بعداء السفينة المأسورة كما ثبت لديه من التحقيقات والمعابنة عند وقوع الاسر . وهناك ايضاً ظن غالب بان المشحونات هي بضاعة عدائية . واختلفت الدول في كيفية اقامة

البرهان وإنابة الادلة والاثباتات فاكتفينا بالإشارة إليها خوفاً من الإطالة .
تنبيه . ومن اراد زيادة الايضاح في ذلك فعليه بمطالعة تأليف العلامة دي بوك
استاذ علم الحقوق في كلية بوردو فقد وضع هذه المسألة مجلداً خاصاً وهو من افضل
ما كتب في هذا الموضوع وقد اقتطفنا هذا الفصل منه

❖ الفصل الثالث ❖

❖ في القرصان ولصوص البحر ❖

القرصان كلمة معربة عن الايطالية (Corasre) وبماخوذة من (Corsa) اي
المسابقة والمطاردة ولا اعرف لها مرادفاً في العربية . والقرصان هم البحارة الذين
يتطوعون في جند البحر لدولة من الدول اما للقتال معها او للدفاع عنها . ولا بد
من التمييز بين القرصان ولصوص البحر لان الفرق عظيم بين الفريقين في
حقوق الدول

ذكرنا في الحرب البرية شرعية انخراط الافراد في الجندية وجواز مشاطرتهم
الجنود العاملين في القتال . وقد اجازوا في الحرب البحرية ايضاً تطوع البحارة
واصحاب المراكب الخاصة بالافراد او التابعة للدولة المعادية والانخراط في مجريتها
الحربية وبعدهم معاوين شرعيين بنفويض من ملك البلاد او رئيسها الاكبر
ليعملوا باذنه ويحاربوا بامرهم ويقاتلوا باسمه . وليسوا افراداً يقاتلون لانفسهم كيفما
شاؤوا بل هم مفيدون بشرائع الحرب ومكفونون بحفظ قوانينها ومع ذلك فان بين
القرصان وبحارة السفن الحربية فرقاً عظيماً . لان القرصان يقتتلون وتبعة قتالهم على
انفسهم لا ينالون على ما يكادونه من الاخطار والانتعاب غير ما تصل اليه ايديهم من
الغنائم والاسلاب التي يغصبونها من العدو . اما بحارة السفن الحربية فعلى خلاف
ذلك . ونعتبر القرصانية في حقوق الدول شرعية مع ما ينجم عنها من المظالم الفادحة
والعديبات المخالفة لقواعد الحرب . وما ذلك الا لانها تطابق القواعد الحربية
الاساسية التي تجيز لكل مقاتل الحق الضرر بمخصو بكل وسيلة تصل اليها يد

❖ لمحة في تاريخ القرصانية ❖

لما سقطت الدولة الرومانية اصحبت البحار فوضى فكثرت اللصوص وعانوا في فسيحها

وافسدوا فيها فتعددت مظالمهم وتوالت نعدباتهم واحترار التجار في امرهم فعمدوا الى تأليف الشركات للدفاع عن مراكبهم والمحافظة على بضائهم وكانت تلك الشركات تتولى القضاء لنفسها بنفسها وتنقم من المعتدين بلا اجازة من حكوماتهم . وتجاوزت ذلك الحد حتى صارت تأخذ بثأر غيرها من التجار . وتألفت في ثغور البحر المتوسط شركات كثيرة لهذه الغاية مما يدل على ضعف الحكومات في ذلك الزمان — هذا هو مبدأ القرصانية

ثم توالت الايام والسنوات فانجلت تلك الشركات واغلب القرصان لصوصاً وكثر شرهم وعم بلام الى القرن الرابع عشر فاصدرت بعض الحكومات نظاماً حرمت فيه القرصانية بلا اجازة خاصة من ملك البلاد . ذلك هو اول نظام القرصان . ثم تعاهدت الدول ان لا تعطي تلك الاجازة لرعاياها الا بعد ان يرفع المعتدي عليهم الى ملك المعتدين عريضة يطلبون بها التعويض عما لحق بهم من الاضرار فان الى المليك عليهم ذلك منحول الاجازة (معاهدة فرنسا واسبانيا ١٤٨٩) واشترطوا في المعاهدات التجارية التي أبرمت في القرن السادس عشر بانهم لا يجيزون القرصانية الا على سبيل الانتقام من المعتدين فقط اذا لم ينالوا التعويض عما لحق بهم من الضرر (معاهدة فرنسا وانكلترا ١٥١٨) وانفقوا في معاهدات القرن السابع عشر انة اذا لم يعوّض على المعتدى عليهم في مدة بين اربعة اشهر وستة مثلاً حتى لحكوماتهم ان يجيزوا لهم القرصانية . والاجازة المذكورة عبارة عن ترخيص يبيح للمتضرر ان ياخذ بثأره من اعتدى عليه او من احد مواطنيه . لانهم كانوا في ذلك الزمان يعدون المواطنين شركاء اديباً في ذنب الافراد . ويؤخذ ذلك الثأر في عرض البحار . على ان حقوق المثل عدلت هذه العادة اليوم فاصبح ما يحدث من التعديات والاهانات وما ينتج عنها من الاضرار يعدّ ماساً بالحكومات وليس بالافراد

وكانت الدول في القرون الوسطى تدعو جميع رعاياها للقتال برّاً وبحراً وتجهز الجميع ارباب السفن الهجوم على سفن العدو تجارية كانت او حربية والاستيلاء عليها او إلحاق الضرر بها بغير ان يكون لها اجازة في ذلك من قبل . فلما نشطت الدول اشرطت طلب الاجازة وحرمت كل حركة او اعتداء قبل الحصول عليها وجعلت جزاء المخالفة الاعدام . ثم افترحت بعض الحكومات على ارباب السفن ان

نقدم ضمانة على الاضرار التي قد يلحقونها بمواطنيهم او بالاجانب المهادين . واصدر برلمان انكلتة عام ١٤١٤ اقراراً قال فيه ان الغنائم والاسلاب التي تؤخذ على مراكب الاعداء يجب قبل ان نصير ملكاً للقرصان ان تعرض على محكمة خاصة تدعى « محكمة حفظة السلم » وهذا القرار هو منشأ المحاكم الخاصة بالاسلاب الباقية الى يومنا هذا

ولما نشبت الحرب المشهورة بين الولايات المتحدة الاميركانية للدفاع عن استقلالهم ضد الاسبانيين كثرت القرصانية الى حد عظيم رغبة من الاميركيين في تعطيل تجارة الاسبان الزاهية في تلك الايام . فتراكض الافاقون وغيرهم من اصحاب العطللة من كل صوب وانخرطوا في سلك القرصان للسلب والنهب . وبلغ منهم الشر الى انهم تطاولوا على مراكب الامم الاخرى المهادية واضروا فيها ضرراً فاحشاً . واصبح للقرصانية اسم نفشعرمته الايدان حتى صارت مرادفة للصوصية . وظالت كذلك حتى اقرت الدول الاوربية على الغائنها في قرار باريس

قرار باريس

لم تنفق الدول على الغناء القرصانية الا في اواسط القرن التاسع عشر في اول حرب القرم سنة ١٨٥٤ وذلك انه لما اشتهرت كل من دولتي فرنسا وانكلتة بالحرب على الدولة الروسية اعلنتا عدولهما عن الاستعانة بمراكب القرصان . وقد ساعدهما ذلك العدول الموقت مساعدة كبرى . لان بعض السفن الانكليزية والافرنسية حاصرت الثغور الروسية في البحر البطليك والبحر الاسود في القسم الآخر ومنعت كل ابحار او علافة معها حتى لا يبقى للقرصان نصيب وافر . واعلنت النمسا وبلجيكا واسبانيا والبرازيل واسوج وبروج والدانمارك رفض السفن القرصانية في مواينها وعدت اصحابها لصوصاً . فكان ذلك العدول الموقت مقدمة لالغاء القرصانية . فلما انتهت حرب القرم بمعاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) التحقت الدول بتلك المعاهدة ذيلاً قررت فيه الغناء القرصانية الغناء باناً . ودعت نية الدول التي لم تشترك في المؤتمر الى قبوله والعمل به . فاجابت الدعوة اربع وثلاثون حكومة الا اسبانيا والولايات المتحدة والمكسيك فانها رفضته

اما اسبانيا والمكسيك فاحتجنا بضعف عمارتهما . واما الولايات المتحدة فكانت

حجبتها الفرق العظيم بين عدد سفنها التجارية وهي من المقام الثاني في عالم البحار وبين عمارتها البحرية وهي ضعيفة بالنظر الى قوات سائر الدول البحرية . فضلاً عن كونها حكومة جمهورية لا يتسنى لها اعداد قوة بحرية تناسب مركزها التجاري والجغرافي .
وادعت ان مراكب القرصان اكبر مساعد لعمارتها في الحرب

ولا يخفى بان قرار باريس المذكور لا يجري الا على المتوائمين به اذا نشبت حرب فيما بينهم . اما اذا شبت الحرب بين الولايات المتحدة وانكلترا . مثلاً فيبقى لهذه الاستعانة بمراكب القرصان

وخلاصة القول ان القرصانية طريقة حرية شرعية تمد قوة مهمة في الدولة اذا كانت تجارتها كثيرة وعمارتها ضعيفة

وبعند بعض الشراح ولا سيما الرساويين بان الغاء القرصانية عاد على الدولة البريطانية بالمائة الكبرى . لانه كان سبباً في زيادة قوتها البحرية . لكنني من الادلة على ذلك بتخلص ما كتبه العلامة هونفيل بهذا الشأن قال — « كانت القرصانية الذريعة الوحيدة لتعديل القوى البحرية بين الدول الاوربية والدولة البريطانية . فلما الغيت القرصانية اصححت بريطانيا سيرة البحار بلا منازع فغصر تغور عدوها ببعض عمارتها ونطارد سننة التجارية وتعطل مستعمراته ببعض الآخر فالو لم تبلغ القرصانية لاضطرت بريطانيا الى تنريق سفنها الحربية في فسيح البحار للمحافظة على سفنها التجارية والدفاع عن مستعمراتها العديدة . فكانت القرصانية الطريقة الوحيدة لتضريبها وتخريب تجارتها واضعاف قوتها . اما الآن فقد بلغت قوتها البحرية الى حد يستحيل معه على دولة منفردة ان تمنعها من الوصول الى ما تسببها البحري وليس ثمة دولة تضاهيها في البحار . واما ضعفها فهو في سعة تجارتها الدولية وكثرة سفنها التجارية . فالقرصان وحدهم يستطيعون مطاردتها والحاق الضرر بها فاضطر الى توزيع قوتها الهائلة ويتعذر حماية تجارتها ومستعمراتها » آه

وبؤيد قول العلامة هونفيل اللورد كلارندون في مجلس الاعيان بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٨٥٢ حيث قال « ان الغاء القرصانية خير عظيم لشعب تجارسيه كالشعب البريطاني » . وما اعلن به بالمرستون في مجلس الامة في جلسة

٦ مارس وهو قوله « نحن الذين رجحنا من هذا الالغاء اكثر من سائر الدول (تصديق) »

وهناك فئة من الكتبة والمشرعين يدعون بان ساسة انكلترا خدعوا مندوبي اوربا في مؤتمر باريس المذكور وباملون تخوير ذلك القرار المشهور

❀ الفصل الرابع ❀

❀ في الغنائم والمكاسب البحرية ❀

ان مدار الاحكام الشرعية المتعلقة بالغنائم والمكاسب في الحرب البحرية على الاوامر والنظامات والتعليمات التي اجتمعت عليها الدول في قرار باريس سنة ١٨٥٦ والاسر والتجحر لا يكونان الا في عرض البحار وبواسطة قوة من قوات الدول المتحاربة اما الدول اللاتي رضين بقرار باريس المتقدم ذكره فلا يحق لهن الاسر والتجحر الا بواسطة بوارجهن الحربية . ولا يجوز لهن الاستعانة بالفرسان بخلاف الدول اللاتي رفضن ذلك القرار كاسبانيا والمكسيك والولايات المتحدة فانه حق لهن ❀ في زمان الحجز ومكانه ❀

جميع الحركات الحربية يجب ان تكون في عرض البحار او في مياه المتحاربين وليس في مياه المحايدين او المياه التي تقرر حيادها وقد اجاز بعض الشراخ وكتبة الجيل الثامن عشر اسر السفن المعادية في مياه دولة محايدة اذا بدأت المطاردة في عرض البحار . اما شراخ هذا اليوم فانه منعوه . وكل اسر او تجحر يقع في مياه دولة محايدة لا يعمل به والحكمة الخاصة بالغنائم تحكم بنفساده ولو لزمتم الدولة المحايدة الصمت ولم تبد اعتراضاً لمغايرة ذلك العمل لحقوق الدولية العامة

حق الاسر والتجحر ينتمي عند اشهار الحرب وينتهي عند انقضاءها . وقد ذكرنا فيما تقدم ان « الامباركو » اي القبض على المراكب التي يتفق وجودها في مين الدولة المتحاربة عند اشهار الحرب قد ابطال اليوم وتاريخ ابطاله حرب الترم يوم اعطت كل من فرنسا وانكلترة الى المراكب الروسية التي اتفق وجودها في مين

الدولتين المذكورتين مهلة ستة اسابيع للخروج والالتجاء بشحنها الى مقرّ امين .
فقابلت روسيا ذلك العمل بالمثل . والدولة الفرنسية امهلت السفن الالمانية
التجارية في اشهار الحرب السبعينية ثلاثين يوماً وفي حربنا مع الروسية عام ١٨٧٧
تبادلت الدولتان امهال المراكب

اذا دخلت سفينة تجارية من سفن رعايا العدو الى احد مين الدولة المحاربة ولم
تكن عالمة باشهار الحرب فهل يجوز حجرها ؟ كانوا يميزون ذلك قديماً اما
اليوم فانهم يميزونها ربّما تخرج وتبتعد . ذكرنا ان حق الحجز والاسر عمل حربي
فاذا انتهت الحرب او بوشر بعقد الصلح سقط ذلك الحق . وانما اضطرروا لتعديل
هذه القاعدة — فاذا وقع الاسر والحجز في مياه بعيدة تعذر وصول خبر عقد السلم
اليها في وقتو وعدلو ذلك الاسر باطلاً حرّموا الغائبين الذين جهلوا امر السلم
الانقاع بغنائمهم . وتجباً لتلك الصعوبات ضربوا آجالاً محدودة تختلف باختلاف
المسافات . فاذا انقضت وتحقق عدم وصول خبر السلم فكل اسر او حجر يقع بعد
انقضاء تلك المهلة يلغى . واما اليوم فقد سهل ايصال الاخبار باوقاتها لسهولة
المواصلات من فضل الكهربائية

﴿ في كيفية الاسر والحجز ﴾

يجب على كل سفينة ماخرة في عرض البحار ان ترفع في اعلى ساريتها علماً يدل
على جنسيتها — تلك قاعدة اساسية . ويحق للمحاربين اسر السفن التجارية
الخاصة بالافراد التابعين للعدو ومن واجباتهم صيانة سفن المحايدين الا اذا خالفت
شروط الحياد . فكل بارجة حرية التفت بسفينة تجارية فلرمان البارجة الحق ان
يكلّفها رفع علمها مهما كانت جنسيتها وله الحق ايضاً في اتخاذ الطرق التي تحسن لديه
استبصاراً من صحة الراية ونا كيداً في حياد شحنها ولذا اجازوا لكل محارب تنفّيش
كل سفينة تجارية ماخرة في عرض البحار

تلك عادة قديمة الزمن لم يعتز عليها احد . والغاية من تنفّيش السفن امران .
الاول اثبات صحة تابعة تلك السفينة حتى اذا كانت تابعة للعدو اسرت والثاني
للبحث فيما اذا كانت محافظة على شروط الحياد فان كانت محافظة اطلقت
والا حجرت

وقد تقرررت كيفية تنفيذ السنين في المعاهدة التي أبرمت بين فرنسا وإسبانيا سنة ١٦٥٩ المعروفة بمعاهدة البيرنية . وقد اتبعت الدول جميعاً تلك الكيفية . وهي ان تقدم البارجة الحربية أولاً نحو السفينة المراد تنفيذها ثم تطلق مدفعاً محشواً بالمارود فقط انذاراً للسفينة بالوقوف ورفع علمها الوطني . فإذا كان الوقت ليلاً رفع فوق العلم مصباح . فإذا وقفت السفينة وقفت البارجة ايضاً على مسافة تختلف باختلاف الظروف وتبعاً لحالة البحر وقوة المدافع . اما اذا ظلت سائرة في طريقها فيجئ للبارجة مطاردتها وإطلاق بعض القنابل عليها نهوياً فإذا نشبت في فرارها جازاسرها عنوة والمسؤولية على ربانها بكل ضرر يصيبها . فإذا قاومت القوة بالقوة أصبح اسرها حلالاً لارتكابها فعلاً عداًئياً

واما العادة الشائعة فانه متى اشارت البارجة الى السفينة التجارية بالوقوف امتثلت هذه فيرسل ربان البارجة نفرّاً من ضباطه ويحارثو اليها للبحث عن اوراقها وسجلاتها . ويجوز حمل تلك الاوراق الى الدارجة مع ربان السفينة المأسورة غير ان ذلك غير متفق عليه والغاية من تنفيذ سجلات السفينة واوراقها الاستيثاق أولاً من جنسيتها والبحث عن محلها المقصود ومعرفة ماهية البضائع المشحونة عليها وتابعة الشحن . فإذا ثبت حياد السفينة وشعبها وإن ليس فيها ما يخالف شروط الحياد قيدوا كل ذلك في دفتر السفينة اليومي المسمى (المورنال) وانقلب المنشون الى بارجنهم اما اذا وُجد في السفينة امر يخالف ما تقدم اعلن اسرها وحجّر بضاعتها فبترتب عليها حينئذٍ واجبات اخرى

❖ في حقوق الأسر وواجباته ❖

ليس للأسر قاعدة مطردة عند جميع الدول على السواء وإنما العادة الشائعة هي « أ » الاستيلاء على اوراق السفينة وسجلاتها وتخريبها بحضور ربان السفينة بعد تدوين بيانها في قائمة خاصة « أ » تدوين واقع الامر في (ضبطنامه) مع بيان حالة السفينة باختصار « ب » معاينة البضائع المشحونة وإقفال كوى عنابر السفينة والصناديق ومخازن المؤونة وختمها بعد اخراج ما يارم من المطعم والمشروب من الابحار « ج » تدوين ما يخص بضباط السفينة ومجراتها . وبعد ذلك تساق السفينة المسأورة الى اقرب ثغر خاص بالأسر . فإذا حدثت احوال اوجبت تخرج السفينة

او دخولها الى مرفاء دولة محايد لا صلاح ما تعطل بها او للتزويد والتأمين جاز ذلك على ان لا تقم مدة تزيد عن الوقت اللازم

ومن المبادئ الاساسية ان الاسر مكلف بحراسة غنيمة بنفسه وانما يحق له ارسال السفينة المأسورة بقيادة احد ضباطه . فادا وصلت الى الثغر المقصود وحسب على الاسر اخطار حكومته بذلك واعلام ناظر الجمرات او الدائرة البحرية الخاصة لندوين الواقع وتسليم الاوراق والسجلات التي وجدوها على السفينة . ويتفق احبائنا في البحار ظروف توجب احوالاً اخرى . مثال ذلك « أ » اذا نقص الزاد في البارجة الأسيرة او فرغ الفحم منها ووجدوا زاداً وفحماً في السفينة المأسورة حق للاسر ان ياخذ من السفينة المأسورة ما يلزمه او ما نقص عنه على شرط ان يدرج ذلك في بيان خاص مع تدبير القيمة للمحاسبة حين الانتهاء بين الدولة الاسيرة وصاحب الحق في المطالبة « ٢ » اذا احتاج الاسر الى استخدام السفينة المأسورة لقضاء حاجاته كنفل الرسائل او الجنود او المؤن او الذخائر فالقانون الفرنسي يميز له ذلك بعد تدبير قيمة السفينة وما عليها من طرف مؤوض مؤلف من ثلاثة ضباط ودرج ذلك في مذكرة . فاذا غرقت تلك السفينة او تعطلت وهي في خدمة الاسر ثم صدر حكم المحكمة الخاصة بالغنائم بفساد ذلك الاسر وجب على الدولة الاسيرة التعويض ودفع البديل « ٣ » اذا غرقت السفينة او تلت زويرة او عاصفة فلا يحق لاصحابها طلب التعويض فيما لو صدر الحكم بفساد الاسر « ٤ » هل يحق للاسر طلب فدية من السفينة المأسورة . كانت هذه المسألة اهمية كبرى لما كانت الفرصانية ساحة فاجازتها بعض الدول وحرمتها دول اخرى . واصدرت الحكومة الفرنسية الى بوارجها في امان الحرب السعينية امراً بحرم اخذ الفدية الا في احوال غالبية « ٥ » ذكرنا ان من القواعد الاساسية ان يتنود الاسر غنيمة الى اقرب ثغر خاص بدولته فاذا حدث في اثناء الطريق عطل في السفينة المأسورة منعها من الابحار كهبوب العواصف والارياح او كان يرها بطيئاً يحول دون لحاقها بالبارجة الاسيرة الامر الذي يعرضها للوقوع في ايدي العدو او ان بارجة اخرى معادية جاءت لا ساعاها تطارده البارجة الاسيرة او غير ذلك من الظروف التي تعرض الغنيمة للخسارة فهل يجوز عند ذلك ان تلاف السفينة او اغرقها . — نعم وقد

اجمع الشراخ على ذلك « ٦ » اذا اسرت بارجة حربية سفينة معادية ثم جاءت بارجة اخرى من تابعيتها فانتزعتها من الاسر — هل تعتبر تلك السفينة ملك الذي استرجعها او تعود لمالكها الاصلي — لاختلاف بان العدالة والعقل يقضيان باعادة السفينة الى مالكها الاصلي ولكن بعض الشراخ حكم بان تلك الغنيمة اذا بقيت في يد الاسر الاول اربعاً وعشرين ساعة ثم جاء العدو فاسترجعها منه غصباً سقطت منها حقوق المالك الاصلي . وحكم غيرهم بان حقوق المالك الاصلي لا تسقط قط بل عليهم مكافأة الذين استرجعوا اليه ملكه والتعويض عليهم

❖ في المحاكم الخاصة بالغنائم ❖

ان أسر السفن وحجز اضايعها من ضروريات الحرب ودواعيها ولكن يتفق احياناً ان يتجاوز الاسر شرائع الحرب وقوانينها المستنوبة اما خداعاً منه في تابعة السفينة او جنسية شخصها او لونوع الاسر في مياه المحايدين او غير ذلك من المخالفات الى تكثير في مثل تلك الاوقات ولهذا جرت العادة من سالف الزمن بان كل غنيمة توسر يصدر باسمها حكم يقضي بشرعيته . وليس حق الاسر في غنيمة الى ساعة صدور الحكم الاّ عرضاً ولا يصح مالكتها شرعياً الاّ بعد صدور الحكم بصحة اسره . متى ثبت لدى المحكمة الخاصة ان السفينة معادية وان الاسر وقع طبقاً للشرايع والعمادات المتبعة اصدرت حينئذ بذلك حكماً يحول الاسر حق الملكية . وحتى الحكم خاص رئيس حكومة الاسر وهو يقضي بنفسه او بغيره بالنقض . ولرب معترض يعد ذلك الحق حياً اذ يكون رئيس البلاد حكماً وخصماً في وقت واحد . ولكن اذا تناحى الترفيق امام حكومة المأسور كانت النتيجة سواء واذا نقاضا امام حاكم محايد تابع لدولة ثالثة كان ذلك مافياً لاستقلال الدول فضلاً عن انه يتعذر مراقبة الدول الاجنبية وبنفيذ الحكم على خصمين اجبيين فتتضرر الى الاستعانة باحدى الدولتين فتعود المسألة الى ما كانت عليه قبلاً مع زيادة التعقيد فضلاً عن ان حق الاسر هو من نتائج الحرب وعليه فالحقوق الدولية تلتقي على الحكومات مسؤولية اعمالها الحربية ومراقبة اعمالها ومنع كل مخالفة تصدر منهم . ولا يحق لاحد المتحاربين الاعتراض على صلاحية المحاكم الاخرى لانهم في المسألة شرع

﴿ في تأليف المحاكم وصلاحياتها ﴾

كل حكومة تؤلف بمحاكمها الخاصة بالغنائم والمكاسب البحرية تبعاً لعاداتها وتنظم معاملاتها وفقاً لأصولها وتقرر أحكامها مع مراعاة حقوقها . ولكن هناك عادة شائعة عند الدول جميعاً وهي ان المحاكم التي تؤلف لرؤية تلك الدعاوي لا تكون عاملة إلا في زمن الحرب ولا تكون مراكزها إلا في مدن المخاربين ولا يجوز وجودها في ارض المهابدين . ولا يحق لفنائل الدول المتحاربة الحكم في الغنائم والمكاسب اذا حملت الى الثغور ضمن دائرة اختصاصهم وإنما يحق لهم التحقيقات الأولية والحكومات المتحاربة تنشر عند اشهار الحرب اعلامات خاصة بحقوق الاسر والمجبر تفرقها في اصحاب السفن ورائيتها

﴿ في المعاملات والحكم ﴾

تختلف المعاملات واحوال المحاكمات في هذه المسألة باختلاف البلدان والحكومات ولا يسعنا في هذا الخنصر الا اجمال الامور الشائعة فيها . منى وصلت السفينة الى الثغر المقصود بشرعون أولاً في اجراء التحقيقات الأولية اما بواسطة المحاكم او على يد منوض خاص او من الدائع البحرية ولا يخفى مالئك التحقيقات الأولية من الاهمية لانها تهيم بالحكمة الخاصة بمبادئ الحكم . فتمت تلك التحقيقات واخذت جميع الاحتياطات الموقفة لحفظ السفينة ومخوناتها من التلف او الضياع رفعت الدعوى الى المحكمة الخاصة بالمكاسب والغنائم الابتدائية فيقف الاسر بصفة المدعي واصحاب السفينة او الذين لهم علاقة بها او شتمها بصفة المدعي عليهم . . . (كذا) والاسر غير مكلف بانبات حجة اسره وشرعية عمله ولكن المطالبين مكلفون بتبرئة انفسهم ولا يمكن تقديم البراهين على البراءة لان بعض الدرائع لا نقل رهاناً غير مدون في الاوراق والسجلات التي توجد على السفينة المهجورة والبعض الآخر تجيز تقديم براهين اخرى

فاذا صدر الحكم من المحكمة الابتدائية المذكورة يحق لكل من الطرفين رفع الدعوى الى المحكمة الاستئنافية الخاصة بواسطة القومسبر الخاص او من قبل المحكوم عليه . وتختلف مدة طلب الاستئناف من ثلاثة ايام الى ثلاثة اشهر ويكون الحكم البدائي احياناً قاضياً على السفينة فقط او على شتمها او على الاثنين معاً . فتستولى

حينئذ الحكومة الآسرة على الغنينة وقد توزع شيئاً من قيمتها الى مجارة البارجة الآخرة . ويصدر الحكم بإعادة السفينة الى وتكليفهم بنفقات الدعوى ورد مطالبهم في العطل والضرر او بفساد شرعية الاسر وتغريم الحكومة الآسرة بدفع البدل والتعويض عن العطل والضرر تلك فاعلة اساسية لم يعترض عليها احد ولكن لم يعمل بها احد . . .

الفصل الخامس

* في الحياد *

الحياد تجنب الحركة العدائية نحو دولة او اكثر في حال الحرب او المحافظة على علاقتها السلمية مع كل من . قال العلامة جافكن « المحايدة حديثة لم يعرفها الاقدمون وإنما كانوا يعاملون على حفظ علاقتي الصداقة . والفرق ظاهر بين الصداقة والمحايدة وكانت الحيادة في بادئ الرأي عبارة عن مساعدة الدول بعضها بعضاً ومنع رعاياها من الانخراط في جيوش اخصائها . وفسر العلامة قال فقال — ان الحسد هو السبب الاول في مشا تلك العادة بين الدول المتخاربة منعاً للدول الأخرى من معالحة العدو . والثاني استعادة الدول المسالمة من بقاء التجارة مفتوحة بينهم وبين الدول المتخاربة والابتناع من قناتها . فلما وجدت الدول مبدأ الحياد عادلاً ومفيداً قررت في حقوق الملل وقيدته بشروط تعاهدت على العمل بها . ومبادئ الحياد السياسية قائمة على حرية الدول واستقلالها اذ لكل منها الحق في ملازمة الحياد او الدخول في الحرب الا اذا تعهدت من قبل بالبقاء على الحياد او خافت ضرر المصلحة العامة

فاذا نشبت حرب اعلنت الدول المتحايدة رعاياها بالبقاء على الحياد وبينت لهم الاعمال المحرمة وما يترتب من الجزاء على المخالين . على ان ذلك النشر ليس واجباً على الدول وانما تعودت نشره دفعاً للالتباس وإنذاراً للسكان بجوانبهم والظفر في عواقب اعمالهم . وجرت العادة ايضاً ان تبلغ الحكومات بعضها بعضاً بلازمة الحياد

❖ في واجبات المحايدين ❖

ينبغي الحياد على الدول بإحسان بعضها على الحكومات وبعضها على رعاياها .
فمن واجبات الحكومة اجتناب كل ما يعود ، ائنه او ضرر على احد المتحاربين . فاذا
انت احداها شيئاً من ذلك عرضت نفسها للاحتجاج او العداء .

ولكن الحكومات لا تسأل عن اسباب رعاياها ولو صح . مؤالها عنهم لاستغفرت
المحاربات بشأن ذلك احياناً قبل ان تنتهي . ولا تسأل حكومة عما يجري خارج
حدودها الا اذا تعهدت بذلك من قبل . فاذا تعدي شروط الحياد احد في
بلاد محايدة فعلى حكومتها معه ومحارته ولو لم يكن من رعاياها . اما اذا فعل ذلك
في عرض البحار فليمتنع عن الحق في اسره . وعليهم ايضاً مع الاتجار بالصائع المهربة
او خرق النفور المحصورة . وكما يتعذر على الحكومات صيانة شروط الحياد في البحار
فلا يحق لها الاعتراض او طالب رعايا الذين يترقبون تلك الشروط بل تتركهم لبلالهم
جراً ما حنته ايديهم

لا يحق للمتحاربين اضرار عر المتحاربين على السلم او الحياد او الرصوخ اشريع
تخصر استقلالها او نقيد حريتها . واما يسوع فلم مع الدول المحايدة عن المداخلة
في حركاتها الحربية واقف رعاياها عن تعدي شروط الحياد ولكن التاريخ
اورد لنا حوادث تعدت بها الدول القوية تلك الحقوق عملاً بالمثل الفائل
« الحق للنوي »

❖ في واجبات الحكومات ❖

قسم العلامة هافر واجبات الحكومة في الحياد الى ثلاثة اقسام يتفرع منها
اقسام اخرى ثانوية .

الواجب الاول — على كل حكومة محايدة الاعتراض على كل حركة عدائية
يجريها المتحاربون في املاكها . — الثاني — الامتناع عن مساعدة المحركات
العسكرية او مقاومتها طالما كانت الحرب خارجة عن ارض المحايدين — الثالث —
عدم التشجيع لاحد المتحاربين والبقاء على العلاقات السلمية التي كانت مع المتحاربين
قبل الحرب .

فكل دولة تخالف هذه الواجبات تعرض نفسها للمغاللة بالمثل ولو ادى ذلك

الى اشهار الحرب ومن هذه الواجبات الاساسية تتمتع النود الآتية :

١ على كل محايد مع كل حركة عدائية بحريها احد المتحاربين في ارضه فاذا عجز عن ذلك لم يكن له د من احتلالها على ان ارض المحايدين مصانة شرعاً ولا يحق لاحد من المتحاربين ان يبطأها وبالحري ان يتخذها ساحة للقتال او معتركا للاخضام فكل تعد من هذا النوع يعد ظلماً وعدواناً وانما على المحايدين ان يظلوا في وسعهم من القوة في رده فان قصر في ذلك مارادته انقلب الحق عليه لانه خالف شروط الحياد

وقد ذهب بعض الشراخ الى انه اذا اصطدم الجبشان وحي الوطيس وهرب احد الفريقين ولم يكن امامه الا ارض محايدة فالتحق اليها جاز للعدو مطاردته الى تلك الارض . ولكن فئة كبرى من متشرعي هذه الايام انتزعلوا على هذا الامر وحرموه تحريماً شديداً . فلا يجوز والحالة هذه مطاردة ماردة معادية اذا التجأت الى مياه دولة محايدة وكل ما يقع سلبها من اسر او سحر يعد لغواً فاسداً على ان التاريخ يدلنا على حوادث كتبت فيها خالف هذه الناعة

ومن الامور الغير المشروعة ان تترص ماردة في مياه دولة محايدة فتنصت وراء جزيرة او صخرة كبيرة لتصد سبينة من سمن عدوها للهجوم عليها واسرها . فعلى المحايدين منع تلك المحاللات بجميع قواهم

٢ على المحايدين اجتناب المداخلة بين المتحاربين رأياً ولا صماً لاي سبب كان . نعم ان الحرب تخر ضرراً كثيراً على تجارة الدول المحايدة ولكن تنفيذ هذا الشرط هين

٣ على الحكومات المحايدة الاعتماد عن التثبيح لاحد المتحاربين في علاقاتهم وعدم مشاطرتهم العداء باي وجه كان . فلو فرضنا مثلاً ان كل فريق من المتحاربين التمس مساعدة احدى الدول المحايدة على حدة فردتها على السواء فيجوز ان تكون النتيجة عند الفريقين متماثلة وقس عليه

٤ لا يجوز للمحايدين الترخيص للمتحاربين بالتعبيد في بلادهم . وقد كان بعض الملوك يجرون جنودهم رغبة في الاستيلاء على اجورهم . ولكن الحرية كسرت قيود الاستعباد فلم يعد للملوك اليوم ذلك الاستبداد . كانت انكلترة في الجيسل الثامن عشر قد تعاهدت مع الامارات الالمانية على استنجاز جنودها لمساعدتها في الحروب

وكانت سويسرا أيضاً مرتبطة مع حكومات شتى على تقديم فرق من جندها . واما اليوم فالهاربون لا يجوز لهم جمع جنودهم من بلاد الهاربين وعلى هؤلاء تحريم ذلك على رعاياهم . وقد منعوا ايضاً الاستخدام في سفن النرصان عند الدول اللاتي رفضن قرار باريس الذي تقدم ذكره . لا يخفى ان كثيرين يطمحون في الحروب في غير جنديهم فهل يحق لحكوماتهم منعهم من ذلك بالقوة . كلا .

٥ هل يجوز لدولة معاهدة الترخيص لاحد المتحاربين باجتيار ارضها . — اجاز ذلك بعض الشراخ الافنديين . اما اليوم فقد وقع الاجماع على رفضه رفضاً باتاً لانه بعد نجدة وانتصاراً ويحق للفريق الذي يقع الضرر عليه ان يعتبر ذلك الهابيد عدواً فاذا اجاز للفريقين اجتيار بلادهم عرضها لويلات الحرب . وجلة القول انه لايجوز للمهابيد الترخيص للمتحاربين في وطء ارضه او الالتجاء اليها او التجمع في اطرافها القتال . وانما يسوغ له قبول الجنود النارة على سبيل الشفقة بشرط ان يجردهم من الاسلحة والذخائر ويقيمهم بعيدين عن ساحات القتال ويقوم بما يحتاجون اليه من ضروريات الحياة ويعاملهم معاملة اصدقاء خانهم الدهر لا معاملة اسرى الحرب . هكذا فعلت الحكومة السويسرية في الحرب السبعينية مع الجنود الافرنسية . فقد فخت صدرها للذين فرّوا من وجوه الالمان على ان يسلموا مدافعهم واسلحتهم وذخائرهم وتمهدت بارجاعها الى الحكومة الفرنسية بعد نهاية الحرب والاستيلاء على ما تكون قد انقضت على الجنود . وهكذا فعلت الحكومة البلجيكية في معاملة جرحى الفرنسيين والالمانيين فانها عاملتهم على السواء .

وماذا يفعل الهابيدون اذا التجأ اليهم اسرى حرب افلتوا من ايدي العدو . — الجواب . لا يتعرضوا لهم اذ لايجوز القبض عليهم واعادتهم الى اسرهم بعد ان تخلصوا منه واعادتهم الى الاسر بعد خرقاً للحياة

٦ ان شروط الاتجار من طبيعتها لا تسمح بتنفيذ شروط تلك المواد في المياه الهابيدية وعليه فالهابيدون لا يجوز لهم ان يجعلوا مرافقهم وموانئهم ملجأ لبوارج المتحاربين او سنهم ولا الترخيص لهم بشراء الاسلحة والذخائر . بل يجب ان يمنعهم من ذلك بالقوة بغير ان يطلب الفريق الآخرونهم ذلك . وانما يجوز لسفن البحرية الاستئذان من الدول الهابيدية في شراء الزاد او الاقامة برهة قصيرة لاصلاح ما تعطل من ادوات

السفن سواء كان ذلك التعطيل ناتجاً من عاصفة او معركة . وعلى المهاجرين حينئذ الترخيص لم بذلك . واذا اذنت دولة محايمة لبارجة محاربة ان تدخل مرفأً من مرافئها وجبت عليها حمايتها من عدوها . والعادة عند الدول اذا اتفق وجود بارجنين لدولتين متحاربتين في مرفأ دولة محايمة ان تستنفي البارجة الداخلة اربعة وعشرين ساعة بعد خروج البارجة المعادية تسهيلاً لها في الابتعاد

٧ على المهاجرين منع المتحاربين من تمليح سفنهم في موانئهم عملاً بالقاعدة الاساسية « ان الارض المحايمة لا تكون ميداناً للاستعدادات الحربية » . والحكومات مكلفة بحفظ ذلك الشروط ومنع مخالفتها . ولكن تلك القاعدة خربت مراراً وقد حدث من امثلة ذلك ما بين الولايات المتحدة وانكلترة في الحادثة المعروفة « بالاباما » في اثناء حرب الولايات الشمالية والجنوبية

وذلك ان سفن الولايات الشمالية حاصرت ثغور الولايات الجنوبية وضيفت عليها فعمدت الولايات الجنوبية الى تعبير سفن حربية في البلاد الاوروبية وتسييرها في البحر لتعطل تجارة الولايات الشمالية . فخرج من مياه انكلترة ثلاث بارج اشهرها كانت تدعى « الاباما » وقد اضررت بتجارة الولايات الشمالية ضرراً اوجب احتجاجها واعتراضها . فلما انتهت الحرب طلبت الولايات الشمالية من انكلترة تعويضاً عما لحقها من الخسارة بسبب تسيير سفن الاعداء في بلادها واشتد الخلاف حتى افضى الى التفاوض في مجلس تحكيم عقد في « جنيف » فحكم على انكلترة بدفع خمسة عشر مليون دولار تعويضاً على الولايات الشمالية عما لحقها من الضرر بسبب خرقها شروط الحياد

٨ لا يجوز للدول المحايمة الترخيص لاحد رعاياها ان يبيع سفناً لاحد المتحاربين ويجب ان تمنع اخراجها بما تصل اليه يدها من الوسائط

٩ لا يسوغ لدولة محايمة ان تشتري سفينة حربية التجهت الى احد ثغورها . ولا يسوغ لها بيع احد سفنها لاحد من المتحاربين ولا يحق لها ان تبيع المتحاربين او تبيعهم فحماً من مستودعاتها ولكنها تدر ان تبيع ذلك لتجارها وتلقي النبعة عليهم .
١٠ هل يسوغ لدولة محايمة ان تبيع لاحد المتحاربين باث يدخل ثغورها الغنائم المكتسوبة . كلا : وقد ذكرنا ان السفن الحربية اذا فجأها زوبعة او عاصفة

جاز لها الانجاء الى ثغر محارب . وذلك الحق بحسب ان يكون للفرقتين . ولا يجوز بيع الغنائم في ارض المحاربين ما لم يكن قد صدر حكم المحكمة الخاصة بشريعة الاسر او الانحجر . فاذا وقع البيع قبيل ذلك كان فاسداً

١١ لا يجوز للحكومة المحايدة ان تسلف نفوداً للمتحاربين . ولكنها لا تمنع رعاياها من الاكتتاب في فرض لاحد المتحاربين . ومع ذلك فالمسألة فيها نظر والشرع مختلفون فيها . فالحكومة الانكليزية لم تعترض على الفرض الذي عقدته حكومة الدفاع الوطني الفرنسية عام ١٨٧٠ وهو الفرض المعروف باسم «مورغان» ولا اعترضت على فرض ولايات المانيا الشمالية . ولما ارادت روسيا عقد فرضها المعروف بالفرض الشرقي لم تمنع الحكومات الاوربية رعاياها من الاكتتاب فيه

١٢ كل دولة محايدة تجلب سلاحاً او شيئاً من معدات القتال الى احد المتحاربين تعد خارقة لشروط الحياد ولكن اذا فعل ذلك احد رعاياها طمعاً بالكسب فهل يعد ذلك خرقاً للحياد؟ كلا . اذ لا يخفى بان الانحجار جاز بين المتحاربين والمحاربين . وانما يحق للمتضرر حجز تلك الاسلحة عند خروجها . ولكن للحكومات المحايدة الحق في مع ذلك المبيع سواء كان سببه ارتباطاً سابقاً او بواعث سياسية . كذلك فعلت سويسرة وبلجيكا في الحرب السبعينية . ويحق للحكومات المذكورة مجازاة المخالفين . ويذكر القراء كيف ان الحكومة الالمانية منعت معمل كروب من بيع المدافع الى انكلترة في الحرب التي لا تزال منشوبة لحد الآن في جنوبي افريقيا

١٣ ان الترخيص في بيع الزاد والمؤونة لجيش محارب لا يعد خرقاً للحياد على شرط ان لا يكون للحكومة يد فيه

❖ في واجبات رعايا الدول المحايدة ❖

ان المبادئ الاساسية في المحايدة تنضي على رعايا الحكومات المحايدة مثل قضائها عليها فعلى الافراد الاقتداء بحكوماتهم . ولكن الفرق عظيم بين الحكومات والافراد فمخالفة الافراد لا توجب ما توجب مخالفة الحكومات

فالقاعدة مثلاً انه لا يحق لرعايا الدول المحايدة الانخراط في جيوش المحاربين ولكن في الطاقع كل انسان حر نفسه وعليه وحده تبعه عمله . اما اذا خالف تلك القاعدة وتجنبد لاحد المحاربين فيجزم نفسه من حماية حكومته ويحق للفرقة الاخر

من المحاربين معاملته معاملة العدو . وعليه لا يجوز أيضاً للجارة الخدمة عند المحاربين بصفة دهادنة - أي ادلاء المراكب -

ذكرنا فيما تقدم أنه لا يجوز للتجار بيع بضائعهم ولو كانت من أسلحة وذخائر إذا وقع البيع في أرض محايدة ولكن للعدوان يترص ربنا تخرج تلك البضاعة من أرض المحايدين فيعتبرها بضاعة هربة فيجوز له الاستيلاء عليها

ويسوغ أيضاً التجاريين المحايدين والمحاربين بالحبوب والماشية وما أشبه ذلك ولا يعد هذا الاتجار خرقاً للمهادنة إلا إذا حاول أحدهم إدخال تلك البضاعة إلى ثغور محصورة فيعد عمله من قبيل مساعدة المحصور على الدفاع فيجوز للمحاصر أن يجبر تلك البضاعة

والعادة الجارية أن تعلن الدول لرعاياها عن الثغور المحصورة وشروط المحصار . ويحتمل أن تحظر بعض الدول المحايدة على رعاياها بيع الراد والموترة إلى المحاربين وتعيين الجزاء للمتخالفين . ولكن تنفيذ ذلك الجزاء خاص بها ولا يحق لأحد المحاربين التعلل به والاستناد عليه لائقاء المسؤولية على الحكومة

❖ الفصل السادس ❖

❖ في حقوق المحايدين ❖

قد يقوم الفارسى لأول وهلة أنه طالما كان للام الحماية حق التمتع بقوتها واستقلالها في إبان السلم فمن الظلم أن يلحقها ضرر بسبب عداء خصمين . أو قتال عدوين . ولكننا إذا انعمنا النظر قليلاً زال ذلك الهم . لأن مشاطرة الأمم المحايدة السياسية في المجتمع الإنساني توجب على كل منها رعاية حرية المتخالفين . وقد تنضي تلك الرعاية أحياناً بواجبات تترج مع الحقوق فتعد لها تعديلاً مؤقتاً ضمن دائرة الحدود اللازمة للحركات التحررية . وفي مسألة الحياد كما في جميع مسائل الحقوق الدولية تناسب وتدافع بين الحقوق والواجبات كما يظهر من الأمور الآتية .

أ - من المبادئ الأساسية المقررة أن لكل دولة حماية حقاً في حفظ سيادتها واستقلالها وحريتها ضمن حدود بلادها . وعليه فيكون لها حق الترخيص

لرعايا المتحاربين في دخول ارضها والاقامة فيها على شرط ان يكون ذلك الترخيص مطابقاً لواجبات الحياد التي تقدم ذكرها

٢ — من واجبات المحايدين الاعتراض على المحاربين اذا جاؤا اليهم رغبة في التجنيد او التأهب للقتال . ويقاس على هذا المبدأ اذا دخلت بارجة محاربة الى مرفأ دولة محايدة وجندت منه نفراً بدون اذن ارباب السلطة فيكون ربان السفينة قد خرق بذلك شروط الحياد واُخل بنظام حقوق الدول . فاذا عاد بعد ذلك سائقاً غنيمة الى احد مرافئ تلك الدولة حق لها اعتبار غنيمة غير شرعية واجباره على اعادتها لاصحابها وليس له حيثئذ ان يعتبر ذلك العمل خرقاً للحياد .

٣ — يحق لكل دولة محايدة ان تجبر المتحاربين على رعاية حيادها . فاذا أسرت سفينة مثلاً في مياهها المحايدة ثم سبقت تلك الغنيمة الى احد نفورها فمن واجبات الدولة المحايدة ان ترجع السفينة لاصحابها ليس فقط لانها اسرت في مياهها بل تأييداً لحقوقها . واذا ساق الاسر غنيمة الى احد مرافئ فعلت الدولة المحايدة التي وقع الاسر بمياهها ان تحاكم الاسر امام المحاكم الخاصة وتطلب اعادة الغنيمة لاصحابها لعدم شرعية الاسر ولانه منافي لشروط الحياد

٤ — اذا رست بعض السفن الحربية في مرفأ محايد فللدولة المحايدة حق في الترخيص لها بدخولها او عدمه . ولكن اذا اجازت ذلك فيكون من اجل التزويد والتموين او لاصلاح ما تعطل من الآلات وليس رغبة في الاذخار او التسليح ولكن المحايدة تقتضي على تلك الدولة باستعمال قوتها لمنع كل عداة يقع في مياهها او ارضها ولها ان تمسك السفن القوية وتجزئ للسفن المعادية الضعيفة بالخروج والابتعاد منها اربعاً وعشرين ساعة منعاً لكل اقتتال في مياهها .

٥ — يبقى لجميع رعايا الدول المحايدة حق التمتع باملاكهم واموالهم الخاصة بهم والكائنة في ارض المحاربين ولو كانت في ساحات القتال . ولكن لا يمكن استثناء تلك الاموال من اخطار الحرب ومضارها . قال العلامة جافكن : « على المحاربين صيانة املاك المحايدين واموالهم اذا كانت في ارضهم وانما ليسوا بمجبورين على تمييزها عن سواها بل يجب معاملتها اسوة بغيرها فهي قابلة للتسخير والضرائب ولا يحق لرعايا

الدول المحايدة طلب الخروج من مدينة محصورة وجدوا فيها او الاقتراح بتميز اموالهم او غير ذلك .

ويجوز للمحارب تدمير سفن المهادين اذا كانت في مياه العدو اذا اقتضت المحركات الحربية ذلك على شرط التعويض بعدئذ .

٦ - لا يحق للمحاربين الاستيلاء على السفن المحايدة اذا كانت في عرض البحار مما اقتضت ذلك ظروف القتال . ولا يحق ان المحاربين مبالون بالطبع الى الشرود عن حقوقهم . واعنادوا في تجريداتهم الحربية على استئجار مراكب محايدة ولكنهم عدلوا في هذا الايام عن تلك العادة لاخلالها بشروط الحياد .

٧ - من المبادئ المقررة التي لا خلاف فيها اطلاق الحرية التامة في الاتجار بين رعايا المهادين . ولكن كثيراً ما حدث ما يعرقل تلك الحرية .

٨ - ومن الامور الواجبة ايضاً حرية الاتجار بين رعايا المحاربين والمهادين على شرط مطابقة تلك الحرية لشروط الحياد . لان الاتجار يقسم الى قسمين . (١) البع والشراء (٢) نقل البضائع بالايجار . فالبيع والشراء يجب بقاؤهما على حرية تامة بين رعايا المحاربين والمهادين في كل حال ولو كانا في الدخائر او الاسلحة على شرط ان تقع المتاجرة في ارض المهادين . ونقل البضائع بين المحاربين والمهادين يجب بقاؤه حراً وليس على الدول المحايدة منع رعاياها من نقلها بل للمحاربين التصدي لها حين خروجها اذا اريد ادخالها الى ثغر محصور . ولهذا كان القبض على البضاعة المهربة من حقوق المحاربين . وليس على الدولة المحايدة الا ائذار رعاياها بالاخطار التي يعرضون بضائعهم لها ثم السهر على تنفيذ الحقوق الاولى بهذا الشأن .

ذلك هو مختصر القواعد الدولية نظرياً ولكن لسوء الحظ لا تخلو حرب من مخالفات فعلية فننشأ اختلافات شديدة ومجادلات عنيفة وغير ذلك من الاعتراض والاحتجاج التي قلما تغني الضعيف نحو القوي قليلاً .

❖ في حرية تجارة المهادين ❖

تختلف شروط الاجار عند الام المحايدة في ابان الحرب عن شروطها في ابان

السلام . والاشكال انما هو في تحديد القبول الجديدة مع رعاية حقوق كل من المحاربين
والهادين .

فقد ذكرنا من حقوق المحاربين استخدام جميع قواهم لنهر بعضهم بعضاً ومنعاً لم
من الديات في القتال مع رعاية حقوق الهادين الذين من واجباتهم انهاء العلائق
حرف بين كل من المتقاتلين بدون الحق ضرراً ومساعدة احدهم . وعليه لم يتسن
حل ذلك الاشكال في كل آن على نط واحد . لان المحاربين كثيراً ما يتوهمون ان
بقاء حربة الاتجار بين الهادين هو من فضل تساهلهم ليس الا . وكانوا يشترطون
شروطاً تختلف باختلاف اغراضهم وامواتهم

وبياناً لما تقدم نفترض الفهاسات الآتية . لو التفت بارجة محاربة في عرض
البحار او في مياهها بسفينة شاحنة بضاعة خاصة بمحاربين غير مهربة . او لو اتفق
لسفينة محاربة ناقلة بضاعة كلها او جزء منها ممنوعة او مهربة . او بسفينة محاربة مقلدة
بضاعة تخص العدو . او باخرى معادية . ناقلة شحنة خاصة ككافة او بعضها بالهادين —
فباى من هذه الظروف يحق للبارجة الاسر او المحرر . الجواب — لا يحق
لها اسر او حجر شيء . اذا كانت السفينة محاربة وناقلة بضاعة محاربة ولو كانت
وجهتها نغراً خاصاً بالعدو على شرط ان يكون محصوراً منه لان ليس في تلك
التجارة ما يضر بالعدو او يحرر كونه الحرية . فضلاً عن انه ليس للمحارب حق في مس
حربة اتجار الهادين مع المحاربين اذا كانت تلك التجارة محاربة فاذا كانت مهربة
جازلة ذلك . ولكن اذا كان في تلك السفينة شيء من العداء . سواء كان بها او
بمحمونها او بالاثنين معاً فتح المحاربين هنا غير تام التقييد . وانما تلك مسألة قد
انارت بين الدول قديماً اختلافات شديدة ومنازعات عنيفة ولم ننفي على حلها مدة
اجيال وانما كانت كل منها تجري تبعاً للظروف والاحوال . وانما الآن فقد اجمعت
الدول في قرار باريس = ١٨٥٦ = بان الرابة المحاربة تحمي بضاعة العدو الا
اذا كانت مهربة ولا يمكن حجر البضاعة المحاربة — الا المهربة — اذا كانت
تحت حماية علم محارب .

وجملة القول ان حربة الاتجار بين الهادين يجب ان تكون مصانة الا اذا
كان لها مساس في العداء . وعلى هذا لا يحق للعدو حجر بضاعة لعدوه اذا

كانت مشحونة في سفينة محايمة ولا توفيقها او تحويلها عن وجهتها او الاخلال في سير حركتها او ما شابه ذلك . كانه لا يجوز لبحر بضاعة المحايدين اذا كانت منقولة على سفينة معادية بل اسره يكون فقط على السفينة وليس على مشحونها .

❖ في بعض الشروط ❖

لذلك المحرمة شرطان مهمان اولاً اذا كانت البضاعة المنقولة مهربة ثانياً اذا كانت خاصة بمحاصر نفر احد المحاربين ولذا سنفرّد فصلين خاصين بها وانما يوجد شرط آخر نذكر ملخصه هنا وهو — لا يخفى بان الدول لا تبيع عادة للسفن الاجنبية الابحار على شطوطها ونقل البضاعة من ثغورها (ما عدا المشرق) فاذا حدثت حرب يجوز للمحايدين الابحار على شروط المحايدين . وهل بعد ذلك العمل خرقاً لشروط المحايدين او شكلاً جديداً لحربة الانجار . . قال العلامة هونبل = العتل بدل انه اذا كان للدولة حق في منع ذلك الابحار كان لها بالطبع حق الترخيص به . وعليه اذا حاول محايدين الابحار على احد الشواطىء عد عمله خرقاً للحقوق الداخلية الخاصة بتلك الدولة وبسبب اخلاصاً بالحقوق الدولية . وعليه لم يجوزوا اذا رخصت دولة ما الى اخرى بالابحار على شواطئها اسر تلك السفن بحجة انها قد اخلت بشروط المحايدين .

❖ الفصل السابع ❖

❖ في البضائع المحرمة المهربة ❖

كان الملوك والامراء يجرمون في قديم الزمن على رعاياهم الانجار في ابان الحرب مع المحايدين ببعض الاصناف . وقد اصدر بعض الباباوات في مجبهي لاثران الثالث والرابع برآآت حرّمي بها الانجار مع مسلمي الشرق والاندلس . واما في يومنا هذا فقد نشأت تلك المسألة من حقوق المحايمة . والتميز واجب هنا بين البضائع التي يحرم المحارب الانجار بها على رعاياه اضطراراً اليها وبين التي تعدّه مهربة عند المحايدين

والمراد بالبضائع المهربة البضائع التي لا يمكن للمحايدين نقلها الى محارب ما بدون

ان يخرق واجبات الحياد . لان نقلها بعد نوعاً من المشاطرة في العداء . ولذا فيبقى للنخص المتضرر منها واستناداً على هذا المبدأ اتخذت الدول البحرية قاعدة اجازوا بها للبحارين حق تحديد حرية اتجار المتحايدين ومنع كل مخالفة تحدث . ثم وضعوا لها شروطاً وقبوضاً تختلف تبعاً للمعاهدات والواجبات وعملاً بشروط قوانين الدول الخارجية والداخلية .

❖ المعاهدات ❖

المعاهدات تحدد الاصناف والاشياء التي تعد في زمن الحرب بضاعة مهربة . وقد يحدث عتاً ومغالة في تحديدها وتعدادها . . . في معاهدة (البرينه) التي عقدت بين فرنسا واسبانيا (١٦٥٩) عدوا من البضائع المهربة ما عدا الاشياء التي تستخدم عموماً لمحاكات الحرب السروج والخيول وما اشبه ذلك واطلقوا الحرية للاتفجار في الحبوب والمأكولات . وحذت الدول الاخرى حذو الدولتين المذكورتين واتخذت تلك المعاهدة مثلاً

واما في المعاهدة التي عقدت بين فرنسا وانكلترة عام ١٢٠٣ فقد عدوا جميع اسباب العيش والقوت من البضائع المهربة .

واما الآن فالبضائع المهربة هي الاسلحة على انواعها والادوات الخاصة والنولاذية والتعددية التي تصنع ونهياً للاعمال الحربية برّاً وبحراً بدون اضافة شيء الى ذلك .

والمعاهدات لا توجب العمل بالطبع الا على المتعاهدين وعليه لا يوجد لحد الآن قاعدة عمومية دولية يجرى بموجبها تعريفاً للبضائع المهربة ولهذا اضطرت كل دولة لوضع شروط خاصة اعلاماً لرعاياها بالاخطار التي تخيق بتجارهم . فالمانيا مثلاً لا تزال تابعة للقوانين البروسانية القديمة التي لا تعد ملح البارود والكبريت من البضائع المهربة وانما تعد الخيول وسروجها بضاعة مهربة . وقد حاول بسمارك في الحرب السبعينية عدم التزم المخبري بضاعة مهربة . واما انكلترة فدهاؤها في هذه المسألة غريب عجيب اذ ليس لها قاعدة معلومة فهي تتبع في كل حرب مصالحها السياسية او التجارية فتحرم احياناً ما تخيظه اخرى والعكس بالعكس تبعاً للظروف اذا كانت محاربة او تخايذه . فاذا كانت محاربة حرمت كل شيء حتى

اسباب الثوت وإذا كانت محايدة اجارت كل ما تريده خصوصاً اذا كانت البضاعة صادرة من معاملها . وقد اتخذت منذ حيالين قاعدة سهلة وهي ان تصدر في كل حرب قراراً وزارياً تعدد فيه اصناف وماهيم الصانع المهرنة وتبلغه الى الدول الاخرى بكل جراءة . والمحاكم الانكليزية تصدر احكامها في هذه المسألة تبعاً لما تقدم فهي تنظر احياناً الى البلاد الصادرة منها البضاعة . مثال ذلك ان الاختشاب والقطران اذا صدرت من بلاد روج تعدها مهرة ٠٠٠ وتعدّها محايدة اذا صدرت من غيرها وتعد القمح والطحين والارز والاسماك والاملاج والسمن والحبن والحمر والجمعة والعرقى وغير ذلك بضاعة مهرة اذا كان يحصل تخصبها الى جودرية او مجرية . وقد عدت الحلاف الذي حدث بين فرنسا والصين عام ١٨١٥ حرباً فاعلست بان النعم المحجري بعد بضاعة مهرة معاً للسفن الفرنسية من نموين بوارجهما من مستعمراتها القريبة فقاتلت فرنسا ذلك المبع بعد الار بضاعة مهرة لاهمية ذلك الخشب في تجارة الصين مع الانكليز خصوصاً فاحتجت انكلترة وعظم الجبدال بوننديس كل من جول مري والورد غراييل . وفي حرسا مع الروسية عام ١٨٢٧ صرحت الدولة الروسية بانها تعد جميع اطواع الاسلحة والذخائر والادوات التي تستخدم للقتال رّاً ومحراً وجميع ملوس الجنود بضاعة مهرة ونف عند هذا الحد اذ لا يسعنا تعداد كل صنف عند كل دولة في هذا المختصر

❖ في منع البضائع الحربية ❖

ذكرنا بان الاتجار بالبضائع المهرنة لا يعد مخالفاً للقوانين الدولية وإنما نقل تلك البضاعة وإرسالها الى العدو او الى احدى ثغوره يجعل المحايد الناقل خارقاً لشروط المحاد . لان دخول تلك البضاعة الى العدو هو بلا خلاف من قبيل الاساعاف وعليه فان توجه تلك البضاعة نحو محارب مالميس شرعي وإنما الوجهة وحدها ليست تكافؤ فيجب التصميم وذلك مبدأ مهم في هذه المسألة لانه يحصل كثيراً ان يكثر الناقل من المحاولة والخداعة . قال جافكن « البضائع المنقولة الى ثغور المحايدين لا تعد مهرة وإنما لا يجب ان يكون ذلك العمل محايداً في الظاهر ومخالفاً في الباطن » وعملاً بهذه القاعدة اجازوا حجز البضاعة اذا كانت مهرة منذ خروجها من مرفائها ولو لم تكن قاصدة رأساً احد ثغور العدو . لان الامور بمقاديرها

على شرط تحقيق ذلك المصد... ذلك حدث في حرب الفرم ان سفينة هانوفرية
شحت ذات يوم ملح بارود من انكلتة والبحرث نحو ليسبون لتنقل تلك البضاعة
من تلك المدينة الى هامبورج ومنها الى روسيا . فحجزت تلك البضاعة بحق .
هذا ويسمون طريقة ذلك الغل « متابعة السفر »

يجوز حجز البضائع المهرية اذا كانت مرسلة الى العدو ولو كانت مشحونة على
سفينة محايدة وقاصدة ثمرًا محايدًا لان العاية هي كفية لشرعية التجر لان الحاجز بعد
السفنتين واحدة .

واعتماد الحاربون قديمًا الاستيلاء على البضائع المهرية اذا كانت مرسلة الى
تغور العدو وتحويل ذلك التجز الى حق شرعي بمجرد حكم . ولا تزل تلك العادة
مرعية مقبولة عند الدول الى اليوم .

التجز يكون احبائيًا بضمانة دفع عطل وضرر . فيدفع الحاجز عطلاً فيما اذا
كان ذلك مشروطاً في معاهدة او اذا كان الناقل جاهلاً ان البضاعة هي مرسلة الى
العدو او اذا كانت السفينة قد رفعت مراسمتها وبحرث قبل اشهار الحرب . فادا
صودفت بعدئذ في عرض البحار فمن العدل ان يكون التجز بضمانة دفع العطل
مالم ينضل الحاجز توجه السفينة الشاحنة الى ثغر محايد فاذا رفضت حجرث
بلا عطل .

واجمع اكثر الشراع على جواز الاستيلاء على البضائع المهرية وانما ذهب بعضهم
بان لا يحق للحاجز حجزها الا مؤقتاً لينتهي الحرب .

هل يتناول حجز السفينة الشاحنة البضائع المحايدة الموحدة معها ؟
تلك مسألة قد اختلفوا في حلها رغماً عما في ظاهرها من البساطة اذ ليس من
العدل حجز البضاعة المحايدة الغير المهرية وغير المرسلة الى تحاربين بسبب مجاورتها
بضاعة مهريه

التجز لا يكون الا في اثن الابحار ولا يجوز ان يكون عند رجوع السفينة
الى ثغرها كما كانت العادة قديمًا ولكن الانكليز لا يزالون يميزون ذلك ويججزون
البضاعة المنقولة على ظهر تلك السفينة ولو كانت محايدة وغير مشتتة بشن البضاعة
المهرية ... كذا .

ليس من الامور الواجبة حر السبينة المحجوزة الى ثغر من ثغور الآسر بل يجوز له نقل البضاعة الى ظهر سبينة وإطلاق حرية الاخرى بعد اعطاء وصل اربابها بالبضائع المحجوزة .

كانت الحكومات قديماً تعاقب التجار ورئاسة السنين اذا ساعدوا التجاربين اما اليوم فقد سمحت تلك العادة لان التجار حرية وليست تحت سلطة احد

❖ السبق في الاتياع ❖

يحدث كثيراً ان تغفل بعض الدواجر حق ايقاف السفن الحايطة اذا كانت فاصلة تغراً للعدو والاستيلاء على الصانع المشحونة عليها ولو كانت غير مهربة وانما بعد دفع قيمتها وعطائها . ويدعون ذلك الحق حق السبق في الاتياع او حق الشفعة .
وانما الشارع ليسوا على اتفاق في شرعية ذلك العمل . .

❖ في التعريب بالتناصب والمجانسة ❖

عدّ الشارع من المضائق المهرمة الاشياء التي ليست من المواد الموسوعة كالاسلحة والذخائر بل من قبيل المجانسة او المماسية كمقل الجلود والبجارة او غيرهم من المتطوعين فكل ذلك بعد خرقاً لشرط الجهاد كما لا يخفى وعليه فكل سبينة تقدم على مثل هذا تمس حقوق حيادها ويجوز للعدو اسرها .
وعد بعض الشارع نقل الرسائل من هذا التنبيل ايضاً ولكنهم ليسوا على اتفاق في هذه المسألة .

وما يحسن ذكره هنا اعادة وفكاهة ما حدث في عام ١٨٦١ في حرب الاشفاق بين الولايات المتحدة الاميركية وذلك ان اربعة معتمدين من ولايات الجنوب ركبوا في ٧ نوفمبر سفينة انكليزية اسمها « ترايت » فاصدين اوربا لطلب الاسعاف وعقد بعض المحالعات وكان رمان السفينة عالماً بغاية المعتمدين المذكورين ولكم لم يكذب يخرج من مرفاه حتى تقدمت سفينة اميركية من سمن ولايات الشمال فاوقفت السفينة الانكليزية رغماً عن احتجاج رمانها واستولت على المعتمدين عنوة واطلقت حرية السفينة الانكليزية ولم يعترض لشحونها . فاعترضت الحكومة الانكليزية على ذلك الامر وطلبت اخلاء سبيل الاسرى مع التعويض . فاماتت حكومة واشنطن انها تعد المعتمدين المذكورين بضاعة مهربة . . كذا . ولكنهما لم تلت طويلاً حتى اخلت

• سيالهم لعدم اذعاعها • هم واسند الشراع تصرف الحكومة الاميركية لان نقل • عتسدي
السياسة المعادين لا بعد خرقاً للحياد واقرب شاهد لنا ما فعلته الحكومة الهولندية
اذا أنفذت بارجة حرية لنقل كروجر رئيس حكومة التراسمال فلم تعد انكثرة
ذلك العمل خرقاً للحياد •

﴿ الفصل الثامن ﴾

﴿ في حق الزيارة والتفتيش ﴾

﴿ وحركة مراكب المؤن والذخائر ﴾

يجوز لموارج الممارين ريادة سنن المهادين الفغارية وتفتيشها اذا كانت في
عرض البحار • اذ تلك واسطة للتفتيش فيما اذا كان المهادون قائمين بشروط
المهاد اولاً وليس في ذلك الامر مساس بشرف او حرية المرور او بحقوق السيادة
والاستقلال بل ذلك حق دفاعي من قبيل الاحتياط • وهذا الحق قديم جداً واما
لم يحددوا شروطه الا في الجبل السابع عشر وقد اجمع الشراع على اختلافهم بقوله
وقررته الدول في اكثر معاهداتها •

وهو خاص بالدول المتخارفة فقط • وليس للمهادين الحق ان يطلبوا من
الممارين تقديم العرهان على صنعهم في ابان الزيارة او التفتيش •

وقد ذكرنا ان ليس في ذلك التفتيش خرق لسيادة المهادين واستقلالهم لان
الغاية منها الاستيثاق اولاً من حياد السفينة ثانياً الاقتناع بانها ليست قاصدة لغير
العدو • وثالثاً بانها ليست شاحنة بضاعة حرية مهربة له • اذ لا يكفي الاقتناع
بحياد السفينة بالنظر لذاعتها بل يجب البحث والتأكد فيما اذا كانت محمية
بتصرفها ومشحونها وسيرها وان كانت لم تشارك العدو في احد اعماله الحرية • قد
سقى القول في كيفية توقيف السفينة وفحص اوراقها وبجلائها وعليه فاذا وجد بعد
ذلك البحث بان ليس في السفينة ولا في مشحونها او سيرها ما يخالف شروط المهاد
وليس فيها شبهة او خداع تركت السفينة في سيرها آمنة • ولكن اذا وجد بان
اوراقها وبجلائها غير كافية للاقتناع او اشبه بمشحونها حتى حيث التفتيش الفعلي

اذ لا يخفى بان تزوير الاوراق والسجلات لاختفاء الضائع المهربة شائع كشروع استعمال الرابات المزورة تغبيراً لصمة الجسسية والتفتيش جانر للسفن التجارية الخاصة بالهابدين فقط ولما الحربية . ما فهي مصانة على شرط اثبات صفتها ويجب ان تكون تلك السفن اي التجارية في البحار الخاصة بالمحاربين او في عرض البحار وليست في مياه محاربة . ان حقوق الدول توجب الاعندال والرعاية عند الزيارة والتفتيش ومع ذلك فلا بد من نتائج مرعنة مكذرة على اثرها لانها تصبح عرضة في كل حين للنقص وتندقق كل سبعية محاربة ولهذا فقد عمدت الدول رفماً لتلك الربارات المكذرة الى طريقة أخرى وهي ابحار السفن المحاربة تحت حماية مارجة حربية خاصة بدولتهم

❖ في حراسة السفن ❖

ان عادة حراسة السفن التجارية المحاربة قديمة وكادت الغاية منها قديماً وقائماً من تعدي القرصان ولصوص البحر فكان راسة السفن بمنعمون فيولون هيأة يسمنونها (اميرية البحر) ويتخون رئيساً عليهم بالتمونة بامير البحر وهو المعروف بالافرنسية باسم (اميرال) .

وظلوا على تلك العادة اي على ارسال بوارج حربية تحرس السفن التجارية في ابحارها رفماً لثمة التفتيش . واول حراسة صدرت كانت من الملكة كريستين في ١٦ افريل ١٦٥٣ في امان الحرب التي شبت بين انكلتة وهولندا .

وصار لامر تلك الحراسة اهمية كبرى في اواخر الجيل الثامن عشر واولائل التاسع عشر وقرروا مبدئياً بان لا يسوع تفتيش السفن المحروسة متى صرح ربان الحرسه شامهاً بعد القسم بشرفو بان السفن الموضوعة تحت حراستو تانعة للدولة المرفوع علمها عليها . واذا كانت فاصدة تغرعدوان ليس بها بصاعة مهربة . والعادة ان يرسل قومندان البارجة المحاربة ضابطاً الى قومندان السفينة المحارسة لاخذ قسمو وشهادتو فاذا اقتنع بها امتنع عن كل زيارة . ولكن اذا ابى قومندان الحرسه القسم واعطاء الشهادة المذكورة اصبحت الزيارة والحجر شرعين . وكذلك اذا ظهر من تلك الشهادة ان احدى تلك السفن غير خاصة بمحراسو او ان احداها خرقت شروط الحماد . واذا ظهر شك بان المذكور قد مخدع بصراخطارها . وحينئذ يصبح له وحده الحق بزيارة السفينة المشبوهة وتفتيشها

هذا وقد قبلت أكثر الدول باعفاء السفن المحروسة من الزيارة إلا أكثرها ما أوجب معارك شتى في الأجيال الأخيرة . ورفضها كان السبب في صمت الدول عن هذه المسألة في قرار باريس « ١٨٥٦ » رغماً عن موافقة أكثر الشرائع على إعفاء السفن المحروسة من الزيارة والتنشيط . قال العلامة أوكلان « النازجة الحربية إذا كانت حارسة قنصل ملك البلاد فيجب والحالة هذه تصديق قول رانها والآ فالشك بعد إعادة لملاذه »

— هل يجوز لسفينة محايدة أن تطالب من إحدى بواخر المحاربين حمايتها ؟ —
كلاً — لأن المحايد إذا طلب حماية المحارب خرق شروط الحياد . ومع ذلك فقد أجاز بعض الشرائع طلب تلك الحماية

❖ في حجر السفن ❖

كل سفينة تجارية امتنعت فعلاً وقوة عن الرضوخ للزيارة والتنشيط عرضت نفسها للأسر والحجر . وقد أقرت أكثر الدول على ذلك الأمر . ولكن هل يفتضي معارضة بسيطة أو يلزم الخروج إلى العمل ؟ — جرت العادة أن المعارضة البسيطة كافية للحجر

على أي شيء يقع الحجر على السفينة وحدها أم عليها وعلى مشحونها معاً ؟ — اعتاد الانكليز على حجر السفينة ومشحونها إذا كان خاصاً بران السفينة أو صاحبها . ولما الألمان والروس يوبون فقد ذهبوا إلى الاكتفاء بحجر السفينة متى ثبت أن ليس رانها وأصحابها دخل في الشئون

❖ الفصل التاسع ❖

❖ في الحصار بحراً ❖

(Blocus)

الحصار في البحر قطع كل علاقة أو اتصال بين الثغور المحصورة وعرض البحار بواسطة قوة الدولة البحرية وإساطيلها . والغاية منه تعطيل تجارة العدو أو إبطائها

موقفاً واخضاعاً بالحاجة أو الجوع .

ولكن هل تعد تلك الوسيلة شرعية ؟ — نعم لانها أخف مولاً من الطرق الحربية الاخرى اذ التضييق على تغور العدو تخملة على التسليم بدون اهراق دم او غيرة من وبلاات الحرب خصوصاً اليوم بعد ان وصلت الاختراعات الى ما وصلت اليه من استسباط آلات الهلاك والتدبير كالطورريل والسافات والسفن الغواصة الخ فليس ذلك الحصار الا وسيلة لاضعاف العدو وحرمانه من تجديد قواه فهي اذا طريقة شرعية مباحة في كل الحروب .

ومن المعلوم ان الحصار بحرّاً يجبر ضرراً على المهادين نظراً لعرقله حربة الاتجار والابجار . ولكن اذا وحب الوقوف عند هذا الامر واتناع ذلك المبداء نغذر القتال واستغاثت الحروب لان الحرب تعود باضرار على المهادين اما رأساً أو نحوياً .

• وعلى المهادين المحافظة على شروط الحصار والعمل بها . وكل عمل يصدر من مهاد لاعتاة أحد المهادين كايصال ذخيرة أو مؤونة لغور محصور بعد خرقاً للحباد . واهم شروط الحصار أولاً أن تحذر الدولة المعادية الدول الأخرى عن التغور التي شرعت محاصرها . وثانياً أن يكون الحصار وفقاً بالعمل . وكانت العادة قديماً أن يكون للحصار البحري ثلاثة أوجه . الاول حصار وهي أي انهم يبيونه على الوراق والخرائط فتكتفي الدولة المحاصرة بالملاح الاخرى حصارها تغور عدوتها بدون ارسال القوة فعلاً . والثاني الحصار ببارجة واحدة سهرّاً على شطوط العدو على ان تكتفي بالامحار نجاحها ذهاباً وإياباً . والثالث بالحصار المعلي أي بوضع شبه منطقة من بارجها امام تغر العدو فتتم كل خروج أو عور .

❖ لمحة تاريخية ❖

ليس الحصار بحرّاً بتقديم العهد ولم يرد ذكره في حقوق الام ولم تلجاء اليه الدول الا في الجيل السادس عشر لان قوات الاقدمين البحرية كانت خفيفة لصغر سفنهم وضعف مدافعهم . فضلاً عن جهلهم شروط الحباد على انهم كانوا

يعتبرون كل غير محالف عدوًا . وظل هذا الاعتقاد سائدًا الى القرون الوسطى . ولم يلجأ الدول الى الحصار البحري الا في الجبل السادس عشر رغبة من البحارين في حرمان العدو من الاتجار مع بقية الامم المحايطة وإنما كانت أكثرها حصارات افتراضية وهمية مما دعى الى تدمير الدول الاخرى وحل الامبراطورة كاترينا قبضة روسيا على رفض الحصار على تلك الصورة قانونياً بدعوى ان كل ثغر لم يكن محصوراً بسفن الحاصر لا يعد شرعياً وتهددت كل من يتعرض لسفن تابعة التجارية انها تأخذ ثارها بقوتها البحرية فاذعنّت الدول حينئذ الى رأيها . ولما هبت الثورة الفرنسية المشهورة أصدرت الدولة الانكليزية أوامرها بحجر جميع السفن مها كانت جنسيتها اذا كانت فاصدة الثغور الاقرنية اي انها اعلنت بذلك القرار حصار ثغور الدولة الفرنسية باجمعها . وقال (بت) كبير وزرائها بومنت = يجب ان تسلم فرنسا عن بقية العالم سلمًا تامًا =

وأشهر الحصارات البحرية ما حدث في حروب نابليون مع انكلترة ولجأت انكلترة بومنت الى الحصارات الوهمية اي بدون تطبيق الثغور الفرنسية بسفنها البحرية فاعلنت في (٢٨ يونيو ١٨٠٢) بان جميع ثغور فرنسا وشواطئها من مصب نهر الالب . مصب الونر محصورة فقابل نابليون ذلك القرار بحصاره المشهور والمعروف بالاوروي اي الكونتنتال . فانه امر بجمع جميع السفن الخارجة او الداخلة الى ثغور انكلترة او مستعمراتها ان تدنو من ثغور فرنسا وشواطئها . فاجابت انكلترة هذا التضيق باصدار نابليون حينئذ قراراً آخر في ميلان (١٧ ديسمبر ١٨٠٧) أعلن فيه ان جزر بريطانيا ومستعمراتها محصورة برًا وبحرًا وكل سفينة تذهب اليها وتجيء منها تحجر وكل سفينة ترضخ لتفتيش البوارج الانكليزية لما او تدخل احد ثغورها تخسر حقوق جنسيتها ونعتها انكليزية .

فقبلت روسيا والدانرك بذلك القرار واعلنت العمل و قبض الاميرال نلسون الانكليزي للحال الى امام كوبنهاغن عاصمة الدانرك وأطلق قنابلها عليها بدون ان يعلنها بأشهاد حرب الامر الذي اغاظ اميراطور روسيا كثيرًا وحمله على الانضمام الى نابليون وقبول قراره المذكور . وحلًا لكل من النسيان

واسوج . وإما الولايات المتحدة فبنيت على المحاد وسعت اتكنته حتى سلخت روسيا واسوج من ذلك التحالف عام (١٨١٢) ثم تمكنت من سلخ روسيا عام (١٨١٣) ولما سقط نابوليون من شاطئ بحره سقط ذلك الحصار معه وحرب القرم كانت من الاسباب المهمة لتقدم حقوق الدول المعجزة اذ قررت الدول عقيب تلك الحرب في مؤتمر باريس (١٨٥٦) بان الحصار بحراً لا يكون الزامياً الا اذا كان واقعاً فعلاً بوضع قوة كافية امام الثغر المحصور منعاً للدنونه .

وفي حرب الاسفناق بين ولايات الجنوب والشمال الاميركية طهرت ولايات الشمال بعض ثغور ولايات الجنوب بالحجارة عجزاً عن حصرها بقوتها الفعلية . على ان ذلك الامر بعده تجاوزاً في الحد واهتضاماً لحقوق الامم

❖ في شروط الحصار بحراً ❖

يشترط في اعتبار الحصار شرعياً وفعالياً الامور الآتية :

- ١ = وجود حرب او عداة بين دولتين او اكثر
- ٢ = اعلان الحصار من سلطة يجوز لها ذلك
- ٣ = ان يكون المكان المحصور قابلاً للحصار
- ٤ = ان يقع الحصار فعلاً
- ٥ = ابلاغ الحصار الى الهابدين .

❖ في لزوم الحرب ❖

من المعلوم انه لا يجوز حصار ثغر قبل اشهار الحرب بين دولتين فاكثر .

وقد ذكرنا قبلاً ان الحصار السلمي الذي اخترعه ساسة الجيل التاسع عشر انما هو تعدي الدول القوية على الدول الضعيفة لانه لا يحق لاحد حصار ثغر ما قبل اعلان الحرب

ثم ان الهدنة لاتنطل الحصار لان المهادنة كما سبق القول لا تغير شيئاً من مراكز العدو وقواته فالحصار يبقى اذا الى عقد الصلح .

❖ في وجوب اعلام الحصار من ارباب الحل والعقد ❖

لكل محارب حق في الحصار برًا وبحرًا . فاذا انشئت حكومة جديدة لم تعترف الدول الأخرى بشرعيتها بل اعترفت لها بحقوق المحاربين بسوغ لها استعمال الحصار . وكذا فعلت فرنسا وإنكلترة في حرب الانشقاق (١٨٦١) بين ولايات الشمال والجنوب الامبركية . وكذا فعلت الدول في الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا فانها وأمن لم تعترف بحكومة الدفاع الوطني التي انشئت بعد سقوط الامبراطور نابوليون الثالث فلم يعترض حصارها ثغور (دياب وروان وفكلمب) التي كان قد احتلها .

العادة ان السلطة الاجرائية اي الممننة للاحكام هي التي تدبر الشؤون الحربية ونعهد العمل بها الى أحد قوادها وامراء مجرمها أو رؤساء اساطيلها .

❖ في الامكنة القابلة للحصار ❖

بسوغ حصار ثغور العدو وشواطئها كلها أو بعضها على شرط أن تكون قابلة للحصار فعلاً .

ويجوز حصار ثغر محايد اذا احتله العدو لان الاحتلال يضيع حقوق المحاد . ولهذا السبب يجوز لاي دولة حصار ثغورها اذا وقعت بيد العدو كما فعلت فرنسا في الحرب السبعينية لما وقعت مدن دياب وروان وفكلمب « في يد الالمان . وقد استفادت فرنسا من ذلك الحصار لانها منعت المدد من المؤونة والذخيرة للعدو واستخدمت السفن التي كانت في تلك الثغور وقد يحق أيضاً حصار الثغور التجارية غير المحصنة لان الغاية من ذلك الحصار التضيق على العدو بالمجموع كما تقدم

جميع مصاب الانهار قابلة للحصار اذا كانت خاصة بالعدو واما اذا كانت خاصة بدول محايدة فالمسألة فيها نظر . كما ان لبعض الانهار معاهدات دولية خاصة اذا كان مجرى النهر او قسم منه في أرض العدو وكان مصبه باجموعه خاصاً بدولة محايدة فالحصار مستحيل لان الدول المحايدة غير مكلفة باحتفال أعمال عدائية في أرضها أو مياهها . اما اذا كان المصب خاصاً باحد المتحاربين وكان

المجرى بجانب أرضاً محمية فالمسألة تصح من ادق المسائل الدولية
ففي الحرب السبعينية لم نشاء فرنسا حصار مصب نهر ايمس خوفاً من مس
أو اضرار هولندا . وفي حرب الفريم (١٨٥٤) حاصرت كل من فرنسا
وانكنت مصب نهر الطونة (الدانوب) وإنما رخصت للسفن النساوية والمجرية
بالخروج دون الدخول منعاً للندن الروسية الكائنة على شاطئ النهر من التموين
والنزويد

وفي حربنا مع روسيا الاخيرة أعلنت الدولة العثمانية بان نهر الطونة هو
خط الدفاع وانذرت قوادها باخذ الاحتياطات اللازمة للحركات العسكرية ومنع
الاجار به خاصة . وإنما اعتبرت ان اسفل النهر محاييداً حتى الدوابات المعروفة
بالحديدية

وليس الشراع على اتفاق في حل مسألة حصر الانهار وإن كان مفيداً
للمتحاربين ولكنه كثير الاضرار على المحايدين . وقد أشار العلامة تونفيس بافضلية
حصار كل مدينة على حدة — قلنا وإنما ينضي حينئذ قوة بحرية فائقة خصوصاً فيما
إذا كان شاطئ النهر بعضه للمحاربين وبعضه للمحايدين

لا يجوز حصار المضائق اللازمة لحرية الاتجار إلا إذا كان ذلك المضيق
يؤدي الى بحر خاص باجمعه للعدواو إذا كان شاطئ المضيق للعاصر
أما الاقنية الاصطناعية المختنقة فلكل منها نظام خاص بها كما وضع لفتال
السويس المعاهدة الخاصة المعروفة بمعاهدة الاستانة (٢٩ أو كطور ١٨٨٨)

❖ في الحصار الفعلي ❖

إذا أراد المحاربون ان يحترقوا المحايدين حركاتهم الحربية يجب ان تكون
تلك الحركات واقعة بالفعل وليس بالوهم أو الغرض . وعليه متى أعلن المحارب
عزمه على حصار نهر ما وجب عليه ارسال قوة حربية كافية لذلك الحصار . والآ
إذا أقر المحايدين للمحاربين قبول حصارات فرضية وهمية فكانهم قد خولوم حقاً
مطلقاً استبدادياً فيصبح الحصار آلة في يد الاعداء لا يحتاج الى تجهيز قوة حربية
وبناء عليه فالحصار الوهمي بعد خرقاً لحقوق الامم والشراع باتفاق على هذه المسألة

تلك هي القاعدة وإما فعلاً فالنارنج يدلنا بان جميع المحاصرات البحرية الى أوائل
الجيل التاسع عشر كانت افتراضية — وإما الآن فقد اتفقت الدول في قرار
باريس (١٨٥٦) بان الحصار لا يكون قانونياً إلا اذا كان فعلياً وكانت القوة
كافية لمنع كل دنو من أرض العدو . وبعبارة أخرى أن يكون الخروج والعبور
من ذلك للثغر المحصور خطراً . ويختلف توزيع تلك القوة باختلاف المواقع
المحصورة وإنساعها ولا فرق في بعد المسافة وقربها اذا كانت السفن متربصة لمنع
كل دنو ولا يعد الحصار فعلياً اذا اكتفي بوضع بارجة واحدة محمولة لانه يسهل
حينئذ خرق الحصار في ساعة ابتعادها ولكن متى صار الحصار فعلياً صار
الرضوخ لشروطه واجباً على المهادين .

كل حصار يرفع مؤقتاً ثم يعاد تستلزم اعادته اتخاذ الطرق الشرعية التي تقدم
ذكرها . ولكن اذا هبت عاصفة أوجبت البوارج الخاصة بالاعتداد عن مراكرها
خوفاً من الاصطدام أو نحو ذلك فهل يبقى الحصار معدوداً فعلياً ؟ والسفن المهاينة
التي تكون قد اغتنمت تلك الفرصة واجتازت الثغر هل يعد عملها خرقاً للحصار — ؟
المسألة فيها نظر والشرع ليسوا على اتفاق فيها .

❖ في ابلاغ الحصار ❖

البلاغ يجب أن يكون على ثلاثة اوجه . الاول بواسطة قائد الاسطول
المحاصر اعلاماً بيد . الحصار وإنساع خطوطه فيخطر أرباب الحكومة المحلية وقبائل
الدول الاجنبية الثاني البلاغ السياسي انذاراً للحكومات المهاينة . الثالث
ويسمونه البلاغ الخاص وهو ابلاغ السفن التي تقرب أو تندى من الثغر المحصور .

هل تلك الشروط الثلاثة واجبة كي يصبح الحصار شرعياً ؟ المسألة فيها نظر
أيضاً . مثلاً لو أرادت سفينة محاربة الخروج من الثغر المحصور فهل يقتضي ابلاغها
الحصار بصفة خصوصية . ؟ — كلاً . لان البلاغ الذي اعطي الى الحكومة المحلية
والى المهادين يكفي لعلواذ يستعمل جهلة به وعليه اذا حاولت الخروج بتلك
الحجة جاز أسرها . ولكن لو جاءت سفينة من عرض البحار فيجمل جهلها فوجب
حينئذ ابلاغها الحصار .

والدلاغ الخاص لا يعد محتوماً إلا إذا كان صريحاً مع تحديد موافق الحصار .
وإن يصدر من رمان إحدى التواريخ الخاصة وإن يكون خطياً على ورق السبينة
الرسمية مع تعيين اليوم والمكان (أي الطول والعرض) جغرافياً
❖ في نتائج ومفاعيل الحصار ❖

أن من مفاعيل الحصار قطع كل علاقة مع الثغر المحصور فلا يجوز الدنوية
لاي عذر كان سواء كانت تلك السفن تجارية أو حربية وسواء كانت ناقلة
بضاعة للمحاربين أو مراسلات رسمية أو خصوصية أو غير ذلك .
ولكن إذا كان لا يجوز للمحاربين الدخول إلى الثغر المحصور فهل يجوز
لم الخروج منها ؟ — ليست الدول على اتفاق بذلك فالقوانين الروسية تجيز
للمحاربين الخروج من الثغر المحصور ولكن لا تحبرها للسفن التي تكون قد
دخلتها غلاًساً وبعض الدول تحبر للسفن التي دخلت قبل الحصار الخروج منه بأي
وقت كان سواء كانت ناقلة بضاعة أو ثغلاً . وغيرها تعطي مهلة معينة فإذا
انقضت لا يحق للسفن المحايدة الخروج فإذا فعلت حق اسرها
بحق الحاصر تعديل شروط الحصار على شرط أن تكون سواء على جميع المحاربين
بلا استثناء وإلا فإذا وقع ميزة فقد اخل الحاصر بواجباته ويرتفع عن الحصار
حق لرومينو .

ويضطر المحاصر أحياناً أن يعدل شروطه لأسباب اسبابية . مثلاً لو كادت
سفينة محايدة أن تغرق لعطل أصابها أو لحرق حدث بها أو كادت يموت بحارها
جوعاً فعلى المحاصر أن يسمح لتلك السفينة بالالتجاء إلى الثغر المحصور إلا إذا كان
في وسعه إساقها .

ليس المحاصر الرامياً على السفن المحايدة أو سفن العدو فقط بل على السفن
الخاصة برعايا المحاصر أيضاً أو رعايا الدول المحايلة له لأن الغاية كما ذكرنا قطع
كل علاقة مع الثغر المحصور .

❖ في خرق الحصار ❖

يجب أن يكون الخرق واقعاً بالفعل وليس بالنية وإنما يشترط أن يكون الحصار
قانونياً كي يعد الخرق خرقاً فإذا لم يكن جامعاً للشروط المنفرد ذكرها وأسر

الحاصر سفينة ما فيكون قد خالف حقوق الامم ووجب عليه التمييز ودفع
المعطى والضرر .

اذا بوغزت سفينة وهي تحاول خرق الحصار سلباً كانت قادمة من عرض البحار
أو خارجة من الثغر المحصور حتى أسرها بعد اثبات محاولتها ولا صعوبة في ذلك
لان العمل وحده كاف لانسانه .

ومثل ذلك فيما لو أسرت سفينة في حين عورها خطوط الحصار رغماً عن
الاشارات والاعلامات .

وقد أجمعت الدول ما عدا الكتلة والولايات المتحدة على إلغاء حق الاسر
استدراكاً واستباقاً كما انهم حرملو حجب بضاعة في عرض البحار اذا كانت مرسله
الى ثغر محصور بحجة انها ستدخل البو طريق آخرراً لان ذلك يبطل حرية
الاجار والانجار .

اذا خرقت سفينة حصاراً سلباً كانت داخله أو خارجة من الثغر في أبي
وقت يكون الحجر قانونياً شرعياً ؟ — الشراع ليسوا على اتفاق في هذه المسألة
فالانكليز والاميركيون مهم ذهبوا بانه يجوز أسر السفن طالما لم تصل الى الوجهة
المقصودة ولولم تطاردها بارجة معادية اذ الجرم عندهم بعد هذا انتهاء العمل حتى
ولو حدث في الطريق عوارض شتى منعت السفينة من انمام عملها .

أما بقية الشراع فلم يجبروا ذلك واشروطا وحب الاندء بخرق الحصار فعلاً
أي اجباز خطوطهم اضافوا قولهم ولكن اذا كانت السفينة تحاول خرق الحصار
وجأتها بارجة تصادها فولات هارمة الى عرض البحار يحق للبارجة أسرها ولولم
تلتح في خرق الحصار . الا-ر يجب أن يكون بواسطة احدى السفن الحربية وكى
يصح الغنم شرعياً يجب ان يصدر به الحكم من محكمة المكاسب والفنائم لا يمكن
اعداد بحارة السفينة المحجوزة اسراء حرب وانما يجوز حجرهم مؤقتاً لاعطاء الشهادة
امام المحكمة الخاصة بالفنائم . آه



❦ الفصل العاشر ❦

❦ في حجب السفن المحايدة ❦

- يجوز حجب سفن المحايدین علی الشروط الآتية
- ١ = اذا أخطرت وأُذرت بالوقوف لاجل زيارتها وتفتيشها فاجابت ذلك الانذار بمقاومة فعلية أو استعدت للقتال والدفاع
 - ٢ = اذا تعذر على ربان السفينة اثبات صفة حيادها
 - ٣ = اذا اشتبه في قول الربان او اذا لم يوجد سجلات وأوراق رسمية على ظهرها او اذا كانت مزورة وما اشبه ذلك
 - ٤ = اذا غيّرت سير وجهتها بدون عذر كاف او اذا ثبت بان سيرها الظاهر كان خدعة او كان مشعوبها بجنوي على بضاعة حرية مهربة .
 - ٥ = اذا كانت قاصدة نغراً خاصاً بالعدو واثن كان غير محصور او كانت نافلة اليو بضاعة مهربة او جديداً او رسائل
 - ٦ = اذا حاولت حصار نغر قد اعلن حصاره رسمياً بجميع شروطو القانونية المتقدم ذكرها .

هذا وكيفية اسر السفن التجارية المحايدة مثل طريقة اسر السفن المعادية يجب عرض صلاحية وشرعية حجرتها على المحاكم الخاصة بالغنائم كالسفن المعادية ولا يصح تملكها الشرعي الا بعد اصدار الحكم بذلك .

ومن يكون الحكم يا ترى في الغنائم المكسوبة من المحايدین ؟ — قد ذكرنا فيما تقدم ان السفن المأسورة تحاكم امام المحاكم الخاصة بالأسر . تلك هي العادة المتبعة عند الدول وقد اتخذوها ايضاً عند اسر السفن المحايدة لان الدولة المتحاربة هي وحدها فادرة على الحكم في نصرف مجارتها وكيفية تنفيذ اعلامها وقوانينها . ومع ذلك فقد اثارَت تلك العادة مشاحنات بين الشراع لا يسعنا ذكرها .

ولرب معترض يقول وكيف يجوز للمحاكم الخاصة بالمحاربين الحكم على السفن المحايدة اذا اسرت في عرض البحار وهي محايدة وليست تحت مطلق سلطة احد ؟ — يصح ذلك الاعتراض جديلاً ولكن لو قلنا الافتراض انقلب المجبة على نفسها فيما

لو اجازوا الى محاكم الهايدين بشرعية الحكم . وقد اقترح مجمع حقوق الدول تأليف محكمة روسية للنظر في تلك المسائل والحكم في اسر السنن الهايدة . اذا سبقت سمينه قد اسرت في عرض البحار الى ثغر محايد لا يمكن لمحاكم تلك الدولة الفصل بامرهما اذا لصلاحية لما ان تنضي في امر وقع في عرض البحار تحت راية دولة محاربة ولكن اذا وقع الاسر في مياه هي تحت سلطة تلك الدولة الهايدة حتى لما حينئذ اجبار الاسر على اطلاق سراح غنيمة . ولكن اذا سبقت السمينه الى ثغر خاص بدولتها — وهذا امر نادر جداً — حتى للمحكمة الخاصة القضاء في شأنها وإطلاق سراحها اذا لم تخرق شروط الحياذ او الحكم على الاسر . ومن الغريب ان شرائع اكثر الممالك توجب على المأسوران يكون الطالب وليس المدافع . على اي شيء تنبى الاحكام في اسر السنن الهايدة ؟ — قد اجمع الشراخ بوجوب اتباع نص المعاهدات المشروطة فان لم يكن ثمة معاهدة يجب اتباع القانون الدولي والا فنجري تبعاً للاحكام الصادرة سابقاً .

الفصل الحادي عشر

في نهاية الحرب وعقد الصلح

في ايقاف العداء والقتال

ينبغي أحياناً ان يكف المتحاربون عن القتال فيحدث من ذلك الامر وقوف في العداء العملي وينتج عنه سلم ليس مقررأ في معاهدة او وثيقة . فيحفظ كل من المتحاربين مراكزه التي تحت من القتال ويبقى الغالب مسئولاً عما غنمه ويترك الخاسر ما خسر فيصبح الاول سيداً فيما افتتخه . ولا بعد ذلك صلحاً لان الخلاف الذي من اجله قد اشهرت الحرب لم ينصل . ويمكن ان تطول تلك الحالة الموقنة الى أجل بعيد فتصبح نهاية وربما تعاد العلائق السلمية بين المتحاربين بسلم يعقد بينها بواسطة دولة ثالثة بمعاهدة يقررون بها ان يترك المغلوب للغالب ما غنمه

من ارضه . كذلك انتهت الحروب التي نشبت في اوائل الجيل الثامن عشر بين بولونيا واسوج . وبين فرنسا واسبانيا وبين روسيا والعجم (١٨٠١) ولم تعد العلاقات بين فرنسا والمكسيك بعد الحرب التي انتهت عام (١٨٦٧) الا عام ١٨٨١ فتأمل

❖ في الاخضاع والافتتاح ❖

الغاية من الافتتاح الاخضاع ويكون متى انتهت الحرب بفشل احد المتحاربين فشلاً تاماً الى حد ان يستولى الظافر على بلاد عدوه واجمع ويلغي حكومتها السابقة الغاء كاملاً . وكانت هذه العادة كثيرة الشيوع في قديم الزمن . اما اليوم فقد اصبحت نادرة بين الامم والشعوب المتقدمة . ومع ذلك فان الحروب الايطالية عام ١٨٦٠ والحرب الالمانية سنة ١٨٧٠ قد بحثت من خارطة اوربا ممالك عديدة لان تلك الحروب كانت حروب افتتاح رغماً عما اخترعوه من الاعذار مثل توحيد جنسية الامم والشعوب اذ تلك حجج باطلة لا تغير شيئاً من حقيقة الحال

اذا كان في نية الغالب الاستيلاء على ارض المغلوب فلا يمكن بالطبع عند الصلح لعدم بقاء حكومة معروفة . ولكن يحق بالطبع للغالب اذا شاء حفظ هيئة الحكومة المغلوبة ورد ما غنم من ارضها اليه او قسم منها والاعتراف بحكومتها . واذا لم يشأ عدو غنم فتحاً وتصح البلاد المغلوبة ملكاً له . فالصلح اذا يكون اجبارياً بلا لزوم الى معاهدة مشروطة . ولما يتفق ان يخلل ذلك الاخضاع تسليم البلاد على شروط يتفق عليها الغالب والمغلوب خاصة بالجيش والمأمرين او متعلقة بامير البلاد او ملكها وعائلته واسرتهم او املاكهم الخاصة التي يجب ان تكون مصانة كبقية املاك الافراد الا اذا وجب حجرها لاسباب سياسية . مثال ذلك استيلاء حكومة سردينيا عام ١٨٥٩ على مملكة سيسليا ودوقية لانوسكان وبارم ومودان . وافتتاح رومانية عام ١٨٧٠ من الدولة الايطالية والغاء سلطة البابا الزمنية . واستيلاء بروسيا عام ١٨٦٦ على دوقيات هاس وهانوفر وناسو وانكفورت . وافتتاح فرنسا للجزائر عام سنة ١٨٣٠ ومداغسكير سنة ١٨٩٥ والغاء دولة بولونيا من خارطة اوربا واقتسامها بين روسيا والنمسا والبروسيا

ومجمل ان يكون الاخضاع غير تام فيكتفي الغالب ان تعترف الدولة المغلوبة

بمجاورة الدولة الغالبة كما فعلت فرنسا مع مملكتي ايام وكسورج ، الخ

❀ في الصلح ❀

اذا لم يفشل المغلوب فشلاً تاماً او اذا عجز الغالب عن اخضاع عدوه خضوعاً كاملاً يتفق المتحاربون حينئذ على صلح بموجب معاهدة منصوصة والفرق بين عقد الصلح والمهادنة هو ان الصلح يكون نهائياً الى اجل غير معلوم والمهادنة هي عبارة عن توقيف القتال الى مدة مضروبة . والصلح يفصل الخلاف الذي من اجله اشهرت الحرب فتترك الاسباب تركاً تاماً مطلقاً . ما لم يشترط ذكرها في المعاهدة . فاذا حدثت حرب ثانية بعد عقد الصلح فتكون لاسباب جديدة اخرى . لان الاسباب القديمة قد زالت بزوال الحرب الاولى بخلاف المهادنة فان الحرب تعود الى ما كانت عليه مما طال زمن الهدنة للاسباب عينها . ومن البدهة ان لكل حكومة حقاً في اشهار حرب كما لها حق في عقد صلح . والا فمن العبث ان يكون للحكومة ما حق بداية حرب وليس لها حق نهايتها والعادة ان يكون لروساء الحكومات كالملوك والملاطين وحدهم الحق في اشهار الحرب وعقد الصلح . قلنا عادة لانه يحتمل ان يكون في دستور بعض الحكومات الشورية شروطاً تقضي عليهم استشارة ومصادقة مجالس نواب الامة واعيانهم . وفي دستور الحكومات الشورية ان الملك وحده حق اشهار حرب وليس له حق عقد صلح اذا كان يجب عليه اخلاء بلد من بلاده . فان البند الثامن من الدستور الفرنسي الذي وضع حين تأسيس الجمهورية الفرنسية المحاضرة يقول صريحاً بان معاهدة السلم لا تصبح نهائية ما لم يقترح عليها مجلسي النواب والشيوخ

ولما خلع الفرنسيون امبراطورهم نابليون الثالث بعد خسران معركة سيدان واعلنت حكومة الدفاع الوطني في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧١ — ارادت تلك الحكومة الجديدة مناهضة بشارك في امر الصلح فاجابها ذلك الدامية انه يجب بادىء بدء ان تعترف الامة الفرنسية بالهيئة الحاكمة الجديدة باجتماع نوابها بجمعية وطنية وكانت غايته استدراراً لاحتمال انكار الامة ما نصادق عليه الحكومة الجديدة ولما ارادت السرب عند الصلح مع امارة البلقان عام ١٨٨٦ اعتبرت الدول

انه لا يحق للبلفار عقد الصلح وحدها لانها تحت سيطرة جلالة السلطان فانخذ جلالة من لدنو معتمداً للخضارة في عقد الصلح . وقد افتتحت تلك المعاهدة هكذا « باسم الله القادر على كل شيء لما كان جلالة السلطان امبراطور العثمانيين بصفة كونو سيداً لامارة البلفار راغباً بالاتفاق مع جلالة ملك السرب وسمو امير البلفار في عقد صلح بين كل من السرب وامارة البلفار الخ »

﴿ في توطئة الصلح وتمهيدته ﴾

يعقد المتحاربون في اكثر الاحيان او تقريباً على الدوام معاهدة تتضمن شروط الصلح المهمة رغبة في اعادة العلائق السلمية وتكون تلك الشروط توطئة للمعاهدة النهائية او تمهيداً للرغبة في توقيف القتال . فاذا كانت الغاية الاولى فالمعاهدة النهائية تكون تكملة وختاماً وان كانت الثانية امكن حينئذ تحويرها وتعديلها . ويجب ان تعرض تلك المعاهدات على رؤساء الحكومات المتحاربة المصادقة عليها ولا يجب الخلط بين المعاهدات النهائية وبين التي تعقد اولاً تمهيداً لها وتوطئة يعهدون عادة الى المأمورين السياسيين كالوزراء والسفراء بتهيئة مقدمات السلم لان ذلك ليس من شؤون قواد الجيوش . ومن امثلة ما تقدم الحرب التي نشبت بين الدانمرك والنمسا وروسيا فقد انتهت في المعاهدة التي عقدت تمهيداً في فينا اول اغسطس سنة ١٨٦٤ — والمعاهدة النهائية كانت في اول اكتوبر . وقد انتهت الحرب السبعينية بين فرنسا ولمانيا بمعاهدة فرساليا التمهدية في ٢٦ شباط عام ١٨٧١ وختمت نهائياً في معاهدة فرانكفورت في ١٢ مارس عام ١٨٧١ وحربنا الاخيرة مع روسيا انتهت بمعاهدة سان ستفانو البدائية في ٣ مارس عام ١٨٧٨ . وصار تحويرها وتعديلها بناء على اقتراح انكلترا والنمسا في مؤتمر برلين الذي عقد في ١٢ يوليوس عام ١٨٧٨ —

﴿ في محاورات السلم ﴾

السلم يعقد بعد محاورات تمهدية بين المتحاربين ولا يجوز للمحاليف مفاتيحة العدى بامر الصلح خفية عن حليفو ما لم يكن قد رخص له بذلك في معاهدة التحالف وكل صلح يعقد منفرداً بعد تركاً للمحالفة . وقد يحصل ان يرفض المحالف شروط الصلح فيجب عليه اتمام الحرب وحده . وقد فاتح نابوليون الثالث روسيا في حرب القرم في

امر الصلح خفية عن اكلترة مما اوجب حق اللورد بالمرستون يومئذ كثيراً
يجوز للدولة محاربة عرض وساطتها لمخاطبات السلم ويحتمل ايضاً ان تتوسط دولة
او اكثر فيحبرون المتحاربين على شروط السلم فيضغطون على الظافر او على الاثنين
معاً لاسباب يسمونها الموازنة السياسية واكثر ما تقع في الممالك الشرقية . . اما
خيفة من اباداة بعضها بعضاً او منعاً لاطالة زمن الحرب ورفعاً لضررها عن الامم
والشعوب وغير ذلك من الاعذار

وقد كثرت بحث الشراخ في حقبة تلك المداخلة وعدمها وذهب الاكثرون بجوازها
واضافوا الى الاسباب المتقدم ذكرها اسباباً داخلية واقتصادية واسانية
ومن الطبع انه يحق للمتحاربين رفض مداخلة دولة اجنبية ورد وساطتها على
شرط القوة

ويحدث احبائنا ان يقترح المتحاربون على بعض الدول مشاطرتهم في عقد الصلح
زيادة في اهمية المعاهدة كما حدث في مؤتمر برلين . وكما فعلت فرنسا والمانيا وروسيا
في معاهدة الصلح بين الصين واليابان عام ١٨٩٥ —
وتنتهي المحاورات احبائنا في مؤتمر او مجتمتع يتفقون على اخيار مكافؤ سابقاً

* في شروط معاهدات الصلح *

قد خصصنا في القسم الثالث من هذا الكتاب (الذي سيصدر بعد هذا)
فصلاً طويلاً في المعاهدات وشروطها ونكتني بالقول في هذا الباب بان
المعاهدات يجب ان تعقد بحرية بدون ضغط او ارهاب او وعد او وعيد وبصحة
العقل والجسم . وكل مدوب يوقع امضاءً على معاهدة وهو ليس على شيء من ذلك
او في حالة السكر بعد ذلك لغواً والمعاهدة فاسدة . وجميع المعاهدات والمواثيق
يجب ان تكون خطية وقد اعتادوا نشرها متى تمت المصادقة عليها كبقية المعاهدات
على صفحات الجرائد . وقد كانت تنشر قبلاً باحتمالات خاصة

* مضمونها *

وتضمن تلك المعاهدات تارة اموراً عامة وطوراً اشياء خاصة فيذكرون بها
مثلاً شروط الغرامة التي تقرر دفعها وقبولها وشروط السخرة والاسكك الحديدية
والعطل والاضرار وكيفية اخلاء بعض المقاطعات والبلدان وقبول المهاجرين واخلا.

سبيل الاسرى وما يتعلق بالمعاهدات السابقة التي كان معمول بها قبل الحرب وغير ذلك ما يطول شرحه . ويقرون ايضاً في بند يتفقون فيه على كيفية نصيب حكم اذا حدث خلاف في تفسير بعض بنود المعاهدة الخ
❖ في الغرامات ❖

ان امر دفع الغرامة الحربية عادة متبعة منذ سالف الزمن . وإنما اتسعت في اواخر الجبل التاسع عشر اتساعاً فائق الحد اذ اصبحت الغرامة اليوم ليست للدعوى على ما خسر الظاهر في تلك الحرب بل صارت فرصة للانراء والربح . وكثر شيوع التفرغ في حروب نابوليون الاول وقد فاقت المانيا جميع امم الارض في نهها . فان الغرامة التي اقترحتها على النمسا في حربها سنة ١٨٦١ كانت باهظة جداً وإنما لم يسع بايهظ مما اقترحت على فرنسا بعد الحرب السبعينية وهي خمس مليارات من الفريكات اقتضتها في ثلاث سنوات

وقد اقترحت روسيا في حربنا الاخيرة معها في معاهدة سان ستفانو الشروط الآتية . ١ - دفع تسعماية مليون رول بدلاً من مصاريف الحرب (كنفقة الجند ومعدات القتال) - ٢ - اربعماية مليون رول تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بمجنوبي روسيا وتعطيل تجارتها وصناعاتها وسككها الحديدية - ٣ - مائة مليون رول تعويضاً عن الاضرار التي لحقت القوقاس من زحف الجنود العثمانية . ٤ - عشرة ملايين رول تعويضاً للرعايا الروسين الذين كانوا مقيمين في بلاد الدولة العثمانية . المجموع الف واربعماية وعشرة ملايين رول .

ثم اقترحت في البند التاسع عشر من تلك المعاهدة ما يأتي . نظراً لارتباك مالية الدولة العثمانية وبناء على رغبة جلالة السلطان قد قبل جلالة امبراطور روسيا بابدال الفم الأكبر من الغرامة المذكورة باخلاء المدن الآتية لروسيا . وهي باطوم واردخان . والقرص والشكرد وما يازيد في اسيا وتونجو في اوربا بدلاً من مليون ومائة الف رول . هذا ويتفق ايضاً ان يضيفوا الى معاهدة الصلح بنوداً يسمونها اضافية تنمياً لما وقع عليه المندوبو السياسيون بمفوض خاص بواسطة معتمد آخر

❖ في تنفيذ معاهدة السلم ❖

متى تم عقد السلم بين الخصامين وجب العود الى الصداقة القديمة فتعاد العلاقات

الودية بين الدولتين وتعقد بينهما المواصلات السياسية ويعملون بالمعاهدات القديمة ما لم يكن قد اشترط تعديلها وغير ذلك . والسلام يجب ان يكون مستمرا . ولا يستناد من هذا حرمان المتصالحين الحق في اتيار حرب ثانية . كلاً لانه لا يستطيع احد اشتراط هذا الشرط ولا يمكن لاحد ان يقبل بذلك التعهد

✽ في الصفع العام ✽

الصلح يحو ما وقع من المخالفات في زمن الحرب ومعاهدة السلم تلغي جميع الشكايات والمظالم التي تقب من جراء اقتال . وهذا ما يسمونه العفو العام . فلا يجوز بعد اعطائهم قبول التشكي والمطالبات . ويقيدون ذلك الشرط في بند خاص في المعاهدة . والمتصود بالمخالفات والشكايات هنا ما يحدث احياناً بين الوطنيين من المخاريين سواء كان من اجل مسألة دينية او جنسية فقط . ولا يتناول ذلك العنوعن الجرائم والجنايات التي ترتكب في زمن الحرب مثال ذلك ما جاء في البند الثامن من معاهدة سان ستيفانو إذ اشترطت روسيا فيه ان يمنح الباب العالي عفواً عاماً يشمل جميع العثمانيين الذين تدخلوا واتهموا في مشاركة العدو في الحرب (كذا) . والاطلاق اسراج جميع الذين سجنوا او قتلوا من اجل ذلك . واشترطت في البند ايضا ٢٧ عدم مجازاة احد من العثمانيين الذين اشتركوا مع الجيش الروسي مع احتلاق الحرية فلم اذا ارادوا لحافة بدون معارضة . . . (قلنا ولا يخفى ان العامة في الشرق صارت تضرب امثل بالشروط الروسية فيقولون مثل شروط المسكوب) وفي حربنا الاخيرة مع اليونان اشترطت الدول علينا مثل هذا العفو

✽ في تنفيذ المعاهدات ✽

من المادة انه متى تمت المفاوضة بشأن عند الصلح يكون قد كف المخاريون عن القتال اتفاقاً بعد مهادنة يوجهون مدتها مراراً ريثما يفرغ السياسيون من المفاوضة والمفاوضة . فان لم يكن ثمة مهادنة فتمت عند الصلح ابطال كل داء وقتال بالحال من ساعة التوقيع على شروط المعاهدة بدون انتظار المصادقة عليها من الدن رؤساء الحكومات او مجالسها الدبائية اذا كانت شوروية

فاذا وقع بعد ذلك الصلح مفاوضات فلا تعد داء بل تكون من قبيل المخالفات وتوجب الجزاء على فاعلها . واذا حدث قتال جهلاً بالصلح وأسر بعض السفن في البحار

بعد ذلك الاسر لقوا فتعاد الغنيمة لاصحابها بعد التعويض عليهم ولا تلقى مسئولية العمل على الضباط او الاشخاص بل على الحكومات حمل تلك المسئولية المعاهدات يجب ان تنفذ بصدق نية واخلاص طوية فاذا حدث خلاف في تفسير او تأويل بعض المواد المبهمة يؤلمون مفوضاً لحلها وتفسيره وينفون واحيائاً قسماً من الجيش محتلاً بعض مقاطعات من البلاد ريثما يتم تنفيذ المعاهدة بشروط كما فعلت المانيا بعد الحرب السبعينية . ومتى اخلى العدو ارضاً كان قد احتلها عادت السلطة للحكومة الاصلية بجميع حقوقها وشروطها

وكان الفراغ من تسوية في ليلة ٩ ايار (مايو) من سنة ١٩٠١ في مدينة بروكسل عاصمة بلجيكا^(١)
(امين ارسلان)

المنقح
١٩٠٨



(١) (تنبيه واعتذار) قد تعذر نظراً لبعد المسافة بين القاهرة و بروكسل اصلاح جميع الاغلاط المطبعية فنسأل القراء عذراً كريماً

